سنوات التحول الاشتراكى

وتقييم

الخطة الخمسية الأولى

الطبعة الثانية

بقلم علي صبري

سنوات التحول الاشتراكي

وتقييم

الخطة الخمسية الأولى

على صبرى

سنوات التحول الاشتراكى

وتقييم

الخطة الخمسية الأولى



دار المعارف بمصر

ملتزم الطبع والنشر : دار المعارف بمصر – ١١١٩ كورنيش النيل – القاهرة ج. ع. م.

محتويات الكتاب

بسم الله الرحمن الرحيم

مقدمة

ليس هذا الكتاب مجرد سرد إحصائى ، لما حققته الخطة الخمسية الأولى بالأرقام ، ولكنه إلى جانب ذلك وأهم بكثير ، إلقاء المزيد من الضوء على جوانب الثورة الاجتماعية ، وصلتها المباشرة بالنجاح الاقتصادى ، مع تحليل لأهمية هذه الثورة الاجتماعية ، بل ضرورتها الحتمية ، لتنفيذ أول خطة شاملة وطموحة للتنمية فى بلادنا ، تتحقق فى ظل ثورة إنسانية ، وتشكل فى الوقت نفسه قاعدة أساسية تنطلق بعدها خطط للتنمية والتطور الاقتصادى والاجتماعى والسياسى .

لقد شهدت بحق سنوات الخطة الأولى من عام ١٩٦٠ حتى عام ١٩٦٥ ، مرحلة التحول العظيم ، التى تحتاج منا هنا إلى شرح وتقييم للثورة الاجتماعية التى تحققت فيها ، والإلمام بأبعادها الحقيقية وتأثيرها العميق المباشر فى نجاح أية خطة للتنمية والتطور المادى والمعنوى . . .

ولست أريد فى هذا الكتاب ، أن أشير إلى صورة المجتمع القديم ولا إلى العوامل التى ظلت أزماناً بعد أزمان تسلبه كل مقومات الحياة ، ولا أن أشير إلى العلاقات الاجتماعية والاقتصادية والأوضاع السياسية التى كانت تحكمه وتتحكم فيه ، فلعل إظهار الفرق بين مجتمع اليوم ومجتمع ما قبل التحول الاشتراكى العظيم ، يبرز لنا ضخامة المنجزات التى تحققت . . . فكلنا يعلم عن الماضى ومآسيه الشىء الكثير ... والذين عاشوا جزءاً من أيام هذا الماضى يدركون دقائق صورته القاتمة ، التى كانت السبب الأساسى والمباشر فى قيام ثورة الثالث والعشرين من يوليو من أجل الشعب ، بهدف التغيير الأساسى والعميق ، الشامل والثورى فى جميع مجالات العمل الوطنى ، نحو الحياة

الفضلى ، الحياة الطليقة من كل قيود الاستغلال والتخلف فى جميع صورها المادية والفكرية والمعنوية ، تتقدم على طريق الآمال الواسعة لشعب مصر . . .

إن الثورة مضت دون إبطاء ، منذ يومها الأول ، وعلى هدى من مبادئها الستة العظيمة ، تزيل قواعد الاستعمار وقلاع الظلم الاجتماعى ، وتخلق مجالات للعمل والحياة الكريمة ، عن طريق المنجزات والبرامج والأعمال التى حققتها ، وغيرت معها معالم صورة المجتمع القديم بصفة عامة . . .

ثم استطاعت الدولة بعد تأميم قناة السويس ، وتمصير المصالح الأجنبية المستغلة وشركات التأمين والبنوك ، أن تملك قاعدة اقتصادية تمكنها — برغم كل الصعوبات الطبيعية والمعوقات السياسية والأحداث العالمية والأوضاع التاريخية والتحديات — أن تطرق ميدان التخطيط العلمى الشامل بشجاعة ، بل تضع للتنفيذ خطة طموحة للتنمية والتطور . . .

وحددت لنفسها هدفاً ثورياً ، لمضاعفة الدخل القومى ، لتحقيق النمو الاقتصادى والاجتماعى المطرد ، وتعويض التخلف الذى طال مداه . . .

جاء توقيت البدء فى التخطيط الشامل ، حتمية ما كان يجب الإحجام عنها أو الإبطاء فيها ، فإن أى نمو يتم بدون هذا التخطيط العلمى ، يخلق عدم توازن بين القطاعات المختلفة ، أو يهدر الانتصارات التى تحققها الثورة بالعرق والجهد المضنى ، وقد تتحول حصيلة العمل الوطنى مكاسب ومغانم للمتربصين بمكاسب الشعب . . .

كذلك فإن الإقدام الشجاع على تنفيذ التخطيط العلمى الشامل — فى جميع مجالات العمل الوطنى وبرغم كل العوائق والصعاب والرواسب — كان مرده الأول ، بدون تحيز أو تعصب ، للثقة اللانهائية فى قدرة هذا الشعب المصرى وطاقاته الكامنة وإرادته الثورية .

وليس أدل على هذه الثقة المطلقة من قرار اتخذه الرئيس جمال عبد الناصر ، كمثال واحد لهذه الثقة ، يوم سحبت الدول الغربية عرضها بتمويل مشروع

السد العالى ، فشكل سيادته لجنة برياسة المشير عبد الحكيم عامر ، لبناء السد العالى بالأيدى والفئوس المصرية وبإرادة التصميم . . . ولقد سبق لهذه الأيدى والفئوس أن أقامت المعجزات ،وسبق أن حفرت قناة السويس ، وشقت لنهر النيل الفروع والرياحات والترع الممتدة الطويلة ، مع أن هذه المشروعات لم تكن لمصلحته ولا لخيره .

وتحددت الخطة الخمسية الأولى فى صورتها البيانية ، واضحة وشاملة ، تبين بالتحديد حق كل قطاع ومقرراته ومقدرات الاستثمارات ضمن خطة عمل مفصلة . . .

كانت الاستثمارات فى الخدمات والأجور والعمالة بالنسبة لاستثمارات الإنتاج مثلا ، تعدّ بحق مجزية بل مرتفعة ، بالقياس الاقتصادى . . . بل إن ما حددته الخطة فى أى سنة من سنواتها لمشروعات الخدمات ، كان يتعدى ما لم تستطع عهود ما قبل الثورة أن تنجزه فى عشرات السنين . . .

وبدأ تنفيذ الخطة الأولى بعد سنة الأساس ، وكان طريق التنفيذ صعباً وعسيراً ، لكى يكفل المجتمع سير عمليات الإنتاج والخدمات تحت إشرافه وسيطرته فى طريقها العلمى الصحيح ، لتحقيق التنمية الشاملة فى مصلحة قوى الشعب لا مصلحة أحد غيرها . . . والوسيلة الوحيدة لهذه الغاية هى نقل ملكية هياكل الإنتاج الأساسية إلى أيدى الشعب ، والتمكين لسيطرته على أدوات الإنتاج فى المجالات كافة . . .

وقد أكدت القوانين الاشتراكية العظيمة التى صدرت عام ١٩٦١ وعام ١٩٦٣ إرادة التغيير الشامل ، ومكنت قوى الشعب أن تؤدى دورها الطليعى فى قيادة التقدم على طريق واضح المعالم ، رسمه وأملاه الدافع الوطنى والدراسة الدقيقة لظروف مجتمعنا وإمكانياته وأهدافه .

وكان تأجيل هذه القوانين الاشتراكية معناه : أننا سنبنى خطة للتنمية فى فراغ ، وأن الجهود التى ستبذل فى البناء والتقدم ، سيذهب عائدها الأعظم

والأهم لمن يملكون السيطرة على وسائل الإنتاج من أصحاب رؤوس الأموال المستغلة . . .

ولقد ارتطم الواقع الفعلى بعد تأميم أدوات الإنتاج الأساسية ، بالحقيقة المادية التى تكشفت عند تقييم قدرة الكثير من هذه المؤسسات والشركات . . . وتبين أنها عبء وميراث بائر خرب ، اعتصرته الاحتكارات المستغلة ، ونزحت كل خيره إلى الخارج ، وتركت على المصانع والمؤسسات والشركات لافتات تخفى أطلالا هالكة لم تمتد إليها يد الإصلاح أو التجديد لسنوات كثيرة .

ولم تكن خرافات أسعار أسهم الشركات فى بورصة التعامل بها إلا خداعاً وتزويراً من محترفى ابتزاز أموال الناس والتغرير بهم ، حتى يندفعوا فى شراء المزيد من الأسهم والسندات فى سوق المزايدات والغش والتلاعب ، ورصيدها الحقيقى تلك الخرائب المنهوبة والمهملة ، قصداً وعمداً . . .

إن شركة واحدة مثل الشركة الأهلية للغزل والنسج بالإسكندرية ، كان السهم فيها يباع فى السوق بأكثر من خمسة عشر جنيهاً للمواطنين ، والشركة بمبانيها المتداعية لا تجمع إلا بقايا آلات ومغازل مستهلكة ، ومتوقفة لقصورها عن الحركة والحياة ، وإنتاج الشركة لا يمكن أن يفى بعشر الالتزامات التى تعاقدت عليها وقبض أصحابها الثمن مقدماً . . . وديون فى الداخل والخارج تزيد على ثلاثة أرباع المليون من الجنيهات ، انتقلت بالطبع إلى الخارج . . . وعمال يطردون بالعشرات يومياً ، لعدم وجود عمل لهم وإنتاج . . . وأقسام كاملة متوقفة عن العمل . . .

ومع ذلك فإن هذه الصورة القاتمة ، لم تؤثر فى عزمنا على المضى بالخطة ، وتدعيم المؤسسات والشركات ، إيماناً بأن القوى العاملة للشعب ، وهى تحس أنها صاحبة أجهزة الإنتاج وصاحبة السيطرة عليها ، سوف تبذل من جهدها وإبداعها ما يزيل بقايا الاستغلال ورواسب المستغلين . . .

ولا يتسع مجال هذا الكتاب لسرد أمثلة مما واجهته الخطة من معوقات

ومصاعب ، لعلها تتوقف أو تعجز . . . لكن خطوات التنفيذ أكدت من جديد ، كيف كان أعداء الشعب يتحكمون فى مصائره ويتلاعبون بمقدراته ، ثم هى عمقت إيماننا بالطريق الذى بدأناه على درب التخطيط العلمى الشامل سبيلا للتطور والتنمية . . .

وحين أعلن ميثاق العمل الوطنى ، برنامج حياة وعمل ، وأسلوباً واضحاً ومتكاملا فى التطبيق والنظرية للجهد الوطنى وحركة المجتمع . . . زاد إيماننا بالخطوات التى اتخذت وبالقوانين التى صدرت عن إرادة الشعب النابعة من ضميره وآماله . . .

إلا أن الميثاق وهو الترجمة الأصيلة للإرادة الشعبية ، أظهر لنا بعض جوانب فى مبادئه الأساسية ، كان لزاماً علينا أن نوفرها لقوى الشعب العامل حقاً أساسياً وعادلا من أجل مجتمع الكفاية والعدل ، مجتمع قوى الشعب العاملة ، مجتمع القرية والمدينة على حد سواء . . .

والميثاق فى الوقت نفسه ــ وهو التعبير الأصيل عن هذه الإرادة الشعبية ــ أضاء جوانب العمل الوطنى وأظهر كل دقائقه ، بحيث كان علينا أن نلتزم بتوفير الحقوق الأساسية التى يقررها عدلا وحقاً لجماهير الشعب أولا حتى تستعيض بهذه الحقوق الأساسية عن حرمانها الطويل ، وتملك إمكانيات الوفاء بالتزاماتها فى العمل والإنتاج . . .

كان من الممكن أن نمضى فى الخطة لتحقيق مقدراتها فى كل قطاع ، بل يستطيع الجهد الشعبى أن يتعدى معدلاتها المقررة ، وسوف يكون ذلك على حساب تأجيل إقرار هذه الحقوق الأساسية التى نادى بها الميثاق وطالبنا بتنفيذها حتى نتمكن من الالتزام بتحقيق أرقام الخطة ، ولو أدى ذلك إلى الشعور باللامبالاة فترة يستمر فيها التحمل والتقشف إلى أن تصل معدلات الإنتاج إلى القدر الذى يسمح بزيادة الإنفاق عند مستوى محدد مهما كان ذلك قاسياً بعض الشىء . . . إلا أن جانباً إنسانياً كان دائماً يغلب على ضمير الثوار وطريق التغيير الثورى . . .

إن الثورة المصرية ــ وهى التى لم تظلم حتى أعداءها ، ولم تؤذ حتى من طال إيذاؤهم للشعب ، واتصفت دون غيرها من الثورات المعاصرة والسابقة بالروح الإنسانية ــ لم تكن تقبل أن تترك ظلا وبقايا أذى ما يزال عالقاً بحياة القوى الشعبية ، ولا يمكن أن تقبل تجاهل حقوق أساسية نادت بها الإرادة الشعبية فى ميثاقها الوطنى ، دون أن تؤديها القيادة الثورية بالرضى والحماس . . . فإن القيادة الثورية ، ما قامت بالثورة ولا اندفعت تحقق هذه المنجزات إلا لإعادة الحقوق المسلوبة إلى أصحابها الشرعيين ، ولتحقيق الحياة الفضلى للملايين الذين طالت معاناتهم من الظلم الاقتصادى والتخلف الاجتماعى السحيق . . .

ولما كشف الواقع الملموس على طريق تحقيق منجزات الخطة الأولى ، عن جروح غائرة فى جسد المجتمع ، كانت الإرادة الإنسانية تفرض الدراسة والحل مهما زاد ذلك من الأعباء الملقاة على عاتق الدولة . . .

وحتى بالقواعد الاقتصادية المجردة من أحاسيس التعاطف الإنسانى ، وحتى بالموازين الحسابية والمادية وحدها ، فإن ناتج العمل وطاقة القادرين الأكفاء ، الآمنين على يومهم وغدهم ، حين ينفذون خطط التنمية والإنتاج ، يفوق كمًّا وكيفاً ناتج عمل الضعفاء والخائفين من الغد ، الذين لا يقدرون على حمل أعباء الخلق والإبداع أو الاندفاع فى مجالات جديدة ، يرتادها العمل الوطنى المصرى لأول مرة فى كل ميادين الحياة الحديثة . . .

فإذا كنا لانبخل على أجهزة الصناعة وأدوات الإنتاج بشىء ، حرصاً على الإنتاج ووفرته ومستواه . . . نظل نرعاها بالصيانة والاهتمام ، فإن القدرة البشرية والعنصر البشرى ، وهو أمل الإنتاج وأساسه وصاحبه ، أولى بالاهتمام والرعاية والبذل ، إذا تكشف لنا على الطريق ما قد يعوق حريته الاجتماعية وسيادته على مجتمعه وقدرته على العمل الثورى . . .

إن حياة البطالة والفاقة لاتحتاج من الإنسان إلى جهد أكثر من جهد السؤال

والتسول . . . أما حياة العمل والخلق والاندفاع فى الإنتاج فهى تحتاج من الإنسان إلى طاقة وجهد ، إلى بنيان اجتماعى سليم ، إلى حافز ثورى ملموس يصل بالمواطن الفرد الذى يعمل فى مجالات الجهد الوطنى كله ، إلى المستوى الكريم فى حياته وعمله اليومى . . .

هكذا مع بداية التخطيط الشامل ، تشابكت جوانب عديدة ، وفرضت ظروف طبيعية وغير طبيعية نفسها على النواحى المختلفة للعمل الوطنى ، يجب أن نتناولها بالتحديد والتحليل . . .

أولا :

ما كان يمكن أن يحدث النمو الاقتصادى القوى الذى تحقق خلال سنوات الخطة الخمسية الأولى ، دون تفاعل قوى الشعب العاملة وحركتها الإيجابية لصالحه واندفاعها وحماسها لأهدافه التى حددتها خطط الإنتاج الطموحة وخطط الخدمات المتنوعة . . .

وما كان يمكن لهذه الحركة الإيجابية ، والاندفاع والحماس أن تتضافر ، وتتجمع ما لم تكن قوى الشعب العاملة ، قد أحست إحساساً ملموساً وأكيداً ، أن النظام الاجتماعى قد تغير بالفعل لمصلحتها ، وبأنها أصبحت بالحقيقة والواقع ، هى صاحبة المصلحة فى الإنتاج والخدمات ، من نمو هذا المجتمع وتطوره ومضاعفة دخله القومى . . .

وإذن فإن إجراءات إعادة توزيع الدخل فى صالح قوى الشعب العاملة ، والقوانين التى صدرت بتقدير الحد الأدنى للأجور ، وتحديد ساعات العمل وتطبيق نظام التأمينات الاجتماعية ومنع الفصل التعسفى وإقرار حق العاملين فى إدارة مؤسساتهم ونصيبهم فى الأرباح . . . لم تكن إجراءات عاطفية ، بقدر ما هى حتمية أساسية وشرط يلزم أن يسبق ويقترن بصفة مستمرة ومتزايدة بعملية تنفيذ خطط التنمية . . .

وما من شك أن الحقوق التى حددتها القوانين التى تعيد إلى الشعب سيطرته على وسائل الإنتاج ، كانت بمثابة حافز دفعت القوى العاملة أن تثبت قدرتها على الملكية والإدارة ، بل استطاعت برغم العوائق ، أن تحافظ على الكفاية الإنتاجية لهذه المؤسسات ، وتدعيمها ، برغم ما سبق ذكره من حالات الخراب والإفلاس والتداعى التى أوصلتها إليها الرأسمالية المستغلة .

وإذا كانت تكاليف الإنتاج قد ازدادت كثيراً ، بعد تحديد الأجور وتوزيع الأرباح وتحديد ساعات العمل وفرض التأمينات الاجتماعية حقاً للعاملين ، فإن هذه التكاليف كانت قوة ثورية دافعة للإنتاج ، إلى جانب أنها حق ونصيب عادل للعاملين من ثروتهم الوطنية . . .

ومن ناحية أخرى ، فإن مسارعة الدولة بتعويض الفلاحين عما أصابهم من عجز فى محصول القطن عام ١٩٦١ وإلغاء أرباح بنك التسليف عما يحصل عليه الفلاح من لوازم الزراعة والإنتاج ، وغير ذلك مما تم خلال الخطة الخمسية الأولى زيادة عن مقرراتها المحسوبة ، لم تكن إلا تعبيراً عن إرادة العمل الإنسانى التى تؤمن بحقيقة اقتصادية وحسابية هى التكامل والترابط بين الجانب الاجتماعى والجانب الاقتصادى فى أى مجتمع وأى عمل .

ولقد تكشفت الدراسات العميقة لأحوال العاملين فى الدولة مثلا عن مفارقات لا تقل فى ظلمها عن صور الظلم الاجتماعى الذى ساد طبقة العمال والفلاحين ، وكان لزاماً على القيادة الثورية للعمل الوطنى ، أن تضع قانوناً جديداً يضمن زيادة سنوية فى أجور العاملين ويحدد فئاتهم ويعيد تقييم العمل الذى يؤديه الفرد حتى يأخذ نصيبه العادل . . . بل لقد قررت الدولة مكافأة إنتاج للعاملين فى الدولة ارتفعت من عشرة أيام إلى نصف شهر ، حتى يكون لهم حافز جديد على مضاعفة الجهد والإنتاج فى العمل اليومى الذى يؤدونه مهما كانت طبيعة هذا العمل ، وفى أى مجال يتحقق .

ثانياً :

ومن ناحية ثانية ، لابد أن نحلل انعكاس التطور الاجتماعى والاقتصادى على الجانب السياسى فى المجتمع .

لقد قرر الميثاق أن السلطة السياسية تكون دائماً حيث تكون السلطة الاقتصادية ، أى سلطة ملكية أدوات الإنتاج والسيطرة على وسائله . . .

إن الثورة الاشتراكية فى أى بلد من البلاد قد احتاجت إلى بعض الوقت ، طال عند بعضها إلى أجيال ، لكى تنتقل السلطة السياسية بالفعل إلى أيدى قوى الشعب العاملة بعد أن تنتقل السلطة الاقتصادية أولا إلى أيديها ، ثم تصل بعد ذلك إلى مواقع السلطة السياسية .

ولقد استطاعت سنوات الخطة الخمسية الأولى ، أن تكون هى الجسر الذى قطعت فيه ثورتنا هذا الشوط الطويل ، فى طريق انتقال السلطة الاقتصادية بالفعل والواقع إلى قوى الشعب العاملة ، وانتقلت تلقائياً السلطة السياسية إلى يد تحالف قوى الشعب العاملة بعد أن تساقطت سيطرة تحالف الرجعية والاستعمار والإقطاع . . .

وكانت نتيجة طبيعية أن يبدأ أول مجلس للأمة . فى السنوات الأخيرة للخطة الخمسية الأولى ، ممثلا لقوى الشعب العاملة وألا تقل نسبة العمال والفلاحين فيه عن ٥٠ ٪ . . .

وفوق ذلك . فإن قانون مجانية التعليم فى كل مراحله . وفتح أبواب العلم أمام الجيل الصاعد حقاً أساسياً وليس سلعة تباع ليشتريها القادرون وحدهم — لم يحقق مبدأ تكافؤ الفرص وحسب ، إنما قصد به كذلك ، التمكين بدون حواجز للأجيال القادمة بالآمال . والنابعة من صفوف الفلاحين والعمال والمثقفين والجنود والرأسمالية غير المستغلة . أن يصلوا إلى أعلى درجات العلم والمعرفة والفن والثقافة ، حتى يؤهلوا لحمل مسئولية القيادة فى كل مواقع العمل فى المجتمع . . .

إذ أن الإبقاء على مراحل من التعليم بالأجر ، لن يمنح الفرصة إلا لأولاد القادرين وحدهم ، أن يتبوءوا هذه المراكز القيادية .

وفى القياس الاقتصادى ، فإن مجانية التعليم بكافة مراحله ، برغم ما كلفت الدولة من أعباء إضافية ضخمة زيادة على مقررات الخطة ، كانت استثمارات توضع فى أفضل البرامج وأسمى المشروعات وأكثرها ربحاً وأغناها حصيلة . . . وقد تتحمل الخطة الخمسية الأولى كل عبء الإنفاق دون عائد مادى يتحقق لها ، إلا أن العائد محتم والربح مجز ، إذا ما علمنا أن العامل الفنى المثقف ، المتعلم والمدرب مهنياً ، الذى يلم بدقائق الآلة والإنتاج ، هو أكثر إنتاجاً وأكثر وعياً وأحرص على وسائل الإنتاج وأحسن كفاية من عامل جاهل يضر بالإنتاج كماً ونوعاً . . . ثم . . . هو الضمان الأكيد لاستمرار الثورة الاشتراكية جيلا بعد جيلا وبقائها فى أيدى التحالف القادر الكفء والواعى لقوى الشعب العاملة .

وحين تحددت قوى الشعب العاملة ثم أخذت طريقها إلى مواقع القيادة الاقتصادية والسياسية ، وضمها تحالف الأحرار أصحاب المصلحة المشتركة والمصير المشترك ، كان من الطبيعى أن ينبثق أول تنظيم سياسى يعبر عن تحالف قوى الشعب العاملة فى الاتحاد الاشتراكى العربى . . .

وقتئذ برز الاتحاد الاشتراكى بتشكيلاته يجمع هذا التحالف ويقود العمل السياسى بجدارة عن طريق قياداته النابعة من هذا التحالف العظيم ، بعد أن تأكد انتقال السلطة الاقتصادية إلى قوى الشعب الأصيلة حقاً وعدلا .

وإذا كانت السلطة السياسية ليست هدفاً لذاتها ، وإذا كان من له شرف الانتماء إلى هذه السلطة السياسية والخدمة فى منظماتها وتشكيلاتها ، لا يمثل وظيفة أو يقف على درجة فى سلم الوظائف ، فإن العمل الشعبى داخل الاتحاد الاشتراكى يجب أن يتعمق فى الأذهان ، لكى يتمكن من التطوير الثورى للمجتمع بعد أن بلغت قوى الشعب العاملة فى تحالفها وفى ظل اتحادها

الاشتراكى إلى مواقع القيادة فى السلطة السياسية . . . إن خدمة الجماهير والالتحام بها وتلمس الحلول لمشكلاتها دون تعال أو انعزال ، هى أهم الواجبات التى تتحملها قيادات القوى الشعبية حتى تفتح آفاقاً رحبة للانطلاق الثورى . . .

ولهذا فإن واجبات جديدة وأعباء متصلة تقع على عاتق القوى العاملة للشعب وقياداتها خلال السنوات المقبلة ، من أجل تدعيم الاشتراكية وتثبيت أركانها عن طريق تعبئة الجماهير وتوعيتها وخلق الوحدة الفكرية لديها ، والإحساس بالمسئولية والواجب تجاه التنمية ، والتغلب على كل العقبات التى تقف أمام خطاها .

ثالثاً :

إن التحول الاشتراكى العظيم الذى تم فى سنوات الخطة الأولى . ما كان يمكن أن يتحقق دون صعوبات وتحديات وبغير مشكلات عارضة أو رواسب متبقية . . .

إن مجتمعنا حين بدأ خطة للتنمية لم يكن قد أزال كل الرواسب المادية والفكرية والاجتماعية التى حفرتها عهود سيطرة الإقطاع ورأس المال المستغل . فالخريجون من المعاهد والجامعات مثلا ، كانوا يقضون سنوات قد تطول فى بطالة كاملة ، وهم يلهثون وراء العمل . . . أى عمل بعد أن يراق ماء وجوههم من طرق الأبواب العديدة . . .

كان ذلك نتيجة للسياسة التعليمية الارتجالية الموروثة والتى كانت تهدف لتخريج فئة الموظفين الذين يعملون فى خدمة المجتمع الرأسمالى وحسب . . .

ولكن القيادة الثورية فى مواجهتها لهذه الأوضاع ، التزمت بإلحاق جميع الخريجين بأعمال تتوافق مع مؤهلاتهم ، إيماناً منها بأن العمل حق ، وتحقيقاً لما عبرت عنه إرادة الحياة لدى المجتمع فى ميثاق العمل الوطنى . . .

وحقيقة تكلفت الدولة أعباء إضافية فوق طاقة الخطة الخمسية الأولى ،

لكنها لم تكن تستطيع أن تنظر إلى هذه المشكلة المتخلفة عن سياسة العهود الماضية نظرة اللامبالاة . . .

ومثال آخر من أمثلة الرواسب المتخلفة عن مجتمع تحالف الإقطاع والرأسمالية المستغلة . . . أن ملايين الفلاحين والعمال الزراعيين قد طحنتهم الإقطاعيات الكبيرة ، وفرضت عليهم الحياة تحت ظروف أقرب إلى السخرة، وتحت مستوى من الأجور لا تغنى من جوع . . . ولم يكن فى طاقة هؤلاء الملايين إلا أن يقضوا سنوات حياتهم خلال البؤس والضياع والبطالة المقنعة المنتشرة فى كل القطاع الريفى . . .

وكانت الخطة الخمسية الأولى – بدافع التنمية الزراعية مثلا – تستطيع أن تدخل الميكنة الزراعية وتعممها ، حتى تضاعف الدخل القومى من الزراعة .

لكن وقفة أمام النتيجة الحتمية لتعميم الميكنة الزراعية، أظهرت أن البطالة الموجودة فى الريف سوف تزداد سوءاً ، وتنعكس فى شكل حرمان وضياع للغالبية العظمى من سكان الريف . . .

وكانت إرادة التغيير أمام أمرين كلاهما مر وصعب . . . إنها تريد أن تزيد الإنتاج الزراعى ولكنها ستكون سبباً فى تفاقم مشكلة متخلفة من عهود الحرمان والاستبداد والإهمال . . . فاختارت الدولة أن تؤجل هذه الخطوة ، إيماناً منها أن اتساع مجالات العمل فى القطاعات الإنشائية والصناعية سوف يمتص جزءاً كبيراً من الذين يعيشون فى شبه بطالة دائمة بالقطاع الزراعى ، والذين يقاسون من استغلال ملاك الأرض ومقاولى الأنفار . . . وتحقق ذلك بالفعل وبدأ العامل الزراعى اليوم، يأخذ أجره العادل إلى حد ما ، نتيجة لقلة أعداد العمال الزراعيين ، الذين لم يلتحقوا بالعمل فى مجالات الإنتاج والخدمات العديدة . . . عندئذ أدخلت الخطة فى سنتها الرابعة الميكنة الزراعية ضمن نظام التجميع الزراعى فى محافظتين من محافظات الجمهورية ، ويعمم هذا النظام تدريجياً حفاظاً على رزق العامل الزراعى والفلاح وأجره . . .

ومثال آخر أنه – برغم نصيب الإدارة المحلية من الاستثمارات المجزية للخدمات فى الريف – قد تأكدت الحاجة الماسة والفائدة الملحة فى أثناء تنفيذ الخطة لمشروع الوحدات الصحية بالإضافة إلى الخدمات الصحية فى القرى . . .

ولم تتردد الثورة فى تنفيذ هذا المشروع ، لا ضرورة عدل أو شعوراً بالواقع وحسب ، بل كان ضرورة للتنمية الاقتصادية أملاها تدعيم تحالف قوى الشعب العاملة . . .

وكان فى الوقت نفسه إحساساً بالواجب وبالهدف إزاء المجتمع الريفى من الدولة سعياً إلى إيصال القرية إلى المستوى الحضارى الكريم . . .

رابعاً :

إن جزءاً هاماً من تحليل ثورتنا الاجتماعية وتقييم العمل الوطنى خلال الخطة الخمسية الأولى ، يجب ألا يغفل ما واجهنا من الصعوبات والمشاكل وأوجه القصور أو الضعف . . .

ويقتضى مبدأ النقد الذاتى أن نقول فى شجاعة وصراحة : إن إعادة توزيع الدخل . . . والإقدام على المشروعات الضخمة الإنتاجية وبرامج الخدمات . . . إن توفير العمل والأجور وكفالة التأمينات الاجتماعية والحقوق الأساسية . . . كل هذا الذى تم ، كان يجب أن تسبقه وتلازمه باستمرار عملية توعية كاملة ودراسات عميقة ومصارحة شجاعة ، والتحام بالجماهير العاملة فى كل ميدان ، وكان على القيادات جميعها حكومية أو شعبية ، نقابية أو سياسية ، أن تجعل هدفها ودورها الأعظم فى مرحلة التحول مع سنوات الخطة ، توعية القواعد الشعبية ، وإيضاح الرؤية أمامها حتى تدرك مسئولياتها ودورها الكبير فى معركة الآمال العريضة وفى ثورة التحول العظيم ، التى تتم لمصلحتها وليست لمصلحة أحد سواها . . .

إن الاتصال المستمر والسريع بين القيادات والقواعد الشعبية ، وتعميق

الوعى الكامل لدى شعبنا بأبعاد الثورة التى لا تتم إلا لمصلحته وفوق أرضه خلال سنوات هذا الجيل، سيدفع كل مواطن دون شك إلى أن يعمل باليقين وأن ينطلق أكثر سرعة وأكثر كفاية وقدرة ، وسيضاعف من حرصه على كل منجزات الثورة وعلى اندفاعها . . .

ولا أنكر أن الفضل الأول فى كشف جحور الرجعية والإقطاع مثلا كان على يد أفراد مخلصين ومؤمنين بالتحول الاشتراكى وبالقيم التى صنعها الشعب المصرى بثورته . . . والذين أبلغوا عن مؤامرة الإخوان الإرهابية مثلا هم أعضاء فى تحالف قوى الشعب العاملة . . .

والذين أثاروا حوادث تهريب الأرض واستمرار أدوات الاستغلال والسيطرة والتربص بانتصارات الشعب ، هم أيضاً من أبناء قوى الشعب العاملة . . .

ولكن الشباب الذى ضلله دعاة التخريب والقتل من عصابة إخوان الفساد الإرهابية مثلا قد ناله الكثير من خير هذا التحول الاشتراكى وشب وعيه على انتصارات لم تتحقق لشعب آخر . . .

فهل يكون كشف الانحرافات وبقايا الإقطاع والاستغلال والسيطرة والفساد — بعد ظهورها وممارسة انحرافها وإجرامها — فى أى قطاع أو جهاز ، هو وحده هدفنا ؟ . . . هل نترك تيارات التضليل وتحركات الانتهازية والخروج على القانون والمجتمع حتى تتفشى ، وليس علينا إلا أن نكشف عن هذه الجحور والمؤامرات وحسب ؟ !

ذلك ولا شك عمل كبير وهام . . . ولا يقل عنه أهمية الاستمرار فى الالتحام بالجماهير ، وتعبئتها ، وتقوية إيمانها ، ووضع هذا الواجب المقدس عقيدة ورسالة واجبة الأداء على كل قيادة فى أى مستوى وبأى موقع ، حتى نؤكد ونعمق هذا التحالف بين قوى الشعب ، ونوحد بين فكرها عن طريق المناقشات السياسية والاجتماعية والاقتصادية الصريحة الواضحة ، ولا سيما أننا نملك فلسفة تطبيقية ، وبرنامج عمل ونظرية متكاملة أوضحها الميثاق الوطنى

بجلاء ، ويشرحها لنا دائماً الرئيس جمال عبد الناصر فى خُطبه بالوضوح المنطق . . . بذلك وحده لا يجد المضللون سوقاً يبيعون فيه بضائعهم البائرة وتضليلهم الفاسد بسبب الفراغ والضياع الذى قد يجده البعض نتيجة لعدم الحركة والتفاعل والتحام القيادات بالقواعد الشعبية . . .

خامساً :

أخيراً ، فإن التحول العظيم الذى تحقق فى مصر ، لم يحدث فى فراغ دولى أو عزلة عن العالم وأحداثه وتياراته . . .

لقد كانت وما تزال قوى معادية كثيرة فى الخارج تتربص بهذا التطور وبالانتصارات التى تحققت ، لعلها تستطيع بالتآمر أو الضغط أو القتال أن تقضى عليها ... لم يكن ذلك فقط لرغبتها فى هدم ما حققته مصر خلال سنوات قليلة فى تاريخ التطور . . . إن قوى الاستعمار وأذنابه أعداء الحرية والتقدم من الرجعية العربية والصهيونية ، تدرك أن انتصارات مصر هى نموذج رائد لكل الشعوب المتطلعة للحرية والتقدم . . . وأن الجمهورية العربية المتحدة هى القاعدة والمنطلق لهذه الحرية ، وهذا التقدم . . .

إن الاستعمار لا يقبل فى حسابه أن بلداً ظل سنوات طويلة تحت سلطانه وتحكمه ونفوذه ، يخرج على هذا التحكم ، ويسترد حريته ، ويساعد غيره على الحرية ، إيماناً بأن الحرية لا تتجزأ وأن الرخاء لا يتجزأ . . . إن القوى المعادية لحرية الشعوب وحقوقها ، لا تطيق بالحقد أن تحتذى الدول الأخرى حذو مصر ، وهى تتطلع إلى مصر دائماً بالأمل والثقة والحنين . . .

هكذا كان التحول الاشتراكى العظيم ، فى سنوات الخطة الأولى ، يأخذ طريقه ، فى ظل ظروف دولية تتلخص فى الآتى :

● تربص من جانب قوى الاستعمار ومحاولات للضغط الاقتصادى ، ونسج للأكاذيب والإشاعات المختلفة فى حرب نفسية محمومة ، لا تعكس

إلا ما فى قلب الاستعمار من كراهية . . . لأن قيام « المثال » المتحرر ، والقدوة الثورية فوق أرض مصر ، يهدد بالانهيار البقايا المتخلفة من مراكز السيطرة الاستعمارية ، فى المنطقة العربية ، وفى إفريقيا ، وفى آسيا .

● تربص من جانب إسرائيل ، ربيبة الاستعمار وركيزته فى المنطقة . . . فتحقيق القوة الذاتية ، وبناء الاستقرار فى الجمهورية العربية المتحدة ، هو ولا شك قضاء على أمل إسرائيل للتوسع فى العالم العربى ، ثم على أملها فى استمرار الوجود الإسرائيلى نفسه .

● تربص من جانب القوى الرجعية فى المنطقة العربية نفسها ، لأن نجاح تجربة التحرر ، وتجربة الاشتراكية ، فى جمهوريتنا ، سوف يحرك تلقائياً الشعوب العربية فى المنطقة كلها ، لكى تحطم هياكل القوى الرجعية وأصنامها المستندة فى تحكمها ووجودها إلى التضليل وإلى الوجود الاستعمارى . . . إن حركة الجماهير العربية تحطم ، بالثورة الاشتراكية ، الاستغلال الطبقى الذى تستنزف به هذه القوى الرجعية ثروات هذه الشعوب ، تاركة إياها تعيش دون حد الكفاف ، وفى حياة تُهدر فيها الكرامة الإنسانية وتُسلب فيها الحرية الاجتماعية والحرية السياسية . . .

وكان هــذا التربص المثلث الحلقات ، على استعداد دائمــاً لأن يتحرك على جبهة واسعة ، تمتد من المؤامرات وتمويل الاغتيالات — بعد أن أخفق فى الاعتداء المسلح السافر على جمهوريتنا — إلى إقامة أحلاف عسكرية تحمل الأسماء البراقة والشعارات الزائفة لعلها توقف المد العربى نحو الحرية والاشتراكية والوحدة .

وأمام هذا التربص لم يكن من المعقول أن تترك ثورتنا مكاسب الشعب عرضة للاغتيال أمام احتمال عدوان مسلح جديد علينا أو على المناطق العربية المتحررة ، لأنه لا يوجد فرد من قوى هذا الشعب العاملة ، يقبل عودة جمهوريتنا إلى الخضوع الاستعمارى ، الذى يتمنى لو استطاع أن ينقض ويصفى

الاشتراكية، ويحلم بإعادة صور الاستغلال الطبقى والتحكم والسيطرة من جديد...

والنتيجة أنه لم يكن من الممكن أن نتخلى عما تمليه علينا إرادة الحرية لدى قوى الشعب العاملة من حماية مكاسبها ، وعما يحتمه ذلك من خلق قوة دفاعية مسلحة حديثة قادرة وقوية ، وأن نتحمل أعباء دفاعية ، كان من الممكن أن يوجه جزء من تكاليفها للتنمية ، لو أن قوى الشر الاستعمارى ، والصهيونى ، والرجعى غير موجودة ولا تتربص بنا كما هى اليوم . . . ولو أن شعبنا كان يبنى حياته فى سلام . . .

ومن هنا فإن أعباءنا الدفاعية ، وهى جزء من تكاليف التقدم والتنمية الاقتصادية فى بلدنا ، تلزم لزوم أى عنصر آخر من عناصر التكاليف الأخرى المعروفة فى علم المحاسبة ، لأنه بدون هذه الأعباء الدفاعية ، لن يمكن تحقيق أى نمو فى الإنتاج . . . وبدونها تنهار – لا قدر الله – كل الثورة التى تحقق هذا الإنتاج والنمو ، فلا يكون إنتاج ولا يكون نمو .

ومن ناحية أخرى فإن إرادة الحرية العربية لا تتجزأ ، ولذلك فإن أى تهديد أو عدوان على شعب عربى فى أى مكان من الوطن العربى ، هو عدوان مباشر على شعب مصر العربى ومحاولة لعزله وخنقه ...

ولقد استطاعت القوات المصرية فى الأحداث المتعاقبة أن تقف مدافعة مع القوة العربية المتحررة فى الدول الشقيقة المختلفة ضد أى عدوان استعمارى أو رجعى وضد كل تهديد بالعدوان . . .

إن العمل الثورى فى مصر يعتبر أن القوات المسلحة المصرية مستعدة باستمرار للدفاع عن حرية الوطن العربى ، ويؤمن بدعم السلام بالقوة، إذا تهدد السلام العربى الذى هو سلام مصر العربية كذلك . . .

هذه النواحى جميعاً تعددت وتشابكت ، وتفاعلت ، خلال الخطة الخمسية الأولى ... فكان ما حققته تلك الخطة من تقدم ، وكان أيضاً ما صادفناه خلالها من صعاب ، ومن مشاكل ، ومن قصور فى بعض النواحى .

والهدف من هذا الكتاب هو تحليل الثورة الاجتماعية العميقة التى تحققت خلالها على ضوء هذا التعدد والتشابك والتفاعل .

ولعل هذا التقديم يبين المنهج الذى سنسير عليه فى تقييمنا للخطة الخمسية الأولى فى هذا الكتاب .

ففى الفصل الأول سنتناول بالتحليل ما تحقق خلال سنوات الخطة من تحول اجتماعى ثورى ، قوامه زيادة درجة عدالة التوزيع ، وزيادة الكفاية بزيادة الإنتاج ، وتحسن مستوى الشعب بزيادة الاستهلاك .

وفى فصل ثان سنتناول الصعاب والمشكلات والقصور التى صادفت تنفيذ الخطة .

وفى فصل ثالث وأخير نحاول أن نلقى الضوء على طريق السنوات المقبلة ، ونبين دور التنظيم السياسى المتمثل فى الاتحاد الاشتراكى العربى ، لتعبيد هذه المسالك ، ولجعلها الطريق الذى تنتظم فيه قوى الشعب العاملة ، لتستكمل ثورتها الاشتراكية ، ولتصنع ، بجهدها الباسل المشرف ، حياتها المضيئة المشرقة ، وقد فتح أبوابها ، وقاد طريقها الثورى ، قائدها ، ومحطم أغلالها ، ومعلمها القدير : الرئيس جمال عبد الناصر .

لقد عبر الرئيس القائد ليلة ٢٣ يوليو سنة ١٩٥٢ عن إرادة قوى الشعب العاملة وهو يقود الطليعة الثورية من أجل تحطيم قوى الاستغلال والتبعية ، ويسقط الملكية الفاسدة ويزيح الاحتلال عن بلادنا . . .

وعبر الرئيس القائد خلال سنوات الثورة ، بما اتخذ من قرارات اشتراكية وثورية ، عن تصميم هذا الشعب على بناء حياته الجديدة ، بالعدل والكفاية ...

فكانت قيادة حكيمة لشعب عظيم وقادر . . .

وعلى قدر عظمة الشعب ، وإيمان القائد ، كانت عظمة الانتصارات الرائعة التى تحققت فى سنوات قليلة لا تعتبر شيئاً فى عمر الشعوب . . .

٢٥

وكان لقيادته الحكيمة ، مع إرادة شعبه وعظمته ، الفضل فيما حققناه ، قبل الخطة الأولى ، وخلالها ، وما سنحققه بعدها ، بإرادة الله وبعونه ، من تقدم حر ، ومن بناء لحياة متحررة من كل صور استغلال الإنسان للإنسان ، متحررة من أى قيد ، تتحقق فيها حرية الوطن ، وحرية المواطن ، وتسعى مصر بقوة عزمها إلى صنع الحياة بالحرية والحق ، بالكفاية والعدل ، بالمحبة والسلام .

الفصل الأول

التحول الاجتماعي في سنوات الخطة الأولى ضرورته وأبعاده

ليست الأرقام والإحصائيات وحدها هى التى تحدد أبعاد التحول الاجتماعى بالذات ، ولا تستطيع بمفردها أن تحسب أثر هذا التحول الاجتماعى فى حياة الشعوب ، وأهميتها فى تطوره ونموه . . .

ولكن قبل سرد الأرقام والإحصائيات وبيان أحجامها ، يلزم أن نصل إلى فهم صحيح ، وتحليل سليم واع ، لطبيعة الثورة الاشتراكية ، أية ثورة اشتراكية ، تتحقق فى مجتمع معين ، له طبيعة معينة ، وتتم فى ظروف عالمية معينة . . . .

ولهذا التحليل والفهم الصحيح أهمية وضرورة أساسية ؛ لأن البعض فى نظرته التلقائية والعاجلة إلى الثورة الاشتراكية فى مجتمعنا ، يحسب أن نقل التجارب والأساليب التى سبق أن أخذت بها بعض الدول ، هو الطريق الوحيد أمام كل من يريد تحقيق المجتمع الاشتراكى ، وذلك حسبان لا يعتمد على أساس منطقى أو واقعى سليم . . .

والبعض فى مقارنته لمنجزات أى ثورة اشتراكية ، قد يقع فى خطأ بالغ آخر ، حينما يتجاهل طبيعة كل شعب ويغمض عينيه عن التغييرات الضخمة المتشابكة التى حدثت فى عالمنا المعاصر ، واختلافها كلية عن تلك الظروف التى كانت قائمة فى بلاد غيرنا . . .

إن التحليل والفهم الصحيح – من ناحية أخرى – يحدد لنا الصعوبات والمشكلات التى يمكن بالضرورة أن تواجه فترة النمو والتحول من مجتمع رأسمالى إقطاعى متخلف ومستغل ، إلى مجتمع اشتراكى متقدم ، له مكانته وظروفه ، له قيمه الروحية والقومية ، وله صلاته بالمنطقة التى يعيش فيها وبالعالم كله ... ولا يمكن لمجتمع أيا كان موقعه ، وأيا كانت التطورات الجارية على أرضه أن ينعزل عن الأحداث الدولية وتياراتها ، ولا أن ينسلخ عن شخصيته وعن قيمه وطبيعته وظروفه . . .

إن ما نريد أن نوضحه ونحدده هنا أن ثورتنا الاشتراكية ، بكل مقوماتها وسماتها ، قد التزمت ووضعت فى حساب منجزاتها الأساسية والضرورية عامل « الحافز الثورى » لدى العنصر البشرى ، الذى يؤلف الطاقة الحية والخلاقة ، وقوة الدفع لإنجاح هذه الثورة وللحفاظ عليها بالإيمان والعمل ، بالجهد المخلص والتفاعل الثورى ، بالحماية والرعاية . . .

إن الإنسان لا يمكن أن يكون آلة صماء ، تزودها بالوقود وتضغط على أزرارها فتنطلق بالطاقة والحركة والعمل ، ثم تقطع عنها الوقود فتقف جامدة فى مكانها . وإذا جاز للنظام الرأسمالى المستغل ، أن يعد الإنسان أقل قيمة عنده من تروس المصنع ، فإن ثورتنا الاشتراكية التى تستلهم كل القيم الإنسانية والروحية الحقة ، ما قامت إلا لترتفع بقيمة الإنسان وكرامته وتوفر له أسمى مراتب الحياة . . .

وإذا جاز لمجتمع فى العصور السابقة أن يفرض على نفسه العزلة طوال فترة التحول ويغلق كل أبواب الاتصال منه وإليه ، حتى تنتهى آلام الوضع ، ويتحقق مولد القاعدة الاقتصادية والتطور الثورى ، فإن دنيا اليوم ، أصبحت تطوى المسافات فى لحظة خاطفة ، وتقتحم الأبواب لتنقل أنباء مجتمعات العالم وصور الحياة الناهضة والبائسة ، المتقدمة والمتخلفة إلى كل بقعة فى هذا الكون .

الحافز الثورى لمرحلة التحول فى الثورات الاشتراكية المعاصرة

إن الثورة الاشتراكية لا بد لها أن تقطع مرحلتين رئيستين ومتتاليتين من الناحية الزمنية .

الأولى :

مرحلة إسقاط النظام السياسى القديم المعبر عن مصالح الاستغلال سواء كان إقطاعاً أم رجعية أم رأسمالية أم تحكماً أجنبياً . . . وسيطرة طليعة ثورية معبرة عن مصالح قوى الشعب العاملة وإرادته وآماله .

الثانية :

مرحلة إقامة بناء المجتمع الاشتراكى الذى يتحقق بعد هدم قلاع الطبقية القديمة وإزالة صور الاستغلال ، حتى تنتقل ملكية أدوات الإنتاج إلى الشعب وتتم سيطرته عليها . . . ومن هذا المنطلق تندفع قوى الشعب العاملة فى تنمية أدوات الإنتاج وهياكله ومضاعفة هذا الإنتاج وتزايده ، لكى يقدم عائداً يوفر للقوى العاملة مستوى من الرفاهية المتزايدة وبذلك تجنى هذه القوى ثمرة إنتاجها وعملها وجهدها المبذول .

وتختلف طبيعة كل مرحلة عن الأخرى اختلافاً كبيراً . . .

فالمرحلة الأولى :

يستغرق التحضير والإعداد لها وقتاً طويلا . . . لكن تنفيذها وتحقيق الانتصار قد لا يأخذ أياماً أو ساعات قليلة ، بعدها يتم بالفعل سقوط النظام السياسى القديم ، وتصل طلائع الثورة المعبرة عن أمل مجموع الشعب ، إلى مراكز السلطة السياسية .

أما المرحلة الثانية :

فتحتاج إلى وقت طويل ، من أجل استكمالها ، قد يمتد جيلا أو أجيالا كثيرة ، وتحتاج كذلك إلى الجهد والنضال الفكرى والفنى والعلمى من قوى الشعب جميعاً بعد أن تصبح صاحبة السلطة والسيطرة على وسائل الإنتاج لفتح آفاق التنمية وتطوير أدوات الاقتصاد ، سواء فى تنمية الخدمات العامة أم فى تطوير أجهزة الدولة والارتفاع بمستوى الإنتاج ، أو مضاعفة التصدير . . . وغير ذلك من مئات النواحى التى تحتاج إلى دأب وعمل وتفاعل ووقت وإخلاص . . . وكلها تنطوى تحت حركة المجتمع فى إنتاجه وحياته وعمله ، مادياً ومعنوياً . . .

واختلاف آخر بين طبيعة المرحلتين هو أن المرحلة الأولى تتم بواسطة قيادة

ثورية وطليعة محدودة العدد . . . انصهرت مع الأحداث ، وأحست بمشكلات الجماهير ورفضت أن تترك وطنها نهباً للسيطرة الطبقية والاستغلال ، فتقدمت بالعزم والإيمان والتضحية تفرض إرادة القوى الشعبية وآمالها . . . وقد لا تشترك قوى الشعب معها فى التنفيذ ... وعملية التنفيذ تعدّ فترة حاسمة وسريعة يبدأ بعدها دور القوى الشعبية ، حينما تقف جموعها مؤيدة وحامية للثورة ، تعبيراً منها عن الترابط بين إرادتها وإرادة العمل الثورى الذى قامت به طليعة من قوى الشعب وأسقطت معه النظام السياسى القديم . . .

أما المرحلة الثانية ، فلا يمكن إنجازها بجهد وتضحية عدد قليل مهما أوتى من قدرة . . . بل إنها تحتاج إلى الجهد الكبير ، والنضال المتواصل ، والعمل المخلص المنتظم من كل فرد من أبناء قوى الشعب العاملة . . . إنها إرادة التغيير التى لابد أن تصل وأن تتحقق فى كل مرفق ، وكل وحدة . . . إنها عمل شاق وجهد متواصل فى الأرض وفى المصانع وفى الأجهزة التى تعمل فى كل قطاع . . . إنها تغيير شامل فى حركة الحياة نفسها وفى أسلوب التفكير والتعامل . . .

ويضاعف من أهمية هذا العمل وضخامة هذا الجهد – الذى يلزم أن يكون مسئولية حياة ومصير عند كل فرد – أن النظم المستغلة التى تسبق قيام الثورات الاشتراكية ، تتحاشى أن تحمل نفسها أعباء تكوين الأعداد الضخمة من القيادات الفنية والكفايات الإدارية ، لأن ذلك عبء مادى يقلل من أرباح الرأسمالية المستغلة . . . ولأن خلق أعداد من القيادات الواعية والفنية ، قد ينتج عنه ظهور معارضة للأسلوب الرأسمالى فى استنزاف جهد العاملين وثروات الشعوب والتحكم فى أرزاقها ومصيرها .

وإذن فإن الثورة الاشتراكية فى مهدها ، تعتمد أولا وأخيراً – فى عملها الفنى وفى جهدها المتزايد فى كل القطاعات – على الأعداد الفنية القليلة المتوفرة منذ البداية . وعليها إذن أن تحمل وحدها الأعباء التى تحتاج فى الظروف الطبيعية إلى أضعاف أضعاف هذا العدد من الفنيين والقياديين فى المجالات المتعددة .

كذلك الحال بالنسبة للعمل اليومى ، فى أى موقع من مواقع حركة المجتمع . . . لا بد من جهد مضاعف يؤديه كل فرد بالرضى والإخلاص ، لأن الثورة الاشتراكية لا تقوم إلا من أجل قوى الشعب العاملة ، ولا تهدف إلا إلى تحقيق التقدم وإسعاد كل فرد من الجموع الشعبية الغفيرة ، التى عانت من الظلم الاجتماعى فى ظل التحكم الطبقى . . .

هكذا بدون الجهد المضاعف ، وبدون العمل المتواصل ، والبذل من جميع فئات الشعب وأفراده ، لا يمكن للمرحلة الثانية من مراحل الثورة الاشتراكية ، أن تتحقق أو يكتب لها النجاح .

• •

وهنا يبرز السؤال الهام :

هل يمكن أن يتم هذا الجهد اللازم لإقامة النظام الاشتراكى ؟ هل يمكن أن تبذل الجموع التى طال ظلمها وحرمانها فى العهود السابقة ، دون أن يكون هناك حافز ثورى يدفع القوى العاملة وهى المنهكة المتعبة من المعاناة ، وأن تضاعف جهدها فى أى موقع من مواقع العمل الوطنى ؟ ! . . . ثم . . . ما هى طبيعة هذا الحافز وأهميته ؟

لقد أجاب الميثاق بوضوح وعمق على هذا السؤال الهام حين قال: « إن الجماهير لا تطالب بالتغيير ولا تسعى إليه وتفرضه ، لمجرد التغيير نفسه خلاصاً من الملل ، وإنما تطلبه وتسعى إليه وتفرضه تحقيقاً لحياة أفضل ، تحاول بها أن ترتفع بواقعها إلى مستوى أمانيها » .

ولا يكفى الجيل الذى يحمل عبء تفجير الثورة الاشتراكية ثم يحمل عبء التحول وخطواته ، أن يرى النظام السياسى القديم قد تغير ، وحل محله نظام سياسى جديد . . . ويكون هذا هو نهاية مطافه أو منتهى أمله . . . بل لابد أن تلمس الجماهير تحسناً فى مستوى حياتها المتخلف حتى يكون ذلك حافزاً لها للاندفاع . . .

ولا يكفى الجيل الذى يتولى تنفيذ الخطوات الأولى فى إقامة الاشتراكية ،

ويعبر بالثورة جسر التحول العظيم ، أن يستمع إلى شعارات تقول له إن الحافز لمضاعفة البذل والعطاء يكمن فى أن السلطة السياسية أصبحت فى أيد وطنية ، تصدر قراراتها لمصلحته فإذا لم يلمسها ويعشها هو ، فسوف يراها ويحسها جيل قادم فى الغيب . . . لا يكفى هذا الجيل أن يستمع إلى هذا الشعار لمجرد الاستمتاع المعنوى ثم نطالبه بمضاعفة البذل وحسب .

لا يكفى الشعب أن نقول له — مجرد قول — إن السلطة السياسية كانت فى أيد أجنبية أو أيد خائنة وعميلة ومستغلة وتغيرت ، ثم لا يلمس أى تغير فى حياته يتحقق ، بل نطالبه بدافع من القول والشعارات أن يبذل مضاعفاً ، فى حين ، لايقوى جهده على البذل ، ولم يمسسه ما يعينه على الجهد أو يمنحه الطاقة للعطاء والإبداع . . .

إن انتقال السلطة السياسية إلى الأيدى الوطنية ، صورة جميلة ورائعة فى أنظار أبناء الشعب ، وأمل عزيز وغال ، لكنه لا يشكل حافزاً اجتماعياً ومادياً ، يدفعها إلى الانطلاق والعمل المضاعف ، ما لم يترجم الأمل وتتجسد الصورة فى نطاق من الواقع المادى الملموس . عن طريق تحسن فعلى فى معيشة هذا الجيل الذى ورث صور الظلم الاجتماعى وطحنه الاستغلال ، وعليه أن يقوم بعد التفجير الثورى والتأييد والحماية بعملية أخرى تحتاج إلى جهود ضخمة ، وهى التنمية الاشتراكية الشاملة .

ومن ناحية أخرى لا يكفى ، لخلق هذا الحافز ، أن يقال للجيل الذى يتحمل جهد التحول الاشتراكى ، والخطوات الأولى الأساسية والعسيرة للتنمية : إن الاشتراكية سوف تحقق الرخاء والرفاهية للأجيال المقبلة ؛ وإذن فعلى هذا الجيل أن يتنازل عن ثمار عمله ، من أجل الغد البعيد الذى لن يستطيع أن يراه أو يعيشه . . . إذ ليس من منطق العدل أن يتحمل جيل واحد كل الأعباء ، وأن يرث كل المشكلات وأن يقوم بكل العناء دون أن يلمس واقعياً التحسن المأمول . . . ولئن حدث ذلك فى مجتمعات أخرى سابقة ، فإنه حدث بالضغط والقهر . وطبيعة عصرنا الحاضر ، وظروف عالمنا المعاصر ، إلى جانب طبيعة

شعب مصر الأصيل وقيادته النابعة منه ، تؤمن بأن العمل الإنسانى هو المفتاح الوحيد للتقدم .

قد يقبل جيل عن رضى وبدون أنانية ، أن يتنازل جزئياً ، عن قدر من الزيادة التى تمناها لنفسه ، ولتحسين مستوى حياته ، من أجل أن يؤمن الحياة الكريمة لأجيال أبنائه وأحفاده . . . لكنه فى ظروف العالم الحاضر وترابطه — والتى ستعرض لها فيما بعد — لا يمكن عملياً أن يتنازل كلية عن حقوقه وثمار جهده جميعاً ونضاله بالرضى والحماس .

ولو أمعنا النظر فى الشرائع السماوية نفسها التى أنزلها الله هدياً للناس ، وهى فى ذاتها ثورات إنسانية ، وخلاص من الظلم الاجتماعى ، لوجدنا أنها حققت هذا الحافز الثورى إلى جانب ما فى الشرائع السماوية كلها من حوافز روحية وإنسانية وعقائدية . ونستطيع أن ندرك مثلا أهمية الحافز من وراء فرض الزكاة واجباً أساسياً ، وتوزيعها على المسلمين المحتاجين حقاً وعدلا لرفع مستوى معيشتهم ... لم يجمعها محمد صلى الله عليه وسلم لنفسه وأهله . حاشا له أن يستنزف أموال المسلمين . . . ولم يطلب محمد رسول الله أن يحرم منها جيل الرواد الأوائل من الذين جاهدوا معه وتحملوا العبء والدعوة . . .

كذلك كان الرسول الأمين يوزع الغنائم بالعدل على المسلمين ممن يشتركون معه فى الحرب ضد الكفار ، وعلى أفراد الشعب المحتاجين ، ليحسوا بارتفاع مستوى معيشتهم وتغير مادى وملموس فى حياتهم . ولم يأخذ محمد صلى الله عليه وسلم هذه الغنائم لنفسه ، حاشا له أن يسلب حقوق المسلمين وثرواتهم ، ولم يطلب أن يحرم الذين عاشوا معه وتحملوا جهد التغيير من المجتمع الجاهلى الظالم إلى المجتمع الإنسانى العربى العادل انتظاراً لإسعاد جيل قادم من بعده . . . كانت هذه الأمثلة من الحوافز الاجتماعية والمادية التى لمسها أبناء جيل محمد رسول الله دافعاً لهم لزيادة حماسهم وإيمانهم واندفاعهم فى العمل والدعوة من أجل تدعيم هذا المجتمع العادل الذى خلصهم من ظلم الجاهلية واستنزاف أموال الناس — بالباطل على يد الحكام الجاهلين والمستغلين . . .

وليس هناك شك أن الحوافز الوطنية والعاطفية والوجدانية والروحية والعقائدية لها كل الأهمية فى الاندفاع والإخلاص ، لكنها لا تكفى وحدها ، لخلق حافز اجتماعى واقتصادى ، ثورى وقوى ، يدفع جموع الشعب التى عاشت فى البؤس عصوراً متعاقبة أن تبذل جهداً مضاعفاً ومتواصلا لتحقيق مجتمع الكفاية والعدل دون أن يكون لها نصيب من العدل وهو الجناح المكمل والملازم للكفاية . . .

إن هذه الحوافز تعدّ عناصر لازمة ومكملة للحافز الثورى . . . لكنها لا تكفى وحدها لتكون قوة الدفع الوحيدة ، لاستمرار البذل والجهد المطلوب للتنمية والبناء الاشتراكى . . . وهى لا تغنى عن الحافز الأساسى ، وهو تحسين مستوى معيشة قوى الشعب العاملة للجيل الذى يقوم بعملية التحول العظيمة ، ويحقق الخطوات الأولى والصعبة فى بناء الاشتراكية .

ولقد فرضت التطورات الدولية الحديثة والظروف العالمية الحالية ، ضرورة الالتزام بخلق هذا الحافز فى أى مجتمع يقوم بثورة اشتراكية ويهدف إلى تحقيق التحول والبناء الاشتراكى . . . ويرجع ذلك للأسباب الآتية :

أولا :

أصبح الاتصال بين دول العالم المختلفة اليوم ، سهلا وسريعاً بشتى الطرق . . . بالإذاعات الصوتية والمرئية ، بالصحف والمجلات ، بالطائرات النفاثة ، والاكتشافات العلمية الحديثة ، وكلها تنقل إلى شعوب الدنيا والبلاد النامية منها ، صوراً عن حياة الشعوب الأخرى المتقدمة ، والتى لا تبذل الجهد المضنى فى هذه الأيام ، بعد أن حققت النمو والتطور . . . وبالطبع فإن أجهزة الاتصال تحاول دائماً أن تنقل أفضل ما لديها لتشهد العالم على مدى تقدمها وارتفاع مستوى حياة شعوبها .

وإذن فليس من المقبول أن تبقى الشعوب النامية — وهى تحفر للتحول الاشتراكى فى مجتمعها طريقه بالعرق والجهد — على نفس المستوى الذى كانت تعيشه تحت السيطرة الاستغلالية ، ولم تكن حينئذ مطالبة وملتزمة بمضاعفة البذل والجهد والإخلاص والتضحية ، للبناء والتنمية . . .

بالضمير الإنسانى ، وعلى هدى من أسلوب الحياة العادل ، والمنطق الواقعى يجب أن تحس الشعوب النامية ، التى تبنى الاشتراكية وتتحمل أعباء التحول ، أن من حقها الارتفاع بمستوى معيشتها فى جيلها الحاضر ، على نحو يؤكد لها الأمل فى تضييق الفجوة الضخمة بين مستوى حياتها ، وحياة الشعوب المتقدمة ، التى ترى صورها ونماذجها وتقرأ عنها أو تستمع إليها كل ساعة وكل يوم . . .

بدون ذلك لا نستطيع أن نطالب جيلا — عانى من الحرمان وقاسى من الاستغلال وتحمل عبء قيام الثورة الاشتراكية ورعاها وحماها — أن يبذل ويضحى لكى يحقق التنمية ثم لا يكون نصيبه منها إلا استمرار الحرمان والاكتفاء فى حياته وعمره بالحديث عن أجيال بعده سوف تحيا حياة الرفاهية . . .

ثانياً :

إن القوى الاستعمارية والرجعية لا تطيق أن ترى شعوباً تكسر من حولها قيود السيطرة ، وتملك إرادة الثورة العنيدة ، وتحاول أن تغير حياتها تغييراً أساسياً فى اتجاه آمالها الواسعة ، متحررة من كل قيود التبعية والاستغلال ، مصممة على تحقيق التقدم الاشتراكى .

ولذلك فإن القوى المعادية لأى ثورة اشتراكية ، تشن حرباً نفسية لعلها تزعزع إيمان الشعوب واستمساكها بثوراتها وطريقها الاشتراكى . . . وكثيراً ما تتعمد تقديم المقارنات غير المتكافئة لإظهار الاختلاف بين مستويات الحياة عندها وفى الدول النامية الآخذة فى بناء مجتمعها من جديد على أساس الكفاية والعدل وعدم الاستغلال . . .

إن القوى الاستعمارية والرجعية ، تدرك أثر هذه الدعايات المسمومة والملتوية فى الشعوب المتخلفة ، خاصة وأن القوى المعادية نفسها هى التى فرضت على هذه الشعوب الضعف والجهل والحرمان . . . ومهما كانت درجة وعى الشعوب ، فإن مثل هذه الحملات الدعائية تحدث على الأقل تساؤلات وتترك علامات استفسار ، قد تصل إلى حد البلبلة الفكرية التى تؤثر على الجهد والإخلاص والعزم ، فى حصيلة عمل الجيل الذى يتولى مهمة التحول والبناء الاشتراكى ، إذا لم يلمس تحسناً ملموساً ومطرداً فى مستوى معيشته . . . إن إحساس القوى العاملة للشعب بالتغيير الثورى يصيب مستوى حياتها ماديًّا هو أبلغ رد وأقوى وسائل التحصين ضد الدعايات المحمومة . . .

وقد أوضح الميثاق هذه الحقيقة حين قال : « إن إرادة الثورة لدى الشعب المصرى ، والصدق الذى سلحت نفسها به ، قد حققت مقاييس جديدة للعمل الوطنى ، وأكدت أنه لا يمكن أن تقوم عوائق أو قيود على إمكانية التغيير إلا احتياجات الجماهير ومطالبها العادلة » .

وبديهى أن كل مواطن لابد أن يعرف الرد على مثل هذه الحملات النفسية والدعايات المسمومة ويؤمن به عن يقين لأن الدول الاستعمارية لم تبن رخاءها ومستوى معيشة سكانها إلا عن طريق عملية استنزاف مستمرة لجهد الأمم ، ونهب موارد الشعوب وثرواتها طوال قرن ونصف قرن من الزمان . . . فى حين أن التنمية الاشتراكية فى الدول النامية ، تتحقق بعرق أبنائها وبجهدهم وثروتهم الوطنية . . . كما أن تجارب التطور الاشتراكى ، لم تبدأ فى الدول الصاعدة إلا منذ سنوات قليلة ، وتبدؤها هذه الدول من درجة الصفر ، بعد أن نزحت القوى الاستعمارية والسيطرة الاحتكارية كل إمكانياتها وتركتها فى حالة جمود وتخلف سحيق . . .

ثالثاً :

تحاول القوى المعادية للتطور الاشتراكي أن تثير الشكوك فى قدرة الدول الصغيرة على تحقيق وإقامة المشروعات الكبيرة . . . لأن هذا النمو الاقتصادى يكسر احتكارها فى الإنتاج الصناعى ، ويقفل أمامها أسواقاً كانت مفتوحة للاستغلال والتحكم والاحتكار . . . .

وتختلق الأبواق المعادية استنتاجات لا تكشف إلا عن مغالطات حاقدة ، منها — على سبيل المثال لا الحصر — ما تختاره الدعايات المغرضة التى تعمل فى خدمة الاستعمار والاحتكار ، من مشروعات فى الصناعة مثل النسج والغزل مما تقيمه الدول النامية بأموالها وجهودها ، وتقارن الأبواق المعادية أجور العمال فى هذه الصناعة مثلا بأجور عمال آخرين فى بلاد ارتضت أن تحتكر القوى الرأسمالية الأجنبية ثرواتها فى صناعة البترول مثلا ، تريد للشعوب أن تصل إلى استنتاج خاطئ يرمى إلى إظهار الدول التى تختار الاشتراكية طريقاً ، بأنها لا تعطى الجزاء المساوى لما تعطى الدول الرأسمالية المستغلة من أجور . . . وتغفل هذه الأبواق حقيقة هامة بشأن العاملين فى صناعة البترول مثلا وهى أنهم فى كل أنحاء الدنيا يتميزون بأجورهم العالية ... ولذلك لا تعقد المقارنة المتكافئة والمتشابهة ، إنما هى تتعمد إخفاء الحقيقة ، لتثير التساؤل والبلبلة فى الأفكار لعلها تستطيع أن توهن عزائم العاملين ، أو تعرقل تيار التحرر الاشتراكى الذى هو أمل الشعوب النامية .

وإذا كان الرد العلمى هو أن أجور عمال الصناعة فى الدول الرأسمالية تختلف من البترول إلى النسيج ، وإذا كان التحليل المنطقى لهذه الدعايات ، أن ما تربحه المشروعات الوطنية فى الدول الاشتراكية وما تنتجه ، هو عائد على المجتمع ، فى حين أن أرباح المشروعات الاحتكارية وعائداتها تعود كلها إلى أصحاب رأس المال المستغل فى الخارج ، فإن الرد العملى الذى يزيد من حصانة أفكار الشعوب النامية ويدعم إيمانها بالطريق الاشتراكى الذى تسلكه ،

هو الارتفاع التدريجى والمستمر فى مستوى معيشة هذه الشعوب وهى تبنى ، وتتحمل أعباء التحول والبناء ، وتصارع التحديات ، وتواجه الحرب النفسية وتضليل القوى المعادية لحرية الشعوب وتقدمها . . .

نتيجة لهذا كله ، وخلاصته إذن ، أنه فى ظل التطور الدولى الحديث ومع الظروف العالمية المعاصرة ، ولأسباب سياسية بصفة خاصة ، لا يمكن خلق حافز ثورى لزيادة الإنتاج لدى شعوب البلاد التى تبنى اشتراكيتها ، إلا بخلق المناخ المناسب للعنصر البشرى الذى يتحمل أعباء هذه التنمية دون تجاهل لمطالبه واحتياجاته وشعوره بارتفاع ملموس فى مستوى معيشته . . وذلك يتأتى بأن يلمس جيل التحول والبناء الحاضر ، هذا التغيير إلى الأفضل . . وذلك هو الذى يشعر قوى الشعب العاملة عملياً ومادياً وواقعياً بأن النظام السياسى قد تغير لمصلحتها ، بعد أن كان لمصلحة طبقة تمثل قلة من الإقطاعيين والاحتكاريين والرأسماليين . . . وهذا الإحساس الواقعى عند القوى العاملة للشعب يزيدها استمساكاً وإيماناً بالطريق الذى عبدته ثم أخذت تبنيه ، ويحصنها ضد محاولات البلبلة والتشكيك التى تثيرها وتختلقها الأبواق الاستعمارية والدعايات الرجعية . . .

على أننا إذا عرضنا لهذه القضية من الجانب الاقتصادى النظرى المجرد ، فإن رجال الاقتصاد يرون أنه يجب عدم إحداث أى ارتفاع مبدئى فى المستوى المعيشى للجموع العاملة ، للإسراع فى عملية التنمية الاشتراكية على نطاق واسع ، لكى يتوافر أكبر قدر من المدخرات اللازمة لهذه التنمية السريعة . . . ويرون أن أى رفع فى مستوى معيشة الملايين ، فيه إنقاص لهذه المدخرات عن حدها الأقصى . . . وبالتالى وفى رأيهم أيضاً ، فإن ذلك إضعاف لسرعة التنمية . . .

وهكذا نجد تعارضاً أو تناقضاً بين نوعين من الاعتبارات والآراء :

● الاعتبارات السياسية والظروف النفسية للشعوب ، والإحساس بحاجتها ، والشعور بحقها فى نصيب عادل من التغيير الاجتماعى حتى لا تحرم من كل ناتج جهدها ونضالها وعملها الشجاع الصعب .

● واعتبارات الاقتصاد وما تقدمه من تحليل للتنمية قائم على حساب الأرقام ونظريات الاقتصاديين . . .

الاعتبارات السياسية تحتم رفع المستوى المعيشى للشعوب الآخذة بالاشتراكية فى بداية بنائها ، ولو بدرجة محدودة .

والاعتبارات الاقتصادية تحتم تأجيل رفع هذا المستوى ، ولفترة قد تطول . . .

ولقد غلبت بعض التجارب فى التنمية الشاملة اعتبارات الاقتصاد . . . على أنه من الواجب أن نبين أن ذلك كان ممكناً فى ظل ظروف العالم خلال تلك الفترة . . . فلم تكن إمكانيات الاتصال بالشعوب فى الخارج – خاصة بالإذاعة المرئية والصوتية والصحف والطائرات – بنفس القدر المفتوح والمتوفر الآن . . . وبالتالى لم يكن من السهل نقل صورة الحياة الدنيا بكل ما فيها من تقدم إلى الذين يبذلون ثم لا يجدون تغيراً فى حياتهم ومستواهم . . . ونقل هذه الحملات النفسية والأساليب الدعائية الاستعمارية قد تحدث البلبلة التى أشرنا إليها .

أما فى ظروف العالم المعاصر فلا يمكن إهمال الاعتبارات التى عرضنا لها ، والتى تحتم إحداث قدر من الارتفاع فى المستوى المعيشى للجيل الذى يبدأ فى بناء الاشتراكية . . .

والواقع أن هذا هو الحل الذى اختاره الميثاق ، حيث قرر بوضوح أننا لا يمكن أن نضحى كلية بالجيل الحاضر ونتجاهل حقه فى رفع مستوى معيشته ، فى سبيل معيشة الأجيال المقبلة .

على أننا إذا ذهبنا فى التحليل إلى أبعد من ذلك ، نجد أن هذا التعارض بين اعتبارات السياسة واعتبارات الاقتصاد ، بين الاعتبارات المعنوية والإنسانية، والاعتبارات المادية والحسابية، يمكن أن يحل بطريقة تعتمد على الأسلوب التالى :

(ا) حصر هذا التعارض فى فترة محدودة ومبدئية . . . مع دوام توضيح الرؤية أمام الجماهير والتوعية الاشتراكية ، حتى تدرك القوى الشعبية العاملة ، أن الاشتراكية — إلى جانب أنها إنتاج وكفاية وجهد مضن — هى أيضاً أسلوب عدل ، وأن الاشتراكية ، وهى فى حاجتها الضرورية الملحة للتنمية والبذل ، هى فى الوقت نفسه عمل إنسانى أولا وأخيراً . . .

(ب) التوفيق والتلاقى تدريجياً — بعد هذه الفترة الحرجة — بين الاعتبارين المتعارضين : الإنسانى والمادى ، أى بين الاعتبارات السياسية والقواعد الاقتصادية . . .

وهكذا يتبين لنا واجب ارتفاع مستوى معيشة الجيل الذى يبدأ البناء ، وتفرض عليه إرادة التغيير مسئولية إقامة الأساس والقاعدة الاقتصادية للانطلاق الثورى فى بناء الاشتراكية . . .

وتلك هى أصعب الفترات فى مرحلة بناء الاشتراكية. . . تفرضها أسباب جوهرية لا يمكن إغفالها ، تعويضاً للجماهير عن تخلفها السحيق ومعاناتها المريرة طوال عهود سبقت ، وتأكيداً مادياً ملموساً بأن النظام الاشتراكى فى مصلحتها منذ بداية وجوده ، وتحصيناً للشعوب التى تبنى وتبذل وتعمل ، من النكسات التى تهدف إليها دعاوى البلبلة والحرب النفسية ومحاولات التشكيك مما تثيره القوى الاستعمارية والرجعية بكل السبل ، أملا فى العودة إلى مواقعها القديمة حيث السيطرة والتحكم ، وعداء منها ضد كل إرادة للتغيير الاشتراكى ،

الذى هو أمل الشعوب المتطلعة إلى حياة أفضل . . .

وبعد هذه الفترة الأولى والحرجة من البناء بعد تحقيق التحول الاشتراكى ، وعندما تندفع الجماهير بالحماس ، والإيمان بتوقف درجة سعادتها على مستوى إنتاجها وجهدها ، يتم تنظيم تزايد مستوى معيشة الجماهير على نحو يربطها بتزايد الإنتاج. . . وهنا تلتقى الاعتبارات الإنسانية والسياسية والمعنوية مع القواعد الاقتصادية والمادية .

وهذا يحدد لنا فترتين متباينتين ومختلفتين فى مرحلة بناء الاشتراكية فى الدول النامية خلال العصر الحالى ... ويلزم أن تضعهما هذه الدول النامية فى اعتبارها حتى تستطيع أن تقطع مرحلة البناء الاشتراكى فى مناخ صحى ، وتتحقق الاشتراكية على أرضها بالكفاية والعدل ، وتصل إلى الناتج الحسابى والإنسانى ، المادى والمعنوى المطلوب فى وقت واحد . . .

الفترة الأولى

تفرضها ظروف التطور والتصارع فى عالمنا المعاصر ، وتفرضها كذلك الدوافع الإنسانية وطبيعة الدول النامية وأحوالها القاسية التى فرضتها عليها عهود ما قبل الثورة الاشتراكية ، إلى جانب ما تتطلبه مسئوليات بذل الجهد المخلص والمضاعف ، اللازم لتحقيق أصعب مراحل البناء الاشتراكى .

فى هذه الفترة ، يجب أن يرتفع مستوى معيشة الجماهير العاملة ، التى هى الخلايا الأساسية للبناء الاشتراكى والعناصر المرجوة من وراء الثورة الاشتراكية .

وفى هذه الفترة لا تلتقى بل تتعارض القواعد الإنسانية والاعتبارات السياسية والمعنوية مع القوانين الاقتصادية وقواعد الحسابات المادية المجردة . . .

وهذه الفترة هى دون شك أحرج فترات البناء الاشتراكى .

الفترة الثانية

تلى الفترة الأولى ، ويتم فيها التلاقى والتوافق بين القواعد والاعتبارات السابقة كلها ، حينما يرتبط ارتفاع مستوى المعيشة للجماهير — التى تعمل وتبنى ، وتبذل الجهد وتقيم البناء الاشتراكى على أرضها — بارتفاع الإنتاج قيمة وقدراً . . .

ومما لا شك فيه أن التوفيق والتلاقى بين هذه الاعتبارات والقواعد، خلال الفترة الثانية من عملية البناء الاشتراكى ، أمر ميسور وممكن ، للأسباب التالية :

(ا) أن رفع المستوى المعيشى للجماهير العاملة فى الفترة الأولى والحرجة من شأنه أن يرفع مستوى الإنتاج وكميته، فى الفترة الثانية وما يليها بالطبع. . . ومن هنا فإن الارتفاع بمستوى الإنتاج كماً وكيفاً ، سيكون فى مفهوم القوى العاملة ، هو المنبع والمصدر الأول والأساسى الذى يتيح رفع مستوى المعيشة ، وفتح فرص العمل ، وزيادة دخل الفرد تلقائياً فيما بعد ، دون أن يؤدى ذلك إلى الضغوط والظواهر التى تبدو مع الفترة الأولى .

(ب) أن نقطة البداية للعمل والبناء فى الفترة الأولى للبناء الاشتراكى لا تستند عادة إلى دعامات كافية من الخبرة العالية والمستوى العلمى ، الذى يدفع ويقود عجلة الإنتاج . . . أما الفترة الثانية فهى تنطلق من قاعدة أقوى رسوخاً ، ومستندة إلى رعيل كاف ذى خبرة ودراية ، استطاعت الفترة الأولى أن تمنحه إياها، وأن يصل خلالها إلى مستوى مشرف وأعداد كافية لسد كل الثغرات والمطالب .

كذلك فإن الفترة الأولى تكون ميداناً أمام القوى العاملة ، لتتزود بالدراية المهنية والعملية التى تستند إليها الفترة الثانية فى قوة الدفع والانطلاق وفى الارتفاع بمستوى الإنتاج . . .

(حـ) أن المشروعات التي تقام عادة في الفترة الأولى لا تعطى إنتاجاً بكل طاقتها لأسباب فنية أو اقتصادية أو لأى قصور يلازم عادة الذين يقتحمون آفاقاً جديدة عليهم . . . لكن هذه المشروعات تعطى إنتاجها بكل طاقتها مع المرحلة الثانية ، بعد التغلب على أوجه القصور والإلمام بدروب ومسالك هذه الآفاق الجديدة . . . وهذا العطاء الكامل من إنتاج المشروعات ، ييسر على الفترة الثانية أن تحمل عبء الارتفاع السابق في مستوى المعيشة ، وتتمكن هذه الفترة من أن توازن دون عناء الارتفاع التدريجي في المستوى المعيشي وتربطه تلقائياً بالتزايد المستمر في الإنتاج ومستواه . . . والكفاية الإنتاجية تتوقف إلى درجة كبيرة على إتقان العامل لعمله ودرايته . . . وكلما زادت هذه الكفاية أمكن زيادة أجر العامل ، دون أن يرفع ذلك من تكاليف الإنتاج .

(د) أن الارتقاء بمستوى المعيشة للجماهير وانتشالها من المستوى غير الإنساني الذي فرضته عليها قوى الاستغلال الظالمة ، في عهود ما قبل الثورة ، هو بمثابة تجميع للقوى البشرية ودفع لحماسها للنمو الاقتصادي في المجتمع الذي انتشلهم من الهوة السحيقة . . . ولا شك أن ذلك سيكون نقطة انطلاق تندفع منها الجماهير بالممارسة والحماس والوعي . وتقبل سياسياً أن تربط الارتفاع التدريجي في مستوى معيشتها بتزايد الكفاية الإنتاجية ، أي تربط الإنتاج بالتكاليف ربطاً سليماً .

(هـ) أن زمن الفترة الأولى وتجربتها كفيلة بأن تكشف الرؤية أمام الجماهير وتبدد ما قد يكون هناك من غموض فكري أمامها ، ويستطيع وعي الجماهير المتزايد ، وتعميق الفكرة الاشتراكية في أذهانها ، أن يزيل البلبلة التي يحاول دعاة الاستعمار إثارتها واختلاقها .

الخطة الخمسية الأولى هى الفترة الحرجة
فى مرحلة البناء الاشتراكى

على ضوء هذا التحليل يمكن القول بأن فترة الخطة الخمسية الأولى فى مصر كانت الفترة الحرجة فى بناء اشتراكيتنا .

لقد جاءت الخطة الخمسية الأولى بعد أن تم تحرير الوطن من الاحتلال الأجنبى . . . وبعد الكفاح المسلح لدحر قوى العدوان الثلاثى على مصر . . . وبعد تصفية قواعد السيطرة الأجنبية على الاقتصاد المصرى وتمصير البنوك وشركات التأمين ووكالات التجارة الخارجية ، وبعد استرداد قناة السويس ، لتكون ملكاً للشعب ، صاحب الحق الطبيعى فيها ، حتى تكون إيراداتها مصدر تمويل لمشروعات الإنتاج وفتحاً لآفاق العمل والحياة أمام أبناء مصر ، بعد أن كانت مصدر تآمر وتهديد لهم . . .

جاءت الخطة بعد هذه المعارك الضارية وغيرها ، واستطاع شعب مصر بقيادته السديدة أن يجمع قواه لكى يبدأ المسئولية الكبرى فى البناء الاشتراكى ، وقد شاء القدر لهذا الجيل أن يحملها كذلك بعد أن حمل عبء معارك التحرير والمعارك النفسية والضغط الاقتصادى والتهديد حتى حقق الاستقلال الوطنى كاملا ... وكان لا بد من خلق الحافز الثورى للإنتاج حقاً وعدلا للجيل الذى أعطى كل إخلاصه لقضية الثورة . وظل يصارع جميع أنواع التحديات ، حتى أمكنه أن يحقق نموذجاً رائعاً للثورة الوطنية من أجل حياة أفضل . . . إن طاقة الاحتمال التى أعطاها شعب مصر تتجلى بكل القوى الكامنة فيها ، إذا عادت إلى الذاكرة كل جحافل الشر والظلام التى كانت تجثم على صدره ، ثم تتربص ، بعد التفجير الثورى ، بكل عود أخضر للأمل ينبت على وادى النيل . . .

ولم تشأ القيادة الثورية التى تؤمن بالمقاييس الاجتماعية والإنسانية أن تحمّل هذا الجيل أعباء جديدة دون جزاء عادل وحافز إنسانى من الحقوق الأساسية للشعب العامل . . .

ومن هنا كانت مجانية التعليم بكل مراحله مثلا ، ونشر الخدمات الصحية المجانية ، وإضافة مشروع الوحدات الريفية للخدمات الصحية فى الريف ... ومن هنا كان تخفيض إيجارات المساكن ، ووضع حد أدنى للأجور ، وتحديد ساعات العمل ، وإشراك العاملين فى الأرباح وفى الإدارة . . .

ومن هنا تقررت مكافأة الإنتاج السنوية للعاملين بالدولة ، ووضع قانون العاملين ، وإقرار العلاوات السنوية المنتظمة للعاملين . . .

ومن هنا تحملت الدولة تعويض الزراع عن إصابة محصول القطن عام ١٩٦١ وألغت أرباح بنك التسليف التى كانت له فى عملياته ومعاملاته مع الفلاحين ...

ومن هنا أيضاً تحملت الدولة راضية فروق أسعار المواد الأساسية والتموينية اللازمة لحياة الشعب وقررت التأمينات الاجتماعية . . .

ومن هنا خفضت أسعار الدواء . . . إلى آخر هذه الخطوات الثورية التى كانت بحق عوامل ساهمت فى الارتقاء بمستوى المعيشة . وانتشال قوى الشعب من المستوى المتخلف إلى المستوى الإنسانى اللائق بشعب عريق يبنى بإرادته وبإيمانه المجتمع الاشتراكى . . .

ويجب أن نضيف هنا أن فترة الخطة الخمسية الأولى : واجهت كذلك ظروف التربص الخارجى الخطيرة . . . والتى تتمثل فى مواجهة نكسة الانفصال والتجمع الرجعى فى المنطقة فى محاولة مرسومة للضغط على جمهوريتنا وعلى مكاسب الثورة . . . وتتمثل فى زيادة حدة المؤامرات الاستعمارية والرجعية التى أدت بالضرورة إلى زيادة واجباتنا والتزاماتنا الدفاعية وتعزيز قواتنا المسلحة التى استطاعت أن تؤدى دورها فى اليمن . وتمنع الاستعمار والرجعية من السيطرة على شبه الجزيرة العربية فى محاولاتها اليائسة لفرض العزلة وخنق قاعدة التحرر ،

التى تهب منها التيارات العاصفة بقلاع الرجعية وحصون الاستعمار . . . وتعزيز قواتنا المسلحة لتكون دائماً على أهبة الاستعداد وردع كل عدوان أو تهديد هو تعزيز للدرع الواقى الذى يحمى إطار البناء الاشتراكى ، الذى يقام فوق أرضنا ولمصلحة الشعب .

ولقد شكلت هذه الإجراءات الإنسانية والاجتماعية والسياسية التى اتخذت خلال الخطة الخمسية الأولى حافزاً ثورياً للإنتاج ، وظهرت كذلك آثار هذا الحافز الثورى القوى فى مواجهة الشعب لكل هذه الصور من التربص والتحديات والتآمر ، وساعدت على انتصار الشعب على أعدائه . . . وهنا نصل إلى :

تقييم الخطة الخمسية الأولى فى إطار هذا التحليل

التحسن فى مستوى معيشة أفراد الشعب وتوزيع الدخل

إن المعيار الحقيقى لمعرفة أى تقدم اقتصادى ، هو المقدار الذى يحققه الاقتصاد القومى للإنسان من رفاهية وحياة كريمة .

فالاقتصاد إنما يوجد ويعمل فى خدمة الإنسان .

والاشتراكية فى حقيقتها وجوهرها وأهدافها هى نظام إنسانى أولا ، يهدف إلى تحقيق الرفاهية الإنسانية ، بديلا للبؤس الإنسانى الذى يصيب المجتمعات البشرية على أيدى النظم المستغلة .

والرفاهية الإنسانية ، ومدى التقدم الذى يتحقق فى طريقها ، إنما تقاس موضوعياً بمدى التحسن الذى يطرأ على المستوى المعيشى .

وإذن يجب البدء أولا بمعرفة ما حققته الخطة الخمسية الأولى من ارتفاع فى المستوى المعيشى للإنسان الفرد . . .

إن مستوى معيشة أى إنسان يقاس موضوعياً بمستوى دخله ، ولذلك نستطيع

أن نبدأ بتحديد ما حدث في متوسط الدخل من تحسن خلال الخطة .

ويجب أن ننظر لمتوسط الدخل كمعيار مبدئى ، لأن متوسط الدخل هو : حاصل قسمة حسابية للدخل على الأفراد . . . وذلك المتوسط الحسابى ، يبين نصيب الفرد لو أن الدخول موزعة بالتساوى بين الناس .

والحقيقة أننا بدأنا ثورتنا من مجتمع كانت الدخول فيه موزعة توزيعاً غاية فى التناقض وفى البعد عن كل ما يمت إلى المساواة والعدالة بصلة . . .

ومع أن تحقيق عدالة التوزيع التى ننشدها ونسعى إليها أمر يستغرق زمناً ليس قصيراً ، إلا أنه يجب علينا أن نعود إلى ما حدث عندنا من خطوات فى طريق تحقيق عدالة التوزيع فى الدخول والتى تستغرق زمناً طويلا ، ولم تصل إلى توزيع الدخل فيها توزيعاً حسابياً متساوياً . . .

متوسط دخل الفرد ومتوسط دخل الأسرة

الفرد هو وحدة الحياة الإنسانية ، والأسرة هى وحدة الحياة الاجتماعية ، التى يباشر معها الفرد استهلاكه ومعيشته عامة .

ومن هنا يمكن قياس التقدم فى مستوى المعيشة ، إما بمعرفة متوسط دخل الفرد وما حدث فيه من تغير . . . وإما بمعرفة متوسط دخل الأسرة وما حدث فيه من تغير .

التطور السكانى

كان عدد السكان « الأفراد » فى سنة ١٩٦٠/٥٩ « قبل بداية الخطة » حوالى ٢٥,٦ مليون نسمة ، ارتفع سنة ١٩٦٥/٦٤ « عند نهاية الخطة » إلى حوالى ٢٩,٥ مليون نسمة .

وكان عدد الأسر سنة ٥٩ / ١٩٦٠ حوالى ٥,١ ملايين أسرة ، ارتفع فى سنة ١٩٦٥/٦٤ إلى حوالى ٥,٨ ملايين أسرة .

هذا عن تطور السكان . . .

كيف تطور الدخل

يلزم أن نشير أولا إلى أن الدخل يقاس هنا بالأسعار الثابتة ، أى بالأسعار التى كانت سائدة فى سنة ٥٩ / ٦٠ قبل الخطة ، حتى نعرف التحسن الحقيقى والفعلى الذى حدث فى مستوى المعيشة . أما بالأسعار الجارية التى تحدث فيها ارتفاعات من سنة لأخرى ، فإن رقم الدخل سيكون متضخماً بسبب ارتفاع الأسعار ، ولا يمكن أن نستخلص منه عندئذ درجة ارتفاع مستوى معيشة الناس بالأسعار الثابتة « ٥٩ / ٦٠ » :

كان الدخل سنة ٥٩ / ١٩٦٠ حوالى ١٢٨٥ مليون جنيه

ارتفع الدخل سنة ٦٤/ ١٩٦٥ . إلى حوالى ١٧٦٢ « «

وبعملية قسمة بسيطة نجد أن :

● متوسط نصيب الفرد من الدخل الحقيقى ، قد ارتفع من حوالى ٥٠ جنيهاً سنة٥٩/ ١٩٦٠ إلى حوالى ٦٠جنيهاً فى سنة ١٩٦٥/٦٤أى بنسبةتزيد على١٩٪ .

● متوسط نصيب الأسرة « باعتبارها وحدة معيشة يستهلك أفرادها معاً » — ارتفع من حوالى ٢٥٠ جنيهاً سنة ١٩٦٠/٥٩ إلى حوالى ٣٠٣ جنيهات فى سنة ٦٤ / ١٩٦٥ ، أى بنسبة ٢١ ٪

البيان	٦٠/٥٩ السنةالسابقة للخطة	٦٥/٦٤ السنةالأخيرة فى الخطة	نسبة الزيادة عن سنة ٦٠/٥٩
الدخل بالمليون جنيه	١٢٨٥	١٧٦٢	٪٣٧,١
السكان « عدد الأفراد بالمليون فرداً»	٢٥,٦	٢٩,٥	٪١٥
عدد الأسر « بالمليون »	٥,٢	٥,٨	٪١٣,٣
متوسط نصيب الفرد من الدخل « بالجنيه »	٥٠,٢	٥٩,٨	٪١٩,١
متوسط نصيب الأسرة من الدخل « بالجنيه »	٢٥٠,٤	٣٠٣,١	٪٢١

ما هى الدلالة الواقعية لهذه الأرقام ؟

الدلالة تظهر فى حقيقتين هامتين :

الحقيقة الأولى

أن الخطة الأولى قد نجحت فى وضع الأسس التى تجعل نمو الاقتصاد القومى ، يكفل تزايد الدخل بنسبة تفوق كثيراً نسبة تزايد السكان . فبينما زاد عدد السكان بنسبة ١٥ ٪ فى سنوات الخطة ، زاد الدخل فى الأسعار الثابتة بنسبة ٣٧,١٪ .

تتضح أهمية هذا الوضع بمقارنته بما كانت عليه الحال قبل سنة ١٩٥٢ حيث كان السكان يتزايدون بمعدل حوالى ٢,٧٪ سنوياً ، وكان الدخل فى السنوات السابقة للثورة مباشرة يزيد بنسبة لا تتجاوز فى المتوسط ١,٥ ٪ وكان من أثر ذلك تدهور مستمر فى متوسط دخل الفرد .

فى ذلك رد على دعايات الصهيونية والاستعمار وقد ملأهما الغيظ والحقد حين تقول أبواقهما إن الخطة الأولى فى الجمهورية العربية المتحدة قد حققت تزايداً فى الدخل ، ولكنه لم يقابل الزيادة فى السكان . إن نسبة الزيادة فى السكان كانت بعد الثورة أكثر منها قبل الثورة بالفعل . . . ولكن هذه الزيادة كان مردها الأول والأخير هو الزيادة فى الخدمات الصحية والعلاجية والارتفاع بمستوى المعيشة لأبناء الشعب وأطفاله . . . وكانوا من قبل نهباً للفاقة وللمرض والموت . . وبرغم هذه الزيادة المرتفعة فى السكان فإن الزيادة فى الدخل قد فاقتها كثيراً . . .

إن متوسط نصيب الفرد من السلع والخدمات قد زاد فى نهاية الخطة عن بدايتها بحوالى ١٩٪ ومتوسط نصيب الأسرة من السلع والخدمات قد زاد بنسبة ٢١ ٪ ومعنى ذلك أن مستوى معيشة الأفراد والأسر على حد سواء قد زاد بتنفيذ الخطة ، فى خمس سنوات ، بحوالى خُمس ما كان عليه المستوى قبل الخطة .

هذه النسبة المرتفعة لا يمكن أن يتمكن من تحقيق مثلها إلا النادر القليل من البلاد النامية ، وإذا كانت هذه النسبة لا توحى بشىء للقارئ العادى ، فلنحاول ترجمة معناها إلى نسب فى زيادة الاستهلاك فى بعض السلع الهامة ، مقارنة بكميات استهلاكها (وليس بسعرها) خلال السنوات الخمس للخطة .

وإذا بدأنا مرة أخرى من نقطة زيادة السكان ، وقلنا إن السكان قد زادوا خلال هذه الفترة بنسبة ١٥٪ ، فإن الاستهلاك من السلع الآتية خلال سنوات الخطة قد زاد بالنسب المبينة :

نسبة زيادة استهلاك بعض السلع الهامة
من سنة ٥٩/٦٠ حتى سنة ٦٤/٦٥

القمح	٢٩,٤٪	المسلى الصناعى	١٦٨,٨٪
الذرة الشامية	٤٠,٩٪	الزيوت النباتية	٣٢,٤٪
الذرة الرفيعة	١٦,٢٪	الصابون	٧٠,٦٪
الفول	٣٥٪	المنظفات الصناعية	٤٥٣,٨٪
الدقيق	٦٠,٤٪	المكرونة	٥٩,٤٪
أقمشة صوفية وقطنية	٢٣,٢٪	البيض	٣٤,٣٪
مصنوعات جلدية	٤٥,٧٪	اللحوم والدواجن	١٧١,٨٪
الأسماك	٢١٦٪	الأحذية	٦٠,٦٪
العدس	١٤٪	الأدوية	١٢١,٤٪
ماكينات خياطة	٧٢,٤٪	راديوهات	٦٥٢,٢٪
ثلاجات	٢١٥,٥٪	مواقد كيروسين	١٧,٣٪
دراجات	١٨١,٢٪	ومواقد بوتاجاز	١١٧٪

وإذا كانت هذه الزيادة فى الاستهلاك الكلى تبين أن استهلاك الشعب فى مجموعه قد تحسن، فإننا لو نظرنا إلى متوسط استهلاك الفرد من بعض السلع لوجدنا أيضاً مدى التحسن الذى طرأ على دخل الفرد وقدرته على الاستهلاك ، كما يتضح من الجدول الآتى :

متوسط نصيب الفرد من الاستهلاك الكمى لبعض السلع

السلعة	الوحدة •	سنة الأساس ٦٠/٥٩	السنة الخامسة ٦٥/٦٤
القمح	كجم	١٠٧,٦	١٢١,١
الذرة الشامية	»	٦٢,٦	٧٦,٨
الفول	»	٨,٦	١٠,١
السكر	»	١٢,٩	١٥,٦
الشاى	»	٠,٨	١,١
المسلى الصناعى	»	٠,٦	١,٥
البيض	عدد	٢٦,٨	٣١,٤
أقمشة وملابس قطنية	متر	١٦,١٤	١٦,٤٩
صابون مطبخ وغسيل	كجم	٢,٤	٣,٤
صابون تواليت	»	٠,٣٣٧	٠,٥٢٤
أدوية	جنيه	٠,٥٤٧	١,٠٥٢
بوتاجاز	كجم	٠,٧	١,٨
ثلاجات كهربائية	لكل ١٠٠٠ من السكان	٠,٣٨	١,٠٥
مواقد بوتاجاز	» » » »	١,٤٤	١,٧٢
تليفزيون	» » » »		١,٦٩

• عدد السكان فى سنة الأساس ٢٥,٦١٥,٠٠٠ نسمة

• وفى السنة الخامسة ٢٩,٤٥٦,٠٠٠ نسمة

إن سردنا لهذه الأرقام لا يعني أننا ننظر إلى هذه الزيادة في استهلاك هذه السلع على أنها لم تخلق بعض المشاكل والصعوبات ، بل على العكس من ذلك . وسنرى خلال هذا التقييم أن هذه الزيادة في الاستهلاك قد خلقت صعوبات للخطة .

كل ما نريد بيانه هنا هو أنه قد حدث بالقطع تحسن حقيقي وضخم في متوسط مستوى معيشة الأفراد والأسر ، مما يبين كيف استجابت الثورة إنسانياً وثورياً للآمال المشروعة لجماهير الشعب التي طال حرمانها ، وكيف أعطت بذلك حافزاً ثورياً للإنتاج قد لانجد له مثيلاً في الدول النامية التي تمر في مثل ظروفنا ، ولا نجد له مثيلاً في الدول التي سبقت إلى التنمية الشاملة في عصور سابقة . . .

تساؤل عن قضيتين رئيسيتين

وهنا نطرح سؤالين هامين عن قضيتين رئيسيتين للبحث والإجابة :

أولا :

هل اقترن هذا التحسن الظاهر في متوسط نصيب الفرد من الدخل بتحسن في عدالة التوزيع ؟

وتظهر أهمية هذا السؤال في أن تحسن عدالة التوزيع يتبين من مدى استفادة الطبقات الضئيلة الدخل من ناتج عملية التنمية . . . فمن المتصور أن يحدث نمو في بلد رأسمالي ، بمعدل قوي ، ويزداد فيه الدخل الكلي ، ويزداد نصيب الفرد (حسابياً وبعملية القسمة المعروفة) من هذا الدخل ، دون أن يزيد نصيب الفرد الفعلي والحقيقي من هذا الدخل ؛ لأن كل الزيادة أو معظمها تذهب وتؤول إلى الفئات ذات الدخل المرتفع . . .

فهل يحدث مثل هذا عندنا ؟ أو أن ما حدث في مصر هو تحسن حقيقي في عدالة التوزيع زاد معه نصيب الطبقات ضئيلة الدخل ؟

هذا هو السؤال حول القضية الأولى . . .

ثانياً :

ما هى جوانب النمو الذى حدث فى الدخل الكلى والذى سمح بحدوث هذا التحسن فى متوسط نصيب الفرد من الدخل ، والذى اقترن — كما سنبين — بزيادة عدالة التوزيع ، والذى كان من أثره تحسن مستوى معيشة الأفراد أو الأسر ؟

هذا هو السؤال حول القضية الثانية .

ولئن كان السؤال الأول يأتى ، طبيعياً ، بعد ما بينا — من تحسن فى متوسط نصيب الفرد من الدخل ، إننى سأبدأ بالإجابة عن السؤال الثانى لأوضح الأسس التى ارتكز عليها تحقيق عدالة التوزيع .

فالتحسن فى عدالة التوزيع لم ينصب فقط ، على الدخل الذى كان موجوداً قبل الثورة ، وقبل الخطة الخمسية الأولى ، بل انصب على دخل زاد بنسبة كبيرة .

النمو الذى تحقق فى الدخل والإنتاج خلال سنوات الخطة

ولنبدأ أولاً بإلقاء نظرة على ما حدث من نمو الدخل الكلى . . . ثم لنقف أمام القطاعات الأساسية بعد ذلك :

النمو فى الدخل الكلى

وهنا حقيقة لا بد من ذكرها بوضوح . . . وهى أن الخطة الخمسية الأولى — برغم كل ما سنعرض له موضوعياً من صعوباتها ومشكلاتها وقصورها — قد حققت معدل نمو فى الدخل ، لم يستطع الكثير من دول العالم تحقيقه ، بما فى ذلك الدول التى تفوق مواردها الطبيعية وثرواتها أضعاف أضعاف موارد وثروات جمهوريتنا .

كذلك يجب أن ننبه إلى أن القياس والمقارنة يجب أن يكونا على أساس حساب الدخل بالأسعار التى كانت سائدة سنة ٦٠/٥٩ (أى الأسعار الثابتة للخطة) لأننا لو حسبنا الدخل بأسعار السنين اللاحقة ، وهى سنوات حدث فيها ارتفاع فى الأسعار ، فإننا سنكون قد ضخمنا الدخل وضاعفناه فى السنة الأخيرة للخطة عن حقيقته ، وتكون مقارنتنا غير صحيحة .

على أساس الأسعار الثابتة

كان الدخل سنة ١٩٦٠/٥٩ حوالى ١٢٨٥ مليون جنيه .

وصل سنة ١٩٦٥/٦٤ إلى حوالى ١٧٦٢ مليون جنيه .

أى أن نسبة الزيادة الكلية فى السنوات الخمس وصلت إلى ٣٧,١٪ .

ومعنى ذلك أن الزيادة السنوية قد بلغت خلال سنوات الخطة فى المتوسط حوالى ٧,٥٪ سنوياً .

وهنا يجب أن نذكر أن هذا المعدل الذى تحقق يعدّ من أعلى معدلات نمو الدخل فى العالم كله ، وأن الخطة الخمسية الأولى قد حققته فى مصر — برغم كل الصعوبات والتحديات الداخلية والخارجية التى واجهت تنفيذها .

ويتضح مدى ارتفاع متوسط معدل النمو السنوى فى الدخل عندنا ، فى سنوات الخطة ، من المقارنة بمتوسط النمو فى الدول الأخرى الواردة فى الجدول التالى ، والتى جاءت أرقامها فى بيانات الأمم المتحدة :

معدل النمو السنوى

فى إجمالى الدخل المحلى فى بعض الدول

الدولــة	الفترة	المعدل (٪)
الجمهورية العربية المتحدة	٦٠ ــ ١٩٦٥	٦,٥
قبرص	٥٣ ــ ١٩٦١	٢,٧
إنجلترا	٥٤ ــ ١٩٦٢	٢,٧
الباكستان	٥٣ ــ ١٩٦١	٢,٧
الولايات المتحدة	٥٤ ــ ١٩٦٢	٢,٩
بلجيكا	٥٤ ــ ١٩٦٢	٣,٠
الأرجنتين	٥٤ ــ ١٩٦٢	٣,٢
برجواى	٥٤ ــ ١٩٦١	٣,٢
الهند	٥٣ ــ ١٩٦٠	٣,٥
شيلى	٥٤ ــ ١٩٦٢	٣,٦
سيلان	٥٤ ــ ١٩٦٢	٣,٧
كندا	٥٤ ــ ١٩٦٢	٣,٧
النرويج	٥٤ ــ ١٩٦٢	٣,٧
كمبوديا	٥٤ ــ ١٩٦٢	٣,٨
إندونيسيا	٥٣ ــ ١٩٥٨	٣,٩
إكوادور	٥٤ ــ ١٩٦٢	٤,١
ماليزيا	٥٦ ــ ١٩٦٠	٤,١
نيوزيلاند	٥٣ ــ ١٩٦١	٤,١
الدانمرك	٥٤ ــ ١٩٦٢	٤,٢
كولومبيا	٥٤ ــ ١٩٦١	٤,٢
هولندا	٥٤ ــ ١٩٦٢	٤,٣
سويسرا	٥٤ ــ ١٩٦٢	٤,٧
فنلندا	٥٤ ــ ١٩٦٢	٤,٩

الدولة	الفترة	المعدل (٪)
فرنسا	٥٤ ــ ١٩٦٢	٤,٩
ألمانيا الاتحادية	٥٤ ــ ١٩٦٢	٤,٩
الفلبين	٥٤ ــ ١٩٦٢	٤,٩
بورما	٥٤ ــ ١٩٦٢	٥,٠
تركيا	٥٤ ــ ١٩٦٢	٥,٠
البرتغال	٥٤ ــ ١٩٦٢	٥,١
النمسا	٥٤ ــ ١٩٦٢	٥,٤
بيرو	٥٤ ــ ١٩٥٩	٥,٩

معدل النمو فى الدخل المتولد من القطاعات المختلفة

إذا انتقلنا إلى بيان معدل النمو فى القطاعات المختلفة فإننا نجد ما يأتى :

١ ــ الدخل المتولد فى الصناعة

حجر الزاوية فى تطوير اقتصادنا القومى .

ارتفع من حوالى ٢٥٦ مليون جنيه سنة ١٩٦٠/٥٩ إلى ٣٨٥ مليون جنيه ، أى بزيادة تبلغ حوالى ١٢٩ مليون جنيه ، وهذا الرقم يمثل نسبة زيادة تفوق ٥٠٪ فى السنوات الخمس للخطة .

وهنا أيضاً يجب أن نذكر أن هذه النسبة (وهى ١٠٪ فى المتوسط سنوياً) تعتبر من أعلى نسب نمو الدخل الصناعى فى العالم كله

٢ ــ فى الزراعة

ارتفع الدخل من ٤٠٥ ملايين جنيه سنة ١٩٥٩ إلى ٤٧٧ مليون جنيه ، أى بزيادة قدرها ٧٢ مليون جنيه . . . وبنسبة زيادة كلية حوالى ١٨٪ فى سنوات الخطة كلها .

٣ ــ الكهرباء

ارتفع الدخل فيها من حوالى ١٠ ملايين جنيه إلى حوالى ٢٢,٥ مليون جنيه بزيادة تبلغ نسبتها ١٢٩ ٪ .

٤ ــ التشييد

زاد الدخل فيه من حوالى ٤٧ مليون جنيه إلى حوالى ٩٣ مليون جنيه ، بزيادة تبلغ نسبتها حوالى ٩٧ ٪ .

٥ ــ فى النقل والمواصلات

زاد الدخل من حوالى ٩٣ مليون جنيه ، إلى حوالى ١٥٨ مليون جنيه بنسبة زيادة تبلغ حوالى ٧٠ ٪ .

٦ ــ فى التجارة والمال

زاد الدخل فيها من حوالى ١٢٩ مليون جنيه إلى١٥٢مليون جنيه بزيادة تبلغ نسبتها ١٧,٦ ٪ .

٧ ــ فى المبانى السكنية

من ٧٣ مليون جنيه إلى حوالى ٨٠ مليون جنيه بنسبة حوالى ١٠ ٪ .

٨ ــ المرافق العامة

من حوالى ٦,٥ ملايين جنيه إلى حوالى ٨ ملايين جنيه بنسبة زيادة تبلغ حوالى٢٠٪ .

٩ ــ الخدمات الأخرى

(من صحة وتعليم وخدمات ثقافية واجتماعية . . إلخ) زاد الدخل من ٢٦٥,٥ مليون جنيه إلى ٣٨٨ مليون جنيه، أى بنسبة زيادة حوالى ٤٦٪ .

النمو فى الإنتاج المتولد عنه هذا الدخل

إذا كنا قد بدأنا بالدخل فلأنه مقياس مستوى رفاهية الأفراد والسكان . . . هذه الحقيقة يجب ألا تنسينا الإنتاج .

فالإنتاج هو الذى يتولد منه الدخل الذى يحصل عليه الأفراد الذين ساهموا فى عمليات الإنتاج ، سواء فى شكل أجور ومرتبات ، أم فى شكل أرباح وعوائد ملكية يحصل عليها الملاك .

وهنا يظهر بشكل أكثر وضوحاً مدى ما حققته الخطة الخمسية الأولى من تقدم :

فعلى المستوى الكلى ، وبالأسعار الثابتة دائماً

كانت قيمة الإنتاج الكلى فى سنة ١٩٥٩ / ١٩٦٠ حوالى ٢٥٤٨ مليون جنيه وارتفعت قيمته فى سنة ١٩٦٤ / ١٩٦٥ إلى حوالى ٣٤٧٤ مليون جنيه .

ومعنى ذلك أن الإنتاج الكلى قد حقق خلال سنوات الخطة الأولى زيادة بلغت نسبتها ٣٦,٤ ٪ .

أما على مستوى القطاعات

(ا) فى الصناعة

زاد الإنتاج بالأسعار الثابتة كما يلى :

من حوالى ١٠٨٧ مليون جنيه سنة ١٩٥٩ / ١٩٦٠ .

إلى ١٤٧٠ مليون جنيه سنة ١٩٦٤ / ١٩٦٥ .

بنسبة زيادة كلية تبلغ ٥٣,٣ ٪ .

ويكفى أن نذكر هنا تطور كميات الإنتاج ، من بعض السلع الهامة لإعطاء بعض ملامح النمو الصناعى :

بعض المنتجــات	الوحدة	سنة ٥٩/٦٠	سنة ٦٤/٦٥	نسبة الزيادة (٪)
البترول الخام	مليون طن	٣,١	٦,٣	٩٩,٤
خام الحديد	طن	٢٤٣٠٧٣	٥١٠٨٨٨	١١٠,٢
سكر مكرر	ألف طن	٣٣٦	٤٠٤	٢٠,٢
مسلى صناعى	ألف طن	١٦	٤٤	١٧٥
زيت بذرة القطن	ألف طن	١٠٣,٦	١٢٧,٨	٢٣,٤
المكرونة	ألف طن	٣٢,٥	٥٤,٣	٦٧,١
غزل القطن	طن	٩٨٠٥٥	١٣٦٠٧٦	٣٨,٨
منسوجات قطنية	طن	٦٨٧٦٥	٨٤٣٤١	٢٢,٧
بنزين	ألف طن	٣٤١	٧٥٨	١٢٢,٣
كيروسين	» »	٣٠٢	٩٢٤	٢٠٦
سولار	» »	٣٠٢	٩٨٢	٢٢٥,٢
صودا كاوية	طن	٤٠٠٠	١٦٩٥٤	٣٢٣,٩
أسمدة نتراتية	»	٢٧٧٠١٧	٩٤٥٠٠٠	٢٤١,١
سوبر فوسفات	»	١٧٨٣٠٠	٢٦٥٦٥٠	٤٩
سيارات لورى	عــدد	٣٠٧	٩٤٨	٢٠٨,٨
سيارات ركوب	»	١٢٠	٤٣٨٦	٣٥٥٥
سيارات أوتوبيس	»	١٢٦	٤٠٠	٢١٧,٥

(ب) فى الزراعة

زاد الإنتاج بالأسعار الثابتة : من حوالى ٥٨٢ مليون جنيه سنة ١٩٥٩ / ١٩٦٠ ، إلى ٦٧٩ مليون جنيه سنة ١٩٦٤/١٩٦٥ ، أى بنسبة زيادة كلية تبلغ ١٦,٨ ٪.

ويجب أن نقرر هنا ، أن هذه الزيادة قد حدثت أساساً من الأراضى القديمة حيث إن الأراضى المستصلحة خلال الخطة الخمسية الأولى ، والتى بلغت ٥٣٦ ألف فدان . لن تعطى إنتاجها الكامل إلا خلال الخطة الثانية ... ومن هنا فإن الزيادة التى حدثت فى الإنتاج الزراعى والتى بلغت قيمتها ما يزيد عن ٩٧ مليون جنيه ، قد تحققت أساساً من زيادة إنتاجية الفدان من المحصولات الزراعية فى الأراضى القديمة .

التطور الكمى لأهم المنتجات الزراعية
فى الخطة الخمسية الأولى
(١٩٦١/٦٠ ـ ١٩٦٥/٦٤)

أهم المنتجات	الوحدة	متوسط محصول الفدان بالوحدة		زيادة السنة الخامسة على سنة الأساس	نسبة الزيادة (٪)
		١٩٦٠/٥٩	١٩٦٥/٦٤		
غلال					
ذرة شامية	إردب	٥,٧٦	٨,٣٢	٢,٥٦	٤٤,٤
ذرة رفيعة	»	٩,٦٤	١٠,٦٨	١,٠٤	١٠,٨
قمح	»	٦,٨٦	٧,٤١	٠,٥٥	٨,٠
أرز	ضريبة	٢,٢٣	٢,٢٤	٠,٠١	٠,٤
شعير	إردب	٨,٧٤	٨,٦٥	—٠,٠٩	—١,٠
بقوليات					
عدس	إردب	٣,٦٨	٤,٣٠	٠,٦٢	١٦,٨
ترمس	»	٤,٣١	٤,٨٣	٠,٥٢	١٢,١
حلبة	»	٤,٤٢	٤,٧٤	٠,٣٢	٧,٢
فول	»	٥,١٧	٥,٥٢	٠,٣٥	٦,٨
حمص	»	٤,٦٢	٤,٦٥	٠,٠٣	٠,٦
الحبوب الزيتية					
سمسم	إردب	٣,١٥	٣,٥٣	٠,٣٨	١٢,١
فول سودانى	»	١١,٣٥	١٢,٢٤	٠,٨٩	٧,٨
بذرة كتان	»	٣,٣٦	٣,٢٦	—٠,١٠	—٣,٠

تابع جدول التطور الكمى

أهم المنتجات	الوحدة	متوسط محصول الفدان بالوحدة ١٩٦٠/٥٩	متوسط محصول الفدان بالوحدة ١٩٦٥/٦٤	زيادة السنة الخامسة على سنة الأساس	نسبة الزيادة ٪
الألياف :					
قطن زهر	قنطارمترى	٤,٧٧	٥,٦٦	٠,٨٩	١٨,٧
كتان ألياف	« «	٥٤,٠	٥٠,٠	—٤,٠	—٧,٤
قصب السكر	قنطار	٨٦١,٠	٨١٠,٠	— ٥١	—٦
الخضر	طن	٦,٩٨	٧,١٦	١,٨	٢,٦
البصل					
بصل شتوى	قنطار	١٤٨	١٧٢	٢٤	١٦,٢
الفاكهة					
(بدون البلح)	طن	٤,٢	٥,٠	٠,٨	١٩,٠

(ح) فى الكهرباء

بلغت قيمة الإنتاج المحقق فى سنة الأساس ٥٩/٦٠ نحو ١٨,٤ مليون جنيه، ارتفعت إلى ٣٧,٩ مليون جنيه تحققت فى السنة الخامسة من الخطة ١٩٦٥/٦٤ وذلك بالأسعار الثابتة، بنسبة زيادة تبلغ ١٠٦ ٪ على سنة الأساس .

وقد ارتفعت القدرة المركبة من ٨١٦ ميجاوات فى سنة ٥٩ / ٦٠ إلى ١٣٧١ ميجاوات فى السنة الخامسة ١٩٦٥/٦٤ بزيادة نحو ٥٥٥ ميجاوات نسبتها ٦٨٪ على سنة الأساس .

وارتفعت الطاقة المولدة من ٢٢٤٥ مليون كليو/ وات فى سنة الأساس

٥٩ / ١٩٦٠ إلى ٥٥٦٠ مليون كليو/ وات/ ساعة فى السنة الخامسة ١٩٦٥/٦٤ بزيادة نحو ٣٣١٥ ، مليون كيلو / وات / ساعة نسبتها ١٤٧,٧ ٪ .

وارتفعت الطاقة المستخدمة من ١٧٦٥ مليون ك . و. س فى سنة الأساس ٦٠/٥٩ إلى ٥٢٠٠ مليون ك . و. س . فى السنة الخامسة ٦٤ / ١٩٦٥ بزيادة نحو ٣٤٣٥ مليون ك . و. س نسبتها ١٩٤,٦ ٪ .

(د) فى النقل والمواصلات والتخزين

بلغت قيمة الإنتاج المحققة فى سنة الأساس ١٩٦٠/٥٩ نحو ١٣٥,٥ مليون جنيه ارتفعت إلى ٢٠٨,٧ ملايين جنيه تحققت فى السنة الخامسة من الخطة ١٩٦٥/٦٤ وذلك بالأسعار الثابتة بنسبة زيادة تبلغ ٥٣,٩ ٪على سنة الأساس .

وفيما يختص بالتطور الكمى لأهم الأنشطة فقد ارتفعت حمولة البضائع بالسكة الحديد من ٢٢٥٦ مليون طن كيلو متر فى ٥٩ / ١٩٦٠ إلى ٣٤٣١ مليون طن كم فى ٦٤ / ١٩٦٥ بنسبة زيادة ٥٢,١ ٪ . . . كما ارتفع عدد الركاب من ٣٦٣٤ مليون راكب كم إلى ٥٧٨٨ مليون راكب كم فى نفس الفترة أى بنسبة زيادة ٥٩,٣ ٪ . . . وارتفعت الحمولة بالنقل النهرى فى نفس الفترة بنسبة ٦٣,٩ ٪ . . . وفى النقل بالأنابيب بنسبة ٦٩,٩ ٪ وفى النقل الجوى بنسبة ٢٠٠ ٪ فى الحمولة و٣٢٦,٧ ٪ فى عدد الركاب .

وفى قناة السويس كانت نسبة الزيادة فى عدد السفن العابرة خلال الفترة ٥٩ / ٦٠ – ٦٤ / ٦٥ نحو ٣١,٧ ٪ حيث بلغت ١٧٣,١ ألف سفينة فى سنة الأساس ارتفعت إلى ٢٢٨,٠ ألف سفينة فى السنة الخامسة ، كما بلغت نسبة الزيادة فى الحمولة ٨,٧ ٪ حيث بلغت ١٨,٣ مليون طن فى سنة الأساس ارتفعت إلى ١٩,٩ مليون طن فى السنة الخامسة .

(هـ) قطاع الخدمات

بلغت قيمة الإنتاج المحقق فى هذا القطاع سنة الأساس ١٩٦٠/٥٩ نحو ٣٧١,٢ مليون جنيه ، ارتفعت إلى ٥٩٠,٤ مليون جنيه حققتها فى السنة الخامسة

من الخطة ٦٤/٦٥ ، وذلك بزيادة بلغت نسبتها نحو ٥٩,١ ٪ عن سنة الأساس .

الخدمات التعليمية

بلغ الإنتاج المحقق فى سنة الأساس نحو ٦٤,١ مليون جنيه ارتفع إلى ١٥٠,٦ مليون جنيه فى السنة الخامسة من الخطة بزيادة نسبتها نحو ٦٤,٧ ٪ عن سنة الأساس .

التعليم الابتدائى

بلغت نسبة الزيادة فى الفترة ٥٩ / ٦٠ ــ ٦٤ / ٦٥ نحو ٢٧,٥ ٪ فى عدد الفصول حيث كان عددها ٥٦٢٦٦ فصلا فى سنة الأساس ٥٩ / ٦٠ . ارتفع إلى ٧١٧٥٠ فصلاً فى السنة الخامسة ٦٤ / ٦٥ بزيادة قدرها ١٥٤٨٤ فصلاً .

كذلك بلغت نسبة الزيادة فى الفترة المذكورة نحو ٩,١٪ فى عدد المدارس حيث كان عددها ٦٦٥٢ مدرسة فى سنة الأساس ٥٩ / ٦٠ ارتفع إلى ٧٢٥٩ مدرسة فى السنة الخامسة ٦٤ / ٦٥ بزيادة قدرها ٦٠٧ مدارس .

التعليم الإعدادى العام

زادت الفصول من ٦٩٣٤ فصلاً فى سنة الأساس إلى ٩٦٩٤ فصلاً فى السنة الخامسة بزيادة ٢٧٦٠ فصلاً نسبتها ٣٩,٨ ٪ كما زادت المدارس من ٦٤٢ مدرسة فى سنة الأساس إلى ٧٨٠ مدرسة فى السنة الخامسة أى بزيادة ١٣٨ مدرسة نسبتها ٢١,٥ ٪ .

التعليم الثانوى العام

زادت الفصول من ٣٦٢٨ فصلاً فى سنة الأساس إلى ٤٠٥٣ بزيادة ٤٢٥ فصلاً نسبتها ١١,٧ ٪ . كما زادت المدارس من ١٩٦ مدرسة فى سنة الأساس إلى ٢١٠ مدرسة فى السنة الخامسة بزيادة ١٤ مدرسة نسبتها ٧,١ ٪ .

التعليم الجامعى

زاد عدد الطلبة المقيدين من ٨٢٥١٠ طلاب فى سنة الأساس إلى ١١٩٠٤١ طالباً بزيادة ٣٦٥٣١ نسبتها ٤٤,٣ ٪ كما زاد عدد الطلبة المستجدين من ١٧٩٥٧ طالباً فى سنة الأساس إلى ٢٥٨٤٧ طالباً بزيادة ٧٨٩٠ نسبتها ٤٣,٩ ٪.

الخدمات الصحية

بلغ الإنتاج المحقق فى سنة الأساس نحو ١٨,٧ مليون جنيه ارتفع إلى ٢٨,٥ مليون جنيه تحققت فى السنة الخامسة من الخطة أى بزيادة ٥٢,٤ ٪ على سنة الأساس . وقد بلغت نسبة الزيادة فى عدد الوحدات فى الفترة ٥٩ / ٦٠ — ٦٤ / ٦٥ نحو ٥٨,٥ ٪ فى الجمهورية ، حيث بلغ عدد الوحدات ٢٣٥٧ وحدة فى سنة الأساس ارتفع إلى ٣٧٣٥ وحدة فى السنة الخامسة .

أما فى الريف فقد بلغت نسبة الزيادة ٨٩,٥ ٪ حيث بلغ عدد الوحدات ٦٤٩ وحدة فى سنة الأساس ارتفع إلى ١٢٣٠ وحدة فى السنة الخامسة .

وكذلك بلغت نسبة الزيادة فى عدد الأسرة فى الفترة ٥٩ / ٦٠ — ٦٤ / ٦٥ نحو ٩ ٪ فى الجمهورية ، حيث بلغ عدد الأسرة ٥٦٦٧٦ سريراً فى سنة الأساس ارتفع إلى ٦١٧٥٥ سريراً فى السنة الخامسة .

أما فى الريف فقد بلغت نسبة الزيادة ٨,٥ ٪ حيث بلغ عدد الأسرة ٦٩١٣ سريراً فى سنة الأساس ارتفع إلى ٧٥٠٠ سرير فى السنة الخامسة .

ما هى دلالة كل هذا التطور فى الدخل والإنتاج ؟

دلالات متعددة الجوانب ، أهمها :

١ ــ أن الخطة الخمسية الأولى أرست القاعدة الاقتصادية الصلبة ودفعت الاقتصاد القومى دفعة قوية فى طريق النمو . هذه الدفعة هى مرحلة الانطلاق التى يتحدث عنها الاقتصاديون فى عملية التنمية ، إذ سوف يفتح النمو الذى

حدث خلالها إمكانيات أقوى وأعم لمرحلة نمو جديدة فى الخطة التالية . . .
وعلى سبيل المثال لا الحصر :

● الأرض المستصلحة فى الخطة الأولى والتى لم تعط إنتاجاً فى سنوات الخطة سوف تعطى إنتاجها فى الخطة الثانية ، وسوف يكون هذا الإنتاج الجديد نفسه من عوامل النمو فى الخطة الثانية وما بعدها .

● وكذلك الأمر بالنسبة للمصانع التى أنشئت فى السنوات الأخيرة من الخطة الأولى والتى لم تعط إنتاجاً على الإطلاق خلال الخطة الأولى ، أو التى لم تعط إلا بشائره . . . إنها مهيأة للعمل بكامل طاقتها خلال الخطة الثانية ؛ وهذا بالطبع يغذى الإنتاج والنمو فى الخطة الثانية .

● ولقد كانت المصانع والمؤسسات الحديثة التى أنشأتها الدولة ويسيطر عليها الشعب ، مجالاً خصباً استطاع المجتمع بعد الخطة الأولى أن يجنى من ثماره الغالية الخبرات والمهارات التى تدربت وبلغت المستوى العالى المشرف فى الأعمال الفنية الحديثة أو المهارة الإدارية .

● وهناك مشروعات كبرى لم تؤت ثمارها طوال الخطة الخمسية الأولى وقد تولت الدولة عملية الإنفاق عليها . . . ولكن سوف يبدأ عائدها وخيرها يظهر ويعم فى الخطة الخمسية الثانية مثل مشروع السد العالى ومشروعات التعدين . . .

● وكذلك الأمر بالنسبة للفنيين الذين قبلتهم الجامعات والمعاهد خلال الخطة الأولى وسوف يتخرجون خلال الخطة الثانية ليسدوا كل نقص فى الأعداد المطلوبة والخبرات اللازمة للتنمية . . .

٢ ــ إن الخطة الأولى قد حققت تغييراً أساسيًّا وخطيراً فى صورة مجتمعنا ، وإمكانياته ، له كل الأهمية التى تظهر فيما يأتى :

(١) من حيث الطاقات الإنتاجية، وقد زادت تحت تأثير الاستثمارات الضخمة التى تحققت ، والتى بلغت ١٥١٣ مليون جنيه .

(ب) من حيث تطوير الاقتصاد القومى تطويراً أساسياً عن طريق استيعابه للفن الإنتاجى المتقدم ، وإمكانية تحقيق هذا التطور والتنوع والتقدم فى الاقتصاد ، وقد ظهر أساساً فى الصناعة ، وفى الكهرباء ، وفى النقل والمواصلات. وكان الاقتصاد القومى من قبل يعتمد على الزراعة ، بل على محصول واحد من الزراعة التى كانت تستخدم فيها الطرق البدائية وحسب . . .

(ج) من حيث بدء أول خطوات التنظيم العلمى فى الزراعة ، والربط بين الإمكانيات الواسعة التى يفتحها هذا التنظيم المعتمد على العلم الحديث وبين النظام التعاونى ، الذى أصبح جزءاً من صميم زراعتنا الحديثة .

ولئن كانت تجربة هذا التنظيم العلمى قد بدأت خلال الخطة الخمسية الأولى فى محافظتين فقط – بنى سويف وكفر الشيخ ، فإن الآثار الناجحة التى نتجت عنها، قد بررت تعميمها فى كل المحافظات فى سنوات الخطة الثانية ، ودفعت كل المحافظات أن تطالب بتنفيذه لديها . . .

(د) من حيث اكتسابنا الثقة الكبرى فى أنفسنا وقدرتنا على تنفيذ المشروعات الكبرى (السد العالى – المشروعات الصناعية الضخمة – الصناعات العلمية الحديثة – استصلاح المساحات الكبيرة من الأرض) . . .

على أن كل هذه النواحى إنما تتعلق بالطاقات الإنتاجية وتنظيمها . . . وهنا نصل إلى السؤال الهام الذى أرجأنا الإجابة عنه ، وهو :

هل حدث تغير حقيقى فى صورة المجتمع من حيث عدالة التوزيع ؟

عدالة التوزيع فى الخطة الخمسية الأولى

من الصعوبة بمكان ، قياس درجة عدالة التوزيع ، التى تكون قد تحققت فى مجتمع من المجتمعات خلال فترة معينة قصيرة . . .

والاقتصاديون يصلون إلى ذلك بمعايير مختلفة :

(ا) من هذه المعايير نسبة توزيع الدخل الكلى بين الأجور من جانب ،

وبين عوائد حقوق التملك من أرباح ، وفوائد ، ودخل عقارات من جانب آخر . . . فإذا حدث تغير فى النسبة ، لصالح الأجور ، كان ذلك دليلا على ازدياد درجة عدالة التوزيع .

وإذا بدأنا بهذا المعيار ، وحاولنا تطبيقه على ما تحقق فى الخطة الخمسية الأولى فسنجد أن نسبة الأجور من الدخل الكلى قد زادت عما كانت عليه قبل الخطة ، مما يبين طبقاً للمعيار السابق ذكره أن درجة عدالة التوزيع قد زادت — قياساً على الحقائق التالية :

سنة ١٩٥٩ / ١٩٦٠ كان الدخل الكلى المحقق هو ١٢٨٥,٢ مليون جنيه وفى السنة نفسها كانت الأجور ٥٤٩,٥ مليون جنيه أى بنسبة ٤٢,٨ ٪ من الدخل وكانت عوائد التملك ٧٣٥,٧ مليون جنيه بنسبة ٥٧,٢ ٪ من الدخل .

وفى سنة ١٩٦٤ / ١٩٦٥ أصبح الدخل الكلى بالأسعار الجارية هو ١٨٨٤ مليون جنيه وأصبحت الأجور ٨٧٨,٩ مليون جنيه . . . أى بنسبة ٤٦,٧ ٪ من الدخل وأصبحت عوائد التملك ١٠٠٥,١ ملايين جنيه بنسبة ٥٣,٣٪ من الدخل . . . يدل ذلك بوضوح على درجة زيادة عدالة التوزيع فى هذه الفترة ... وتجب الإشارة هنا إلى أن التغير الذى حدث بنسبة ٤ ٪ من الدخل — زيادة لصالح الأجور فى الخطة عندنا — هى نسبة لا يتم الوصول إليها إلا بعد سنوات وسنوات ، لكى يتحقق مثلها فى البلاد الرأسمالية التى تضطر إلى اتخاذ بعض الإجراءات بدعوى تحسين حال العاملين . . .

(ب) إذا كانت للمعيار الأول أهميته العلمية فإننا يجب ألا نقنع به . . . بل نستطيع أن نذهب إلى أبعد منه فى قياس ما تحقق من تحسن فى عدالة التوزيع . ولتوضيح ذلك نحاول أن نتبين جانبين هامين :

الجانب الأول :

حدثت تغييرات هامة — بالزيادة — فى متوسط أجر العامل ، بكل قطاع من قطاعات الاقتصاد القومى خلال سنوات الخطة .

وهذه الزيادة فى متوسط أجر العامل معناها أن نصيب العامل من قيمة الدخل المتولد عن إنتاج السلعة قد زاد ، وخاصة فى ظل اقتصادنا الذى تدخل ومنع لدرجة كبيرة ، حدوث زيادات مضاعفة فى أسعار السلع . . . وتمسك بالمحافظة على أسعار السلع الضرورية والأساسية منها . . .

وأمامنا مسألة حسابية ليست معقدة تتلخص فيما يلى : أن عدد المشتغلين قد زاد فى نواحى الاقتصاد القومى كله خلال الخطة الخمسية الأولى . . .

وبالتالى فإن حجم الأجور الكلية قد زاد بزيادة عدد المشتغلين . . .

ماذا يكون حجم الأجور الكلية فى نهاية الخطة ، لو أن متوسط الأجور ظل على مستواه فى سنة الأساس ٥٩ / ١٩٦٠ ؟

الزيادة المحققة فى حجم الأجور الكلية، على حجم الأجور لعدد المشتغلين — لو حسبنا متوسط الأجر كما كان فى بداية الخطة — تؤكد دون شك وبحساب الأرقام ، الارتفاع فى متوسط الأجر لمصلحة العاملين تحقيقاً وتأكيداً لعدالة التوزيع .

الجانب الثانى :

أن عدالة التوزيع معناها النهائى زيادة نصيب الفئات التى كان دخلها محدوداً .

إن زيادة نسبة نصيب الفئات المحدودة الدخل ، من السلع والخدمات الكلية التى ينتجها الاقتصاد القومى ، وكل ما من شأنه زيادة هذا النصيب ، يؤدى بالطبع لزيادة درجة عدالة التوزيع . . . سواء تحقق هذا :

عن طريق زيادة الدخل النقدى لهذه الفئات ؛

أم تحقق عن طريق تقديم الدولة للسلع والخدمات الجديدة التى تؤدى لهم بالمجان .

ونظراً لأن فترة الخطة الخمسية الأولى قد شهدت التوسع فى تقرير مجانية الخدمات التعليمية والصحية فإننا يجب أن نحسب أيضاً تأثير هذا العامل لكى نصل لقياس تقريبى – ولكنه موضوعى – لدرجة عدالة التوزيع التى تحققت فى مجتمعنا خلال الخطة الخمسية الأولى .

ارتفاع متوسط الأجور وأثره على عدالة التوزيع

حدثت زيادة كبيرة فى العمالة خلال الخطة الخمسية الأولى .

- ارتفعت العمالة من حوالى ٦ مليون مشتغل إلى حوالى ٧,٣ مليون مشتغل .

- وزادت الأجور فى الفترة نفسها من ٥٤٩,٥ مليون جنيه فى سنة ١٩٥٩/ ١٩٦٠ إلى ٨٧٨,٩ مليون جنيه فى سنة ١٩٦٤ / ١٩٦٥ .

أى أن الزيادة الكلية فى الأجور كانت ٣٢٩,٤ مليون جنيه خلال سنوات الخطة .

ماذا تكون الزيادة الكلية فى الأجور لو أن عدد المشتغلين قد وصل إلى ما وصل إليه وبقى متوسط الأجور على ما كان عليه سنة ١٩٥٩/١٩٦٠ ؟

وما هى الزيادة فى الأجور الكلية التى تحققت نتيجة حصول هؤلاء المشتغلين على متوسط أجر أعلى مما كانوا يحصلون عليه سنة ١٩٥٩ / ١٩٦٠ ؟

تدل الحسابات فى هذا الصدد أنه لو كان متوسط الأجور قد بقى على ما كان عليه سنة ١٩٥٩ / ١٩٦٠ فإن عدد المشتغلين الذى بلغته الخطة (وهو حوالى ٧,٣ ملايين مشتغل) كان سيحصل فقط على أجور تبلغ قيمتها ٧٤٥,٧ مليون جنيه أى أن الزيادة الكلية فى متوسط الأجور تبلغ ١٩٦,٢ مليون جنيه عن أجور ٥٩ / ٦٠ .

وبناء عليه تصبح الزيادة الكلية فى الأجور نتيجة تحسن متوسط الأجور ١٣٣,٢ مليون جنيه .

وهكذا نستطيع أن نقرر هذه الحقيقة فى الأرقام التالية وفى الجدول اللاحق

- زيادة الأجور فى ٦٤ / ١٩٦٥ — ٣٢٩,٤ مليون جنيه
- منها بسبب زيادة المشتغلين وبفرض بقاء متوسط الأجور على ما كان عليه فى ٥٩ / ١٩٦٠ — ١٩٦,٢ مليون جنيه
- ومنها بسبب ارتفـاع متوسط الأجـور عما كان عليـه فى ٥٩ / ١٩٦٠ — ١٣٣,٢ مليون جنيه

تقدير الزيادة فى الأجور

الناتجة عن إعادة توزيع الدخول خلال سنوات الخطة الخمسية الأولى

البيـــان	القيمة	الأجور مليون جنيه	عدد المشتغلين (ألف مشتغل)
المحقق فى سنة ٥٩ / ١٩٦٠		٥٤٩,٥	٦٠٠٦,٠
المحقق فى سنة ٦٤ / ١٩٦٥		٨٧٨,٩	٧٣٣٣,٤
الزيادة المحققة خلال سنوات الخطة الخمسية الأولى		٣٢٩,٤	١٣٣٣,٤
أجور المشتغلين فى ٦٤ / ١٩٦٥ بافتراض ثبات متوسطات الأجور عند مستواها فى سنة ٥٩ / ١٩٦٠		٧٤٥,٧	
الزيادة فى أجور المشتغلين الجدد خلال سنوات الخطة الخمسية الأولى بافتراض ثبات متوسطات الأجور		١٩٦,٢	
التحسن فى أجور المشتغلين خلال سنوات الخطة نتيجة رفع الحد الأدنى للأجور فى الصناعة	٤,٨		
نتيجة زيادة حصة أصحاب الأعمال فى أقساط التأمين الاجتماعى	٩,١		
نتيجة التحسن فى متوسط الأجور	١١٩,٣		
		١٣٣,٢	

تقدير أجور المشتغلين فى سنة ١٩٦٤ / ١٩٦٥
بافتراض ثبات متوسطات الأجور السنوية عند مستواها
فى ٥٩ / ١٩٦٠

القطاعات	١٩٥٩/١٩٦٠			٦٤/١٩٦٥		أجور ٦٤/٦٥ على أساس ثبات متوسط الأجر	الزيادة فى الأجور نتيجة زيادة عدد المشتغلين	الزيادة فى الأجور نتيجة تحسن مستوى الأجور
	عدد المشتغلين	الأجور السنوية	متوسطات الأجر السنوى	عدد المشتغلين	الأجور السنوية			
	(ألف مشتغل)	(مليون ج)	(مليون ج)	(ألف مشتغل)	(مليون ج)	(مليون ج)	(مليون ج)	(مليون ج)
الزراعة	٣٢٤٥,٠	٩٨,٠	٣٠,٢	٣٧٨٠,٠	١٦٧,٤	١١٦,٩	١٨,٩	٦٠,٥
الصناعة	٦٠١,٨	٨٨,٨	١٤٧,٦	٨٢٥,٠	١٤٩,٦	١٢١,٨	٣٣,٠	١٧,٨
الكهرباء	١١,٩	٢,٤	٢٠١,٧	١٨,٠	٤,٧	٣,٦	١,٢	١,١
التشييد	١٨٥,٠	٢٩,٩	١٦١,٦	٣٤٥,٢	٥٣,٧	٥٥,٨	٢٥,٩	٢,١−
مجموع قطاعات الإنتاج السلعى	٤٠٤٣,٧	٢١٩,١	—	٤٩٦٨,٢	٣٧٥,٤	٢٩٨,١	٧٩,٠	٧٧,٣
خدمات النقل والمواصلات والتخزين وقناة السويس	٢١٨,٦	٣٩,٣	١٧٩,٨	٢٧٧,٧	٦٠,٧	٤٩,٩	١٠,٦	١٠,٨
خدمات الإسكان	١٦,٠	١,٠	٦٢,٥	٢١,٠	١,٨	١,٣	٠,٣	٠,٥
خدمات المرافق العامة	٥٢,٢	٥,٤	٢١٤,٣	٣٠,٣	٧,٧	٦,٥	١,١	١,٢
خدمات التجارة والمال	٦٣٥,٧	٧٠,٢	١١٠,٤	٧٢٩,٧	١٠١,٧	٨٠,٦	١٠,٤	٢١,١
الخدمات التعليمية	١٩١,٠	٥١,١	٢٦٨,١	٢٥٦,٠	٨٥,١	٦٨,٦	١٧,٥	١٦,٥
الخدمات الصحية	٤٤,٠	١١,١	٢٥٢,٢	٨٦,٠	١٨,٠	٢١,٧	١٠,٦	٣,٧−
الخدمات الاجتماعية والدينية	٢٣,٠	٣,١	١٣٤,٨	٣٣,١	٥,٧	٤,٥	١,٤	١,٢
خدمات الأمن والعدالة	١٧٣,٠	٦٢,٢	٣٦٠,١	١٨٤,٢	٨٨,٥	٦٦,٣	٤,١	٢٢,٢
خدمات ثقافية وترويحية	١٦,٣	٥,٤	٣٣١,٣	٢٦,٥	١٠,٧	٨,٨	٣,٤	١,٩
خدمات تنظيمية ورياسية	٧١,٠	٣٣,٦	٤٧٣,٢	١٨٠,٥	٧٣,٢	٨٥,٤	٥١,٨	١٢,٢−
خدمات شخصية	٥٤٨,٥	٤٨,٠	٨٧,٥	٥٤٠,٢	٥٠,٤	٥٤,٠	٦,٠	٣,٦−
مجموع قطاعات الخدمات	١٩٦٢,٣	٣٣٠,٤		٢٣٦٥,٢	٥٠٣,٥	٤٤٧,٦	١١٧,٢	٥٥,٩
المجموع الكلى	٦٠٠٦,٠	٥٤٩,٥		٧٣٣٣,٤	٨٦٨,٩	٧٤٥,٧	١٩٦,٢	١٣٣,٢

● وإذا حللنا هذه الزيادة الكلية فى الأجور ، والمرتبطة بتحسن متوسطها فسنجد أنها :

٤,٨ مليون جنيه نتيجة رفع الحد الأدنى للأجور فى الصناعة .

٩,١ مليون جنيه نتيجة زيادة حصة أصحاب الأعمال فى أقساط التأمين الاجتماعى .

١١٩,٣ مليون جنيه نتيجة التحسن فى متوسط الأجر المباشر .

● وإذا حللنا هذه الأرقام وجدنا أن متوسط أجر المشتغل قد زاد بصفة كلية خلال سنوات الخطة على النحو المبين فى الجدول التالى ، وهو يبين مدى تحسن دخل العاملين ويبين مدى الارتفاع فى مستوى دخلهم النقدى عما كان عليه عام ٥٩ / ١٩٦٠ :

القطاعات	متوسط أجر المشتغل سنة ٦٠/٥٩	متوسط أجر المشتغل سنة ٦٥/٦٤	الزيادة فى متوسط أجر المشتغل فى نهاية الخطة	نسبة هذه الزيادة على ٥٩ / ٦٠ ٪
الزراعة	٣٠,٢	٤٤,٣	١٤,١	٤٦,٦
الصناعة	١٤٧,٦	١٨١,٣٠	٣٣,٧	٢٢,٨
الكهرباء	٢٠١,٧	٢٦١,١	٥٩,٤	٢٩,٤
النقل	١٧٩,٨	٢١٨,٦	٣٨,٨	٢١,٦
التجارة والمال	١١٠,٤	١٣٩,٤	٢٩,٠	٢٦,٣
الإسكان	٦٢,٥	٨٥,٧	٢٣,٢	٣٧,١
المرافق العامة	٢١٤,٣	٢٥٤,١	٣٩,٨	١٨,٦
خدمات أخرى	١٦٧,١	٢١١,٤	٤٤,٣	٢٦,٥

الخدمات المجانية وأثرها على عدالة التوزيع

يتبين من الجدولين التاليين أن التحسن فى دخول الأفراد ، نتيجة حصولهم على خدمات بالمجان فى التعليم والصحة وحدهما قد بلغ مايأتى :

١ — وفر فى دخول الأفراد نتيجة مجانية التعليم فى كل مرحلة ٢٢,٥ مليون جنيه
٢ — وفر فى دخول الأفراد نتيجة التوسع فى الخدمات الصحية المجانية ٧,٨ مليون جنيه

المجموع ٣٠,٣ مليون جنيه

تقدير الزيادة فى دخول الأفراد

نتيجة تقرير مجانية التعليم

تعداد الطلبة لعام ٦٤ / ١٩٦٥ فى المدارس الرسمية والمعانة

المرحلة	عدد التلاميذ والطلبة	الرسوم الدراسية فى السنة بالجنيه	جملة الرسوم فى السنة بالجنيه	الحصيلة السنوية بالمليون جنيه
ابتدائى	٧٥٠,٤٣٩	١٠	٧,٥٠٤,٣٩٠	٧,٥
إعدادى وثانوى عام	٤٩٠,٦٩١	٢٠	٩,٨١٣,٨٢٠	٩,٨
ثانوى فنى	كانت أصلاً بدون رسوم وكانت الدولة تتحملها قبل الخطة.			
دور المعلمين والمعلمات	كانت أصلا بدون رسوم وكانت الدولة تتحملها قبل الخطة .			
المعاهد العالية	٢٩,٠٥٢		٩٦١,٠٠٠	١,٠
كليات جامعية نظرية	٥٨,٢٥٥	٢٥	١,٤٥٦,٣٧٥	١,٥
كليات جامعية عملية	٦٠,٧٨٦	٤٥	٢,٧٣٥,٣٧٠	٢,٧
الجملة العامة	—	—	٢٢,٤٧٠,٨٥٥	٢٢,٥

تقدير زيادة دخول الأفراد

نتيجة التوسع فى الخدمات الصحية

البيــان	١٩٦٠/٥٩	١٩٦٥/٦٤	الزيادة
إجمالى الإنفاق على الخدمات الصحية بالمليون جنيه	١٨,٧	٢٨,٥	٩,٨
متوسط نصيب الفرد بالجنيه	٠,٧٠٤	٠,٩٦٧	٠,٢٦٣
عدد السكان بالمليون	٢٥,٧	٢٩,٥	—
الزيادة فى دخول الأفراد بالمليون جنيه	—	—	٧,٨

فإذا جمعنا الآن التحسن الكلى فى توزيع الدخل نتيجة عدالة توزيع الآجور ونتيجة الخدمات المجانية فإن الرقم يصل إلى ١٣٣,٢+٥٤ = ١٨٧,٢ مليون جنيه .

وهنا يجب أن نقف لنتساءل :

لمن كانت ستذهب تلك الزيادة المترتبة على عدالة توزيع الأجور ، لو لم يكن نظامنا اشتراكياً ، ولوكانت التنمية التى حدثت — وإن كان ذلك افتراضاً نظرياً بحتاً — فى ظل نظام رأسمالى ؟

كانت تلك الزيادة ستذهب بالطبع لكبار الإقطاعيين وأصحاب رؤوس الأموال الذين كانوا يعملون — بكل قواهم وبكل وسائل القهر أيام أن كانت السلطات السياسية فى أيديهم — على استمرار إضعاف متوسط أجور العاملين .

نعود فنكرر أن فرض تحقيق التنمية فى ظل الرأسمالية لم يكن ممكناً ، وأنه كنتيجة لذلك لم يكن من الممكن أن تتحقق هذه الزيادة فى الدخل .

ومعنى ما تقدم أن النظـــام الاشتراكى ــ الذى ارتكز عندنا على انتقال السلطة السياسية للطليعة الممثلة لقوى الشعب وبالقيادة السديدة ، المؤمنة بالشعب والساهرة على مصلحته مهما كلفها ذلك ــ قد قطع شوطاً هاماً فى نقل السلطة الاقتصادية لقوى الشعب العاملة .

هـــذا الانتقال فى السلطة الاقتصادية تتمثل آثاره فى تزايد النصيب الذى يحصل عليه أفراد قوى الشعب العاملة من دخول الإنتاج وهم اليوم يسيطرون على أدواته .

•

ولنتساءل كذلك : من أين تمول الخدمات المجانية التى يحصل عليها أصحاب الدخول المحدودة .

والجواب أنها تمول من حصيلة الضرائب التى تأتى نسبة هامة منها من أصحاب الدخول المرتفعة نسبياً .

ومعنى ذلك أيضاً أن هـــذا التمويل هو طريق آخر لإحداث تأكيد لسيطرة الفئات المحدودة الدخل ــ والتى يرتفع دخلها تدريجياً ــ على حساب سيطرة الفئات ذات الدخل الأعلى نسبياً من بين قوى الشعب العاملة نفسها .

وهنا تبدو نتيجة واضحة وهى أن ثورتنا كما بينت الأرقام السابقة ومن تحليل هذه الأرقام قد أعطت قوى الشعب العاملة حافزاً ثورياً قوياً للإنتاج .

لقد أصبح النظام فعلاً وواقعاً فى مصلحتها ، وظهر أثر ذلك فى عدالة التوزيع المتزايدة ، كما يظهر أثر عدالة التوزيع المتزايدة فى تزايد الاستهلاك الذى يترجم الارتفاع الحقيقى فى مستوى المعيشة ودخل الفرد .

الاستهلاك فى الخطة الخمسية الأولى

لا شك أن الاستهلاك خلال الخطة الخمسية الأولى ، قد زاد على المعدلات التى كانت مقررة بشكل يلفت النظر ويستدعى أن نبحثه بالتحليل من نواحيه المختلفة وأبعاده المتباينة ... لكن قبل أن نقدم الإحصائيات والأرقام الخاصة بارتفاع نسبة الاستهلاك عن المعدل يجدر بنا أن نعود لحظة إلى الحافز الثورى وضرورة العمل على رفع مستوى المعيشة لأبناء قوى الشعب العاملة وانتشالهم من الهوة السحيقة والتخلف الذى فرض عليهم زمناً بعد زمن ، حتى يتمكنوا من بذل طاقات العمل المضاعف واللازم لتحقيق البناء الاشتراكى .

وإذا ترجمنا هذا الحافز الثورى الذى قررته الثورة بالروح الإنسانية والسلوك العادل وجدنا حصيلته تركزت فى إنجازات لرفع مستوى المعيشة للطبقات الشعبية العاملة .

ماذا تعنى هذه الإجراءات التى كان من شأنها أن غيرت النمط المعيشى للمواطن العادى من سواد الشعب وزاد دخله بطريق مباشر وبطرق كثيرة غير مباشرة وكان من قبل محروماً لا يقوى ولا يقدر على الاستهلاك ؟

ماذا يعنى رفع الحد الأدنى للأجور — تحديد ساعات العمل — زيادة العمالة — مكافآت الإنتاج — العلاوات الدورية — التأمين الصحى للعمال — التأمينات الاجتماعية ضد البطالة والشيخوخة — التسويق التعاونى ومنع استغلال الوسطاء فى مستلزمات الزراعة — التعليم المجانى — تخفيض إيجارات المساكن — تحديد العلاقة بين مالك الأرض والمستأجر ... إلى آخر هذه الإجراءات الثورية التى اتخذت من أجل رفع مستوى المعيشة لقوى الشعب العاملة خلال الفترة الحرجة من بناء الاشتراكية كضرورة أساسية ولازمة ؟

لقد استطاع المواطن العادى أن يدخل أبواب الاستهلاك وأن يمارس لأول مرة أسلوب المعيشة الكريمة بعد أن كان الاستهلاك قبل ذلك وقفاً على القادرين والذين يملكون السلطة السياسية والسلطة الاقتصادية فى النظم المستغلة .

ولو كان الفرد العادى من أبناء القوى العاملة للشعب فى غير حاجة شديدة إلى الفوائد الاقتصادية والمادية والمعنوية والصحية التى قدمها له المجتمع الاشتراكى عن رضى ، فى صورة حافز ثورى للإنتاج ، لما أقدم على طرق أبواب الاستهلاك ، ولكان قد اتجه إلى استثمار وادخار كل ما وصل إلى يديه ... لكن الحاجة الملحة والرغبة فى الحياة الكريمة هى التى دفعت القوى المحرومة أن تدخل بالثورة والاشتراكية والعدل الاجتماعى أبواب الاستهلاك .

لقد كانت الزيادة فى الاستهلاك مع زيادة الإنتاج دلائل الصحة فى المجتمع الذى أصبح يموج بالأمل والعمل والطمأنينه .

ويمكن أن نرجع الزيادة فى الاستهلاك إلى عوامل كثيرة ، منها :

١ ــ تزايد الدخل فى حد ذاته وما اقترن بذلك من تزايد فى عدد العاملين الذين دخلوا لأول مرة ميدان الاستهلاك من أبواب لم تكن مفتوحة أمامهم من قبل .

٢ ــ عدالة التوزيع التى تحققت بالقوانين الاشتراكية والقرارات الثورية والإجراءات التى اتخذت من أجل تقريب الفوارق بين فئات الشعب ... فمبلغ الـ ١٨٧ مليون جنيه الذى تولد عن عدالة التوزيع خلال سنوات الخطة لابد أن النسبة الكبرى منه ذهبت إلى الاستهلاك .

٣ ــ تزايد السكان السنوى بمعدلات تعد من أعلى معدلات العالم ، وقد ضاعف من نسبة الزيادة هذه قلة عدد الوفيات ، نتيجة للرعاية الصحية التى وفرتها الدولة ، والضمانات ، وارتفاع مستوى معيشة العاملين وأسرهم. . . وقد ارتفع عدد السكان من ٢٥ مليون و٦١٥ ألف نسمة فى سنة الأساس ، إلى ٢٩ مليوناً و٤٥٦ ألف نسمة سنة ١٩٦٥/٦٤ ، أى بمتوسط سنوى قدره ٧٦٨ ألف نسمة ، يدخلون ميدان الاستهلاك كل سنة بالإضافة إلى عدد السكان .

٤ ــ التوسع فى الإنفاق على الخدمات الحكومية بكافة أنواعها توسعاً كبيراً ، تعويضاً عن التخلف والإهمال الطويل الذى لقيه الشعب على أيدى النظم السابقة للثورة ؛ وقد زاد هذا الإنفاق على الخدمات الحكومية من ٢٢٨,١ مليون جنيه

سنة ٥٩ / ٦٠ إلى ٤٣١,٣ مليوناً من الجنيهات سنة ٦٤ / ١٩٦٥ بزيادة قدرها ٢٠٣,٢ ملايين من الجنيهات ، وبنسبة فى الزيادة قدرها ٨٩,١ ٪ على سنة الأساس .

٥ – تزايد الأجور بمعدلات كبيرة خلال سنوات الخطة ... فقد زادت الأجور من ٥٤٩,٥ مليوناً من الجنيهات فى سنة الأساس ٥٩ / ١٩٦٠ إلى ٨٧٨,٩ مليوناً من الجنيهات . . . وإذا راجعنا جداول الاستهلاك وجدنا أن هذه الزيادة بلغت حدها الأقصى فى المواد التموينية والأساسية اللازمة لمعيشة كل فرد فى مجتمع ثورى اشتراكى عادل ، والتى تؤكد الارتفاع بمستوى هذه المعيشة إلى القدر العادل الكريم .

ولقد بلغ التطور فى الاستهلاك النهائى كما يلى :

- الاستهلاك النهائى عام ٥٩ / ٦٠ بالأسعار الجارية وبسعر السوق ١١٩٩,٧ مليون جنيه .
- الاستهلاك النهائى عام ٦٤ / ٦٥ بالأسعار الجارية وبسعر السوق ١٧٦٢,٢ مليون جنيه .
- الزيادة فى الاستهلاك بلغت ٥٦٢,٥ مليوناً من الجنيهات على سنة الأساس أى بنسبة فى الزيادة تبلغ ٤٦,٩ ٪ على سنة الأساس .

وإذن يمكن القول بأن الحافز الثورى كان يهدف إلى الارتقاء بمستوى معيشة أبناء القوى العاملة للشعب ، للاندفاع فى البناء والإنتاج بكل طاقاتهم وإبداعهم ، بعد أن لمسوا بالواقع أن المجتمع الاشتراكى وحده هو الذى حقق هذه الطفرة لهم ، ورفعهم من حياة لا تليق بالإنسان الحر فى وطن حر إلى مستوى الحياة العزيزة . . وأن مستوى الحياة هذا يستمر فى الزيادة مع الاستمرار فى زيادة الإنتاج ورفع المستوى الإنتاجى كماً وكيفاً ، وذلك تدعمه الحقيقة بأن «العبيد يقدرون على حمل الأحجار ولكن الأحرار وحدهم هم القادرون على الإبداع والخلق والارتفاع إلى آفاق التطور والرقى الإنسانى فى كل مجالاته» .

ولقد أكد الاتجاه الإنسانى والواقعى ، الذى فرضته الثورة المصرية على نفسها ، ولاءً منها لقوى الشعب العاملة ، وإيماناً بالقيم الأصيلة للمجتمع الذى نبعت منه ، وثقة بقدرة الشعب ووعيه فى بنائه للاشتراكية فوق أرضه بالحق والعدل والكفاية ـ أكد أن « الحافز الثورى » كان المنطلق السليم ، الذى يمكن معه أن نمر فوق جسر المرحلة الحرجة بقوة ، وأن نحقق بعد ذلك معدلات معتدلة فى تزايد الاستهلاك ومعدلات متزايدة فى الإنتاج ، بحيث يبدأ اليوم التلاقى والتوافق بين القوانين الاقتصادية والاتجاهات الإنسانية فى ظل التزايد المستمر للإنتاج ، والارتفاع بمستواه ، وبإنتاجية العاملين ، الذين أخذوا حقهم العادل كاملاً .

الفصل الثانى

مشاكل
الخطة الخمسية الأولى
وصعوباتها

لم يكن الهدف من التحليل الذى قدمته فى الفصل الأول ، وما أوردت من بيانات وأرقام، محاولة للوصول إلى القول بأن الخطة الخمسية الأولى، كانت خطة متكاملة الجوانب لم يشبها أى قصور — تخططاً وإعداداً وتنفيذاً — أو أنه لم يكن فى الإمكان أبدع مما تحقق خلالها . . .

ذلك أمر ليس فى الحسبان . . . ولن يكون . . . والهدف الحقيقى من الفصل الأول هو بيان وتحليل للتغيير الذى تم فى صورة المجتمع خلال سنوات الخطة . . . ولم يكن غير ذلك . . .

وعلى العكس تماماً فإننى أول من يقول ان الخطة الخمسية الأولى صادفت المشاكل وواجهت الصعوبات الكثيرة .

وتقتضى الأمانة أن ألقى مزيداً من الضوء على الجوانب السلبية فى الخطة الأولى — بغير مواربة وفى صراحة تامة — حتى نستبين خطانا ونستزيد خبرة وتجربة ، ونحن نمضى بعون من الله وبفضل القيادة الرائدة ، وبقدرة هذا الشعب العظيم ، لتحقيق المزيد من الانتصارات وتنفيذ مزيد من خطط التنمية الشاملة الطموحة ، حتى تصل بنا إلى آفاق الآمانى التى نتطلع إليها . . .

ويمكن تحديد أهم النواحى السلبية فى الخطة الخمسية الأولى ، فيما يلى :

أولاً : ضعف معدل النمو فى السنتين الأولى والثانية من الخطة .

ثانياً : التأخر فى تنفيذ بعض المشروعات الرئيسية فى بداية الخطة .

ثالثاً : عدم تحقيق التوازن الكامل والدقيق بين مختلف القطاعات .

رابعاً : عدم استكمال أجهزة القطاع العام ، لتحقيق الكفاية والقدرة المطلوبة منها .

خامساً : الظواهر الاستغلالية للقطاع الخاص فى عمليات التنمية .

سادساً : العجز فى ميزان المدفوعات .

سابعاً : عدم الاستفادة بمزايا بعض السلع المصرية فى التصدير عند وضع الخطة .

ثامناً : المركزية الموروثة من النظام المتخلف المستغل ، والنقص فى بعض نواحى التخصص الفنى والإدارى .

تاسعاً : عدم التركيز على الكفاية الإنتاجية ومنحها العناية اللازمة لرفع مستوى إنتاجية الفرد .

أولا — ضعف معدل النمو فى السنة الثانية للخطة

كان من أهم الصعوبات التى تركت آثارها على تنفيذ الخطة الخمسية الأولى، ضعف معدل النمو الذى حدث فى السنة الثانية للخطة (٦١/٦٠) على ما يتضح من الجدول التالى :

السنة	٦٠/٥٩	٦١/٦٠	٦٢/٦١	٦٣/٦٢	٦٤/٦٣	٦٥/٦٤
الدخل	١٢٨٥,٢	١٣٦٣,٥	١٤١١,١	١٥٣٦,٧	١٦٦٩,٧	١٧٦٢,٢
معدل نمو الدخل بالنسبة للسنة السابقة	—	٦,١٪	٣,٥٪	٨,٩٪	٨,٧٪	٥,٥٪

ويتضح من هذا الجدول أن السنة الثانية من الخطة (١٩٦٢/٦١) حققت معدلا ضعيفاً جداً من معدلات نمو الدخل . وبتحليل أسباب هذا الضعف فى معدل النمو فى تلك السنة يتضح أنها نتيجة لما حدث من تدهور فى الإنتاج الزراعى خلالها ، بل إن الإنتاج الزراعى فى السنة الأولى من الخطة ، كان قد انخفض بعض الشىء عنه فى سنة ٦٠/٥٩ على ما يتضح مما يلى :

قيمة الإنتاج الزراعى
من ٥٩/٦٠ حتى ١٩٦٥/٦٤

السنة	قيمة الإنتاج الزراعى بالأسعار الثابتة وبالمليون جنيه	نسبة الزيادة عن العام السابق له
١٩٦٠/٥٩	٤٠٥	
١٩٦١/٦٠	٤٠٢,٧	— ٠,٦ ٪
١٩٦٢/٦١	٣٧٣	— ٧,٤ ٪
١٩٦٣/٦٢	٤٢٦,٤	١٤,٣ ٪
١٩٦٤/٦٣	٤٥٢,٩	٦,٢ ٪
١٩٦٥/٦٤	٤٧٧	٥,٣ ٪

كان من الطبيعى أن تأتى معدلات السنة الأولى من الخطة فى التنمية ، أقل من المستوى المقدر لها ، فتلك نتيجة واجهتها كل الدول التى مارست أو تمارس التخطيط الشامل لأول مرة .

لكن السنة الثانية فى تطبيق الخطة جاءت ، وجاءت معها تحديات قاسية لإرادة التصميم .

إن انخفاض الإنتاج الزراعى فى السنة الثانية من الخطة ، قد ترتبت عليه آثار خطيرة ، انعكس بعضها على السنة الثانية نفسها ، وامتد بعضها حتى نهاية الخطة . . .

ومما زاد فى خطورة هذه الآثار أن الاقتصاد القومى حتى ذلك الحين ، كان يعتمد اعتماداً أساسياً على الزراعة وبالذات على محصول القطن ، الذى أصيب عام ١٩٦١ بنقص بلغ ثلث قيمة المحصول .

وبالقياس الاقتصادى فإن القطن لايمثل محصولا رئيسياً فى القطاع الزراعى وحسب ، لكنه يمثل إلى جانب ذلك ، عماداً أساسياً فى الاقتصاد القومى . . .

والعجز فى محصوله بهذا القدر ، معناه كارثة تصيب الفلاح المنتج ، وتسبب نقصاً فى الإنتاج الداخلى، وكذلك فى الدخل القومى. . . ومعناه أيضاً قصور فى صادراتنا إلى الخارج التى تمثل مورداً رئيسياً للعملات الأجنبية مما أدى إلى عجز فى المدفوعات .

هبطت صادرات القطن من ١٢١,٨ مليون جنيه سنة ١٩٦١/٦٠ إلى ٨٨,٨ مليون جنيه فى ٦٢/٦١ ، وترتب على ذلك هبوط قيمة صادراتنا من ١٨٩ جنيه إلى ١٥ مليون جنيه ، الأمر الذى أوجد قفزة ضخمة فى عجز الميزان التجارى فى تلك السنة .

ومن ناحية أخرى صدرت القوانين الاشتراكية العظيمة فى شهر يوليو من السنة نفسها مما أحدث أثراً كبيراً فى زيادة الاستهلاك لدى الفئات المستفيدة من الشعب وترتب على ذلك هبوط فى المدخرات المحلية فى السنة الثانية من الخطة عن مستواها حتى فى السنة الأولى ، بل عن مستواها فى سنة الأساس ١٩٦٠/٥٩ .

كل هذا يحدث فى نفس السنة التى واجهت نقص الإنتاج وما ترتب عليه من ضعف فى نمو الدخل .

وقياساً على القواعد الاقتصادية ، كان علينا فى هذه السنة أن نخفض من خطة التنمية فوراً ، ونقلل من وارداتنا ، إلى أن نستعيد التوازن فى مدفوعاتنا وموقفنا الاقتصادى .

وبالقياس الاقتصادى أيضاً فإن الإنتاج الزراعى يعد قطاعاً خاصاً ، مهمة الدولة إزاءه، أن ترعاه وتوفر له ما يحتاج إليه من مستلزمات، وقد فعلت الدولة ذلك . وحينما حلت كارثة القطن أمر الرئيس جمال عبد الناصر باستيراد المبيدات بالطائرات وأن تباع للفلاح بالسعر الرسمى دون أى زيادة .

وبرغم أن الدولة أدت دورها القومى والاجتماعى تجاه زراع القطن، إلا أن إرادة العمل الإنسانى ، النابعة من طبيعة هذا الشعب وقيادته ، حدت بالرئيس

جمال عبد الناصر أن يصدر قراراً بتعويض الدولة للمواطنين من المنتجين للقطن الذين أصيب محصولهم ، يعطى لهم التعويض حقاً وليس إحساناً .

بذلك دفعت الدولة ضريبة مزدوجة واجبة الأداء ، ولا يقابلها عائد أو نمو فى الإنتاج ، لكن مجتمعنا استلهم هـــذا الاتجاه من إيمانه بالقيم الروحية وبالمشاركة الاجتماعية الكريمة وبالعلاقات الإنسانية التى تسود كل أبناء القوى العاملة للشعب .

وهبوط المدخرات المحلية كان مرده للأسباب التى ذكرتها والتى تتضح فيما يلى :

المدخرات المحلية

٦٠/٥٩	١٧٥,٩	مليون جنيه	٦٣/٦٢	١٩٥,٦	مليون جنيه
٦١/٦٠	٢١٠,١	» »	٦٤/٦٣	٢٣٦,٨	» »
٦٢/٦١	١٦٤,٧	» »	٦٥/٦٤	٢٨٨,٤	» »

أما عن الآثار التى استمرت إلى ما بعد السنة الثانية نفسها فتتلخص فى الآتى :

١ ــ أن هبوط محصول القطن دائماً يمتد أثره فترة بعد السنة التى يحدث فيها ، ولقد ظل تأثير هذا الهبوط فى عام ٦٢/٦١ ، من عوامل ضعف الادخار إلى حد ما خلال السنة الثالثة ، رغم أن الدخل فى هذه السنة الثالثة قد زاد بنسبة كبيرة ، إلا أن الادخار المحلى فى السنة الثالثة ظل أقل من ادخار السنة الأولى للخطة والذى بلغ حوالى ٢١٠ ملايين جنيه ، وإن كان الادخار فى السنة الثالثة قد زاد عنه فى السنة الثانية بحوالى ٣٠ مليون جنيه ، فإنه لم يكن موازياً للمعدل المقدر له .

٢ ــ لو أن السنة الثانية فى الخطة حققت نمواً فى الدخل بنفس معدل السنة السابقة لها ــ ولا نقول أكثر منه كما هو مفروض ــ لترتب على ذلك ، مع

مضاعفة هذا النمو فى السنوات التالية ، وصول الدخل فى نهاية الخطة إلى أعلى كثيراً من المستوى الذى حققه .

٣ — وبافتراض أن النمو فى الدخل قد وصل إلى النسبة المقدرة له من قبل أو بلغ ما حققته السنة السابقة له ، فإن النتيجة الحتمية والتلقائية أن تزداد المدخرات نفسها عما وصلت إليه . . . وكان الأثر الذى سيحدث بالطبع هو انخفاض اعتمادنا على العالم الخارجى ، وبالتالى انخفاض العجز مع العالم الخارجى عما حدث بالفعل .

ويكفى أن نشير هنا إلى أنه لو كانت مدخرات السنتين الثانية والثالثة قد بلغت مستوى السنة الأولى — والمفروض منطقياً أن تتعداها كثيراً — لكانت المدخرات المحلية قد زادت — فى هاتين السنتين وحدهما — بحوالى ٦٠ مليون جنيه ولكان عجزنا فى المدفوعات مع العالم الخارجى خلال الخطة ينخفض بهذه القيمة .

٤ — ترتب على عجز صادراتنا فى السنة الثانية ، نقص النقد الأجنبى الذى عاد علينا . . . وبالتالى نقص السيولة النقدية الأجنبية لدى البنوك . عندما اضطرت البنوك لمواجهة تمويل الاستيراد العادى من الخارج ، ولم تجد النقد الأجنبى الكافى لديها ، فاضطرت إلى التوسع فى استخدام قروض مصرفية قصيرة الأجل من البنوك الأجنبية . . . ومن المعروف أن هذه القروض المصرفية القصيرة الأجل تخلق ضغطاً قوياً على حصيلة النقد الأجنبى ؛ إذ أن المطالبة بها وبأرباحها العالية ، تحل بعد فترات قصيرة .

هذا كله ينبهنا إلى أهمية الإنتاج الزراعى فى تشكيل التطور ، ويبين كذلك أن أى جهد لمنع تدهور الإنتاج الزراعى فى أى سنة من السنين ، مهما كان الجهد كبيراً ، لا يقارن بالآثار الضارة على التنمية بسبب تدهور الإنتاج الزراعى ، مما قد يمتد إلى سنوات بعد السنة التى يقع فيها التدهور .

ثانياً ــ التأخر فى تنفيذ بعض المشروعات الرئيسية فى بداية الخطة

ونقصد هنا بعض المشروعات الرئيسية الضخمة التى تعتبر فى نظر شعب الجمهورية العربية المتحدة ركائز قوية للاقتصاد والتطور والنمو ، وهى فى الوقت نفسه حصيلة المعارك السياسية والاجتماعية والقومية والعسكرية والنفسية لشعب مصر ، وقد تشابكت هذه المعارك معاً وكأنها حلقات مسلسلة متتابعة ومترابطة ، ولذلك كان لها أهمية بالغة فى حياة شعب مصر . . .

وأهم هذه المشروعات التى هى أمل عزيز وإرادة حتمية بالنسبة لمجتمع الثورة ، لكنها كانت مع بداية الخطة متخلفة فى التنفيذ :

● كانت معدلات التنفيذ فى مشروع السد العالى متخلفة بما يعادل سنة كاملة حتى خريف سنة ١٩٦٢ .

● كذلك الحال بالنسبة لمشروع تهجير أهالى النوبة إلى وادى كوم أمبو وإنشاء ٣٣ قرية لتضم ١٧ ألف مسكن مع كل ما يلزمها من المرافق والخدمات واستصلاح الأراضى اللازمة للسكان الجدد .

● ولحق التأخير مشروعات الرى الحوضى ، وتحويلها إلى رى دائم إلى جانب مشروعات استصلاح الأراضى .

ولا شك أن النتيجة الحتمية لأى تراخ أو تردد إزاء هذا التخلف ، سيتحول إلى عجز وقصور فى إمكانية شعب مصر إنجاز المشروعات الكبرى ، وكانت آثاره ستنعكس فى اتجاهات ثلاثة :

الأول :

أن خطة التنمية الأولى لن تتحقق فى موعدها . . . وبرغم أن هذه المشروعات الكبرى لن تؤتى ثمارها فى الخطة الخمسية الأولى ، التى تكفلت بأغلب تكاليفها ، إلا أن استكمالها فى موعدها يعدّ تدفقاً للخير من مصدر رئيسى جديد من مصادر الثروة القومية ... وتأخير إنجاز مثل هذه المشروعات الكبرى شهراً واحداً

عن الموعد المحدد يعنى خسارة محسوبة تصيب الدخل القومى ، وتبلغ قيمتها ملايين الجنيهات .

الثانى :

تعد هذه المشروعات الكبرى – مثل : السد العالى ، والتهجير ، ومشروعات الرى ، ومشروعات الاستصلاح – وحدات عمل متكامل . . . إذ لا يمكن التركيز على تعويض التخلف فى تنفيذ مشروع السد مثلا ، وإهمال العجز فى التهجير أو التأخير فى استصلاح الأراضى أو مشروع التحويل . . .

وهذه الأعمال الضخمة كانت تحتاج إلى مضاعفة الأعباء ، ومضاعفة الأيدى العاملة ومضاعفة الأجور ومضاعفة فترات العمل حتى يمكن تعويض التخلف الذى كان موجوداً . . . وزيادة على ذلك يتم تحقيق الكفاية لنصيب كل سنة آتية من خطة العمل فى هذه المشروعات الضخمة الطويلة الأمد ، والتى لا تعطى عائداً فى سنوات التنفيذ ، وقد وقعت أغلبها فى الخطة الخمسية الأولى .

الثالث :

أن الدول الاستعمارية التى حاولت بكل السبل أن تحول دون تنفيذ هذه المشروعات الكبرى ، كانت تشن حملات التشكيك فى قدرتنا ونجاحنا . . . بل كانت تنفث سمومها ضد معنويات الشعب ، مدعية إخفاقنا فى إقامة هذه المشروعات ، حتى يفقد الشعب ثقته بنفسه وإمكانياته ، وحتى يفقد العالم ثقته بقدرة شعبنا على ارتياد أصعب المجالات . . . وكان لا بد أن نحفظ للشعب ثقته بنفسه وبقدرته مهما كلفنا ذلك من الإنفاق على مشروعات تعد فى ذاتها حجر الزاوية فى طريق التطور ومجالات الانطلاق الاقتصادى .

إن تحويل أراضى الحياض إلى رى مستديم – على سبيل المثال – استلزم إنشاء شبكة من الترع الرئيسية والفرعية تبلغ أطوالها ٢١ ألف كيلومتر ، إلى

جانب القناطر والكبارى والطلمبات وغير ذلك . . . وكان هذا يقتضى منا تشغيل ٣٠٠ ألف عامل يومياً ، لكى يتم تعويض التخلف السابق ويتحقق المشروع فى مواعيده المقررة . كذلك فإن الانتهاء من تنفيذ المرحلة الأولى لمشروع السد العالى فى موعدها ، بل قبل موعدها ، استدعى تركيز كل الجهود ، وتوجيه الأعداد الضخمة من العمال والفنيين نحو العمل فى السد . وواصل العاملون ليلهم بنهارهم حتى يستمر العمل فى المواقع العديدة بالسد ٢٤ ساعة كل يوم ، واستخدمت كميات هائلة من مواد البناء ، ووجهت كل إمكانيات النقل اللازمة لذلك . وكان لا بد من توفير المواد الغذائية الكافية للعاملين هناك ونقلها إلى أسوان . . . إلى آخر مستلزمات العمل الشجاع القادر . . . حتى انتصرت إرادة العمل والحياة . . . وقد استمر التركيز فى هذه المشروعات الضخمة المتكاملة — والتى لا تعطى عائداً فى الخطة الخمسية الأولى — مدة سنتين كاملتين .

ومن ناحية أخرى كان هناك تأخير فى السنتين الأولى والثانية من الخطة فى استصلاح مساحات الأراضى المقررة . . . فوجهت جهود أخرى للعمل والاستصلاح بكل ما أوتينا من قدرة على قهر الصعاب إلى أن تحقق النجاح بعون من الله ... والجدول التالى يبين ما تم استصلاحه على مدار سنوات الخطة :

مساحات الأراضى المستصلحة
فى سنوات الخطة الخمسية الأولى بالفدان

السنة	المساحة
١٩٦٠/١٩٦١	٢٨٢٧٣
١٩٦١/١٩٦٢	٨٩٣٣٠
١٩٦٢/١٩٦٣	١٢٢٣١٣
١٩٦٣/١٩٦٤	١٥٩٤٣٥
١٩٦٤/١٩٦٥	١٣٧٠٠٠
المجموع	٥٣٦٣٥١

ويتبين من هذا الجدول أنه فى السنة الأولى لم يستصلح إلا حوالى ٢٨,٣ ألف فدان وفى السنة الثانية حوالى ٨٩,٤ ألف فدان ، بمتوسط سنوى حوالى ٥٩ ألف فدان .

● من الواضح أننا لو كنا سرنا بهذا المعدل فى السنوات التالية ، لما أمكن الاستفادة من مياه السد العالى بالصورة المرجوة .

● من هنا ركزت الجهود أيضاً فى السنتين الثالثة والرابعة من الخطة للارتفاع بهذا المعدل حتى استطعنا فى الخطة الأولى استكمال استصلاح أكثر من ٥٣٦ ألف فدان وكان المقدر أن نصل إلى نصف مليون فدان فقط .

وهنا أيضاً ـــ بجانب أعمال السد وبجانب أعمال التهجير وغيرها ـــ وجهت نسبة كبيرة من قدرة جهاز التشييد والبناء نحو الأراضى المقرر استصلاحها مع ما استتبع ذلك من استخدام مواد التشييد ، وطاقة النقل والأيدى العاملة والأجهزة والآلات . . . ودفعت أجور ونفقات لم يكن لها عائد فى الخطة الخمسية الأولى .

نتائج التركيز لتعويض التأخير فى تنفيذ المشروعات الكبرى

ترتب على هذا التركيز ما يأتى :

١ ـــ ندرة مواد البناء والتشييد بالنسبة للقطاعات الأخرى وخاصة قطاع الإسكان ... ولم يكن مقبولا أن نترك استكمال بناء السد العالى وألا نحققه فى موعده بل فى أقل من المدة المقررة له . . . ولا كان مقبولا أن نغفل استصلاح الأراضى ، لنهتم بإقامة أعداد ضخمة من المساكن العادية . ولم يكن مستساغاً من الناحية الإنسانية والوطنية ألا نقيم لأبناء النوبة قراهم ومساكنهم ومستلزمات حياتهم الجديدة التى نقلتهم الخطة الأولى إليها فى وادى كوم أمبو . . . ومن هنا كان تأخير قطاع الإسكان فى تنفيذ مشروعاته ، وخاصة فى المساكن الحضرية .

٢ ــ ظهور بعض اختناقات فى النقل والتشييد ، استغلها أصحاب القطاع الخاص الذين يملكون وسائل نقل ويقومون بأعمال البناء ، فرفعوا أسعاره ، مما ظل واضحاً خلال السنوات التالية فى الخطة .

٣ ــ كانت أجور العاملين ــ الذين عملوا فى هذه المشروعات ، لإنجازها ولتعويض التخلف والقصور السابق ــ تنفق فى الاستهلاك غالباً مما أوجد ضغطاً استهلاكياً ، لم تكن تقابله زيادة فى إنتاج السلع المادية ، لأن السد العالى ، واستصلاح الأراضى ، ومشروعات التحويل من الرى الحوضى إلى الرى المستديم لا تؤتى إنتاجها إلا بعد إنجازها تماماً ، والأرض المستصلحة لا تؤتى ثمارها المرجوة إلا بعد سنوات من الاستزراع . . . »

ومن المهم الإشارة هنا إلى ثلاث حقائق ، لو أن معدل التنفيذ فى هذه المشروعات الكبرى كان يسير بالسرعة المطلوبة فى السنتين الأولى والثانية :

١ ــ كان يترتب على ذلك توزيع ما استخدم من مواد ، وطاقة نقل ، وما وزع من أجور فى السنتين الثالثة والرابعة من الخطة بصورة أخف .

٢ ــ كنا نتلافى حدوث الآثار التى ذكرناها بالتفصيل وانعكست على السنوات الثلاث الأخيرة ، أو على الأقل كانت تقع بصورة طبيعية خلال هذه السنوات .

٣ ــ لو سارت الخطة فى سنواتها الأولى بدون قصور فى تنفيذ هذه المشروعات الكبرى لاستطاعت الخطة الأولى ولا شك أن تجنى من هذه المشروعات عائداً مجزياً بعض الشىء فى السنوات الأخيرة منها ، يسد جزءاً كبيراً من الثغرة المتسعة بين نسبة الاستهلاك ونسبة الإنتاج . . . ولأمكن تحقيق التحسن الواضح فى ميزان المدفوعات .

هكذا تحملت الخطة الخمسية الأولى وسنواتها الثلاث الأخيرة على وجه خاص العبء الكبير فى هذه المشروعات ــ إعداداً وتنفيذاً ، تمويلا وعملا ، تأهيلا وبناء . . . وقد بلغت قيمة الاستثمارات فى هذه المشروعات الكبرى

وحدها خلال السنوات الأخيرة من الخطة ما يقرب من ٤٠٠ مليون جنيه حتى نتمكن من دفع الخطى بسرعة مضاعفة لإنجازها فى مواعيدها المقررة معاً .

إن الخطة الأولى وهى تضاعف الجهد ، وتحقق هذه الاستثمارات الضخمة ، كانت على يقين أن إنتاج هذه المشروعات الكبيرة سوف يبدأ فيضه وعائده فى السنوات التالية للخطة بإذن الله ، ولن يكون لها نصيب من عائد ما تحملت . . . وكأن المعادلة التى فرضها العمل الوطنى وفرضتها التنمية وتحقيق هذه المشروعات الكبرى فى مواعيدها . . . أن تتولى الخطة الأولى التمويل والتنفيذ والبناء بدون عائد وأن تبدأ الخطة الثانية من جنى العائد والطاقة والإنتاج .

•

ثالثاً — عدم تحقيق التنسيق والتكامل بين القطاعات

(ا) لقد ورث مجتمعنا من رواسب الماضى ظاهرة خطيرة ، هى انفصال كل جهاز من الأجهزة القائمة على تنفيذ المشروعات بعقلية القطاع الذى تتبعه ولمصلحته فقط ولو أدى ذلك إلى الإضرار أو اللامبالاة بغيره من القطاعات. . . وذلك ينتج عنه أن كل جهاز يهمل النظر بالقدر الكافى لما يرتبط بهذا القطاع من مشروعات أخرى وقطاعات غيره فى المجتمع ، وكلها تنتظم فى إطار حى واحد ومتكامل هو إطار الاقتصاد القومى .

ويجب الاعتراف بأننا لم ننجح بعد النجاح الكامل فى علاج هذه المشكلة المترسبة من النظام القديم البالى . . . وإذا كانت قد بذلت فى هذا السبيل جهود لا بأس بها فمن الواجب أن نواصل بذل الجهد الكبير حتى نقضى على هذه الظاهرة قضاء جذرياً .

وكان من آثار ذلك أن اندفع كل قطاع فى تنفيذ بعض مشروعاته دون أن يتم الربط والتنسيق الزمنى أو البشرى أو المادى بين ما ينفذه هو ، وبين ما يلزم تنفيذه من القطاعات الأخرى استكمالا لهذا المشروع أو ذاك . . .

وظهر ذلك بصورة مجسمة فى بعض مشروعات الإدارة المحلية ، التى كانت

متعطشة لتنفيذ المشروعات الكثيرة والمختلفة ، فكان المستشفى يقام مثلا ويتأخر وصول الأجهزة اللازمة ، أو لا يحصل على كل ما يلزمه من إخصائيين وأطباء فور الانتهاء من التشييد . . .

كان المصنع يقام ويتم تركيب الأجهزة ، قبل توصيل القوى الكهربائية . . . أو كانت آلات المصنع تصل قبل أن تستكمل مبانيه أو قبل أن ينتهى تمهيد الطرق الموصلة إليه ، أو كان المصنع يقام وتم كل المنشآت اللازمة ويكون هناك قصور فى توفير المواد الخام اللازمة ونقلها إليه بالسرعة الكافية . . .

وقد ظهر خلال المتابعة السنوية لتنفيذ الخطة وتقييم خطوات العمل الوطنى أن بعض المشروعات نفذت ، دون أن تتأكد الجهة المنفذة من سير التنفيذ بواسطة الجهات الأخرى المرتبطة بها أو المعتمدة عليها والمشتركة معها فى عمليات التنفيذ بنفس المعدلات .

وعلى الفور تمت مواجهة هذا الموقف عن طريق تعديل أساوب الميزانية السنوية فى السنتين الأخيرتين من الخطة بما يحقق تكامل المشروعات وتناسقها ، مهما اختلفت قطاعات التنفيذ أو جهات الإعداد .

(ب) أما الوجه الآخر من عدم تحقيق التنسيق والتكامل بين القطاعات ، فكان أيضاً من ميراث المجتمع القديم ، حين كانت هناك أجهزة ومؤسسات متشابهة فى الإنتاج ، لكن كلا منها كانت تعمل بطريقتها وأسلوبها وأهدافها الخاصة . . .

ولقد ظلت إلى فترة طويلة فى الخطة الخمسية الأولى هذه الظاهرة برغم اختلاف مفهوم التطور الاقتصادى الشامل فى المجتمع الاشتراكى عن سياسة التنافس غير المشروع والتصارع والانفصال الذى يوجد فى أجهزة متشابهة فى المجتمع الرأسمالى . . .

ومن ناحية أخرى فإن إنتاج الوحدات الصغيرة سواء كانت شركات أم

مؤسسات أم أجهزة ، يتحمل نفقات كبيرة ، تضعف ولا شك من القدرة الاقتصادية والإنتاجية ومن الكفاية الفنية . . .

وبدأ تجميع وحدات الإنتاج الصغيرة ذات العمل المتشابه والإنتاج الواحد فى وحدة اقتصادية كبيرة ، أصبحت لها إمكانيات فعالة وكفاية اقتصادية عالية إلى جانب ما أمكن توفيره من النفقات الكثيرة التى تتحملها كل منها سواء فى أجهزة الإدارة والرقابة أم فى إدارات الحسابات والمتابعة وغير ذلك . وفوق هذا فإن تجميع هذه الوحدات الصغيرة ، ذات النوع الواحد ، يؤلف قاعدة اقتصادية وإنتاجية كبيرة ، مما يؤدى إلى سهولة الإشراف الإدارى والفنى ، والرقابة الحسابية لعمليات الإنتاج .

رابعاً – عدم استكمال أجهزة القطاع العام

وضعت الثورة المصرية منذ بدايتها النواة الأولى للقطاع العام فى المجتمع الاشتراكى وهى تهدف من وراء ذلك إلى ضمان حسن سير عملية الإنتاج فى طريقها المحدد من أجل الكفاية وفى سبيل توفير العدل باعتبار أن هذا القطاع ملك للشعب بمجموعه . ولقد وضع النضال الوطنى لجماهير الشعب الأساس للقطاع العام حينما استرد المصالح الاحتكارية وأعادها إلى الملكية العامة للشعب . واستمر تزايد القطاع العام تدريجيًا من عام ١٩٥٢ حتى سنة ١٩٦١ . . . إلا أن قوانين يوليو ١٩٦١ وثوريتها العميقة ، خطت خطوات كبرى فى هذا السبيل . ومكنت القطاع العام من موقعه الطليعى وإمكانياته ودوره بعد أن أضافت إليه المشروعات الكثيرة الهامة إلى جانب ما أنشئ من مشروعات جديدة خلال سنوات الخطة .

ولقد واجهت القطاع العام مشكلتان رئيسيتان حينما امتدت آفاقه إلى أبعاد ما بعد قوانين ٦١ و١٩٦٣ وهما :

أولا :

عدم استكمال الأعداد اللازمة من الكفايات القادرة والقيادات والأجهزة الفنية الكافية التى يمكن أن تحمل مسئولية القطاع العام بعد أن أصبح مداه واسعاً وأبعاده ضخمة ليؤدى دوره الطليعى فى خطة التنمية .

إن عدم كفاية الخبرات الفنية مشكلة تواجه كل الدول النامية . . . وإن كنا أسعد حظاً من غيرنا ، حيث قد بدأنا نحمل مسئولية القطاع العام بأعداد من الفنيين تفوق ما بدأت به دول كثيرة غيرنا . . .

لكن المشكلة ظهرت بوضوح عند ما أسند إلى القطاع العام تنفيذ المشروعات الكبيرة التى استهدفتها خطة التنمية ، فى وقت لم يكن القطاع العام يملك أجهزته الفنية الكافية والقادرة بعد .

ولقد أثر هذا الوضع بالضرورة على كفاية التنفيذ فى بعض النواحى وخاصة فى بداية الخطة .

إلا أنه مع مرور سنوات الخطة اكتسب القطاع العام خبرات جديدة ، لم يكن من المستطاع أن تتحقق بغير الممارسة العملية . التى باشرها القطاع العام واقعياً فى تنفيذ مشروعات الخطة ومواجهتها .

ثانياً :

كانت مشكلة إيجاد قيادات متخصصة وعلى درجة عالية من الكفاية والخبرة العلمية والفنية للقطاع العام ، من أصعب المشاكل التى واجهتنا كما واجهت غيرنا من البلاد التى تبدأ تجربة التنمية على نطاق واسع .

وكان أمامنا أحد أمرين :

١ – إما تأجيل قيام القطاع العام نفسه فترة من الزمن حتى نتمكن من إعداد وتوفير القيادات الفنية الكاملة اللازمة له . . . وذلك أمر خطير لا يمكن قبوله ، فمعناه أننا كنا نترك ثروة المجتمع ومشروعات التنمية وغيرها نهباً

لاستغلال القطاع الخاص المستغل سنوات قد تطول، وكان المجتمع وهو يبنى إنما يعطى الفرصة للاستغلال أن ينمو ويضاعف من حصيلة الاستغلال التى كان يتطلع إليها الطامعون والمتربصون من المستغلين .

هذا فضلا عن حاجة القطاع العام دائماً إلى سنوات من الممارسة والتجربة لا تقل عن السنوات التى كان قد قضاها فى الخطة الخمسية الأولى وهو تحت سيطرة الشعب وملك له . . .

٢ — والحل الآخر هو خلق القطاع العام ، بالقيادات التى يمكن اختيارها فى فترة البدء به ، والعمل باستمرار على تحسين هذه القيادات كفاية وعدداً ، شيئاً فشيئاً . . . وهذا هو الحل الذى تم الأخذ به . . .

ولقد اختير الجزء الأكبر من هذه القيادات ، من بين الإدارات الحكومية فى كثير من الحالات . . . وقد نقلت هذه القيادات — للأسف الشديد — روتين الإدارة الحكومية والأسلوب البيروقراطى إلى القطاع العام . وكان ذلك من عوامل ظهور التعقيدات المكتبية والروتينية التى أصابت بعض جهات القطاع العام وعانت منها ، مما أثر فى كفاية وسرعة تنفيذ بعض مشروعات الخطة ، بل أثر فى بعض الحالات على تكاليفها .

وإذن فلا بد أن تبذل الجهود المستمرة خلال الخطط المقبلة ، لإزالة هذا الوضع والقضاء عليه . . .

وفى رأينا — ودون استباق للتحليل الوارد فى الفصل الثالث — أننا لن نستطيع مواجهة هذه المشكلة ، إلا عن طريق التكوين السياسى القوى لقيادات القطاع العام ، بحيث تكتسب هذه القيادات ثورية سياسية ، وتنظر إلى الأمور بالمفهوم والإدراك السياسى ، وتحس بالمسئولية السياسية بالإضافة إلى خبرتها الفنية والعلمية . . . وذلك يجعلها تحطم قيود الروتين والتعقيدات المكتبية ، وتكون قوة انطلاق للقطاع العام دون شك . . .

وإذا كان عدم استكمال أجهزة القطاع العام قد أثر على الخطة فى كفاية

التنفيذ — وفى سرعة التنفيذ — وبالنسبة لبعض الحالات فى تكاليف التنفيذ ، فإنه بالإضافة إلى هذا كله ، قد فتح الأبواب أمام القطاع الخاص ، وأتاح الفرصة له لكى يقوم بعمليات استغلال فى بعض الميادين .

خامساً — الظواهر الاستغلالية للقطاع الخاص

١— فى كل عملية تنمية ، توجد بعض الاختناقات ، التى ترجع أسبابها إلى عدم توافر سلعة معينة ، مع الطلب التلقائى عليها ، خاصة إذا كانت هذه السلعة متوقفة على عملية استيراد . . . وإما لعدم توفر السلعة فى فترة زمنية معينة .

كما يساعد أيضاً على هذه الاختناقات ما يقوم به المستهلكون أنفسهم من عمليات تخزين السلع .

٢ — إذا لم يكن القطاع العام قد استكمل أجهزته بصورة فعالة ، فإن هذا ، بطبيعة الأمور ، يوقع القطاع العام فى بعض صور القصور ، أو الأخطاء التى تحدث اختناقات هى الأخرى . وبالتالى ترفع من التكاليف . . .

وكلا هذين العاملين قد حدثت لهما أمثلة عديدة خلال الخطة الخمسية الأولى ، فاستغل القطاع الخاص هذه الأمثلة . وانتهز كل فرصة من هذه الفرص ليقوم بعمليات زادت من الاختناقات ورفعت من أسعار السلع ومن تكاليف تنفيذ الخطة فى بعض المشروعات .

ومن أهم الأمثلة على ذلك مثالان :

(ا) التجارة :

كان التجار يختزنون بعض السلع ، ويخلقون حالة النقص فيها ، بحيث تبدو نادرة . . . فى صورة مصطنعة تزيد بالطبع من حدة الاختناقات الموجودة والعادية ، ويستفيدون من ذلك برفع الأسعار . . .

ونظراً لضيق دائرة القطاع العام نسبياً حتى الآن فى قطاع التجارة الداخلية ، فإن القطاع العام لم يستطع أن يتخذ الإجراءات اللازمة لمواجهة هذه العمليات الاستغلالية فى بعض السلع .

(ب) المقاولات :

لجأ جهاز القطاع العام فى المقاولات – بسبب عدم استكمال أجهزته فى البداية ، وبسبب السماح بوجود قطاع خاص للمقاولات إلى جواره – إلى الاستفادة من جهود القطاع الخاص ، بإعطائه عمليات من الباطن . . .

ونتيجة ذلك ظهور أثرين :

١ – استغلال القطاع الخاص لهذا الوضع ، فأخذ فى رفع أسعار العمليات التى يعهد إليه بها ، حتى فى ظل عمليات المناقصات ، إذ كان من السهل أن يتفق معاً مقاولو القطاع الخاص فيما بينهم ، على حدود دنيا لا يتزلون عنها فى أسعار مقاولاتهم – وقد زاد هذا الأسلوب الاستغلالى من أرباح القطاع الخاص فى المقاولات بصورة استغلالية غير مقبولة .

٢ – زيادة تكاليف عمليات التشييد والبناء ، وهى التى تمثل ما بين ٤٠٪ و ٥٠٪ من قيمة استثمارات الخطة الكلية .

وظهر ذلك بوضوح منذ السنة الثالثة للخطة حيث تبين أن تكاليف التشييد زادت بحوالى ٢٥٪ فى تلك السنة عن سنة ١٩٦٠/٥٩ ، وأن النسبة الكبرى من هذه الزيادة تركزت فى عوائد حقوق التملك ، أى فى الأرباح التى تعود على المقاولين .

وقد اتخذت الدولة عندئذ إجراءات لعلاج هذا الوضع ولمنع هذا الاستغلال . . .

ويمكن القول بأن هذه الإجراءات بعد إحكام تنفيذها سوف تستبعد أثر هذا العامل .

ولكن يبقى استغلال القطاع الخاص فى التجارة – هذا الوضع من شأنه لو استمر أن يؤدى إلى ما يأتى :

١ – استمرار ظاهرة الندرة المصطنعة واختفاء كثير من السلع وتداولها فى السوق السوداء .

٢ — وجود تيار مضاد لإعادة التوزيع مما يضعف أثر تحسين عدالة التوزيع الذى تستهدفه الدولة — إذ سيترتب على رفع الأسعار بواسطة التجار زيادة أرباحهم ، مما يقتطع جزءاً من دخل قوى الشعب العاملة لكى يذهب إلى التجار دون مبرر اقتصادى — الأمر الذى يترتب عليه حدوث تركيز فى الدخل لمصلحة هؤلاء التجار — هذا الدخل الزائد :

(ا) إما أنه يوجه لصور من الاستثمار غير تلك التى تحددها الخطة ، وبذلك تنشأ اختلالات فى التوازن لا يمكن التنبؤ بها ، ويفاجأ الاقتصاد القومى بآثارها بين الحين والحين .

(ب) وإما يوجه لبعض صور الاستهلاك فى الكماليات ، فى الوقت الذى نقيد بالضرورة إنتاج واستيراد هذه السلع الكمالية ، فترتفع — مع هذه الظاهرة — أسعارها بشدة ، وتخلق تيار ارتفاع فى الأسعار .

من هنا فإن مواجهة مشكلة التجارة من أهم النواحى التى يجب أن نلتفت إليها فى السنوات المقبلة وعلى ضوء توجيهات الرئيس جمال عبد الناصر الذى نبهنا إليها مراراً فى مؤتمرات وطنية ومناسبات كثيرة فى الفترة الأخيرة . . .

سادساً — العجز فى ميزان المدفوعات

من الظواهر التى صاحبت الخطة الخمسية الأولى العجز الذى حدث فى ميزان المدفوعات والذى بلغ حوالى ٤١٧ مليون جنيه .

فقد نفذنا استثمارات قيمتها ١٥١٣ مليون جنيه .

مولنا منها بالمدخرات المحلية ما قيمته ١٠٩٦ مليون جنيه .

ومولنا منها بالاقتراض من العالم الخارجى ما قيمته ٤١٧ مليون جنيه .

ولا شك أن هذا العجز يمثل عبئاً على الاقتصاد القومى ، ولكن السؤال الهام هنا هو الآتى :

هل كان يمكن حدوث التنمية الاقتصادية بالمعدل الذى حدث بدون هذا العجز ؟

وهل يمثل هذا العجز خطورة على الاقتصاد القومى ؟

وللإجابة عن هذين السؤالين يجب أن نشير إلى ما يأتى :

١ – أنه باستثناء القليل من الدول التى ضغطت استهلاك شعوبها ضغطاً شديداً خلال عملية التنمية – وهو حل استبعدناه لخلق الحافز الثورى للإنتاج ؛ فإن جميع دول العالم التى قامت بعمليات التنمية قد اعتمدت لدرجة ما على العجز الخارجى فى تمويل جزء من استثمارات التنمية اللازمة لها .

حدث ذلك فى الدول التى قامت بعمليات نمو فى القرن التاسع عشر والقرن العشرين – من أهم أمثلتها الولايات المتحدة الأمريكية نفسها حيث استمر ميزان مدفوعاتها فى عجز حتى الحرب العالمية الثانية ، بسبب عمليات التنمية التى حققها اقتصادها ، بعد الحرب العالمية الأولى .

وبعد أن نما الاقتصاد الأمريكى أخذ العجز يتحول إلى فائض استطاع أن يسدد الديون السابقة ، وزاد عليها .

وحدث ذلك أيضاً فى الدول المتقدمة التى تحطمت اقتصادياتها بسبب الحرب العالمية الثانية : فرنسا – إنجلترا – ألمانيا – ودول أوروبية أخرى وهى الدول الأعضاء فى المنظمة الاقتصادية الأوروبية .

وعملية إعادة بناء هذه الاقتصاديات تسير فى الاتجاه نفسه مثل عملية التنمية تماماً . لذلك اعتمدت هذه الدول على العجز مع العالم الخارجى – خصوصاً مع الولايات المتحدة – حتى أعادت بناء اقتصادها .

فليست الجمهورية العربية المتحدة إذن مثلا شاذاً فى تاريخ التنمية وفى إعادة بناء اقتصادها . . .

هكذا فإن أى نظرة إلى قضية العجز فى ميزان المدفوعات ، يجب ألا تنصب على الخيار بين العجز أو عدم العجز ، إنما يجب أن تتركز فى الخيار بين تنمية الاقتصاد القومى لمصلحة الشعب العربى فى مصر أو عدم تنميته . . .

٢ ـ إذا سمحنا بمبدأ إمكان حدوث عجز فى ميزان المدفوعات من أجل تحقيق التنمية ، فليس معنى ذلك أن يكون استخدامه بغير حدود وبدون تحفظات . . . المهم والأساس فى هذه الحدود والتحفظات جميعاً أن يكون استخدامه مقترناً بزيادة الطاقة الإنتاجية للاقتصاد القومى حتى ينمو الإنتاج . . . ويتولد من هذا الإنتاج النامى فى المستقبل فائض تصدير ، يسد العجز . . .

فهل حدث هذا فعلا ؟

الجواب بالقطع : أن الطاقة الإنتاجية زادت بالقدر الذى يسمح فائضها بالتصدير الذى يسد العجز . . .

فمع العجز الذى حدث تم ما يلى :

● زادت مساحة الأرض المستصلحة فى الخطة الأولى بحوالى ٥٣٦ ألف فدان ، تمثل طاقة ستستخدم لزيادة الإنتاج ، ولتحقيق زيادة الصادرات الزراعية جزئياً .

● زادت الطاقة الصناعية فى جميع القطاعات ، مما سيؤتى ثمراته التصديرية المتزايدة بالضرورة خلال سنوات ، ويكفى هنا ذكر البترول والسماد والأسمنت والمنسوجات والغزل . . . إلخ .

هذا فضلا عما توفره هذه الطاقة الصناعية من الاستهلاك المحلى الذى كان يستورد من الخارج ويخصص له جزء من حصيلة النقد الأجنبى ، وسوف تخصص بعدئذ لمواجهة سد العجز وزيادة التصدير . . .

● زادت القدرات الفنية للشعب المصرى فى الوقت نفسه ؛ مما يتيح زيادة صادراته من المعلمين والأطباء والمهندسين وغيرهم من الفنيين إلى الخارج ، وهو ما يدر دخلا بالنقد الأجنبى إلى جانب الاستغناء عن خبرات أجنبية فى بعض النواحى بعد استكمال هذه الخبرات الفنية ، مما يوفر عملات صعبة كانت تدفع لهذه الخبرات الأجنبية .

● زادت كفاية قناة السويس وقدرتها على مرور السفن الضخمة بها ، مما يرفع العائد المتولد منها بالنقد الأجنبي، ومما ييسر استخدام هذا العائد فى سد العجز .

● زادت كفاية قطاع السياحة على اجتذاب واستيعاب أعداد ضخمة من السياح الأجانب والحصول منهم على النقد الأجنبي .

هذه هى الاستخدامات التى ستسمح بمواجهة سد العجز .

وتأتى بعدئذ المدة التى سننتهى خلالها كلية من سد هذا العجز .

وهنا يجب أن نلاحظ ما يأتى :

١ — فى بعض الدول المتقدمة الكبيرة استمرت عملية العجز فى القرن التاسع عشر ما يزيد على ثلاثين سنة حتى انقلب العجز إلى فائض يسد الديون القديمة .

٢ — فى الدول الاقتصادية التى أعادت بناء اقتصادها استمر العجز فى بعضها منذ نهاية الحرب العالمية الثانية حتى عام ١٩٥٦ ، واستمر فى بعضها الآخر حتى أوائل الستينات ، أى ما بين ١١ سنة و ١٥ سنة ، وإذا كان العجز فى هذه الدول قد استمر هذه الفترة ، وهى دول ذات موارد ضخمة وقدرات كبيرة ، فإننا نحاول أن نقضى على تولد العجز تماماً خلال الخطة الثانية ، بحيث تقوم الخطة الثالثة والخطط التالية بالسداد من الفائض ، بسهولة ويسر . . .

ومعنى ذلك أن فترة العجز عندنا سوف تستمر بالإضافة إلى سنوات الخطة الأولى ، سنوات الخطة الثانية كذلك ، وهى فترة ضئيلة جداً بالقياس لما حدث فى الدول المتقدمة المشار إليها .

سابعاً — عدم الاستفادة بمزايا بعض السلع المصرية فى التصدير عند وضع الخطة

إن جزءاً كبيراً من القصور فى التصدير خلال سنوات الخطة وعدم وصوله إلى الدرجة المرجوة ، يرجع إلى أننا عند وضع الخطة سنة ١٩٥٩ لم نخصص صناعات ونركز عليها فى التصدير . . . ولم نضع فى الحسبان ضمن إعداد إطار الخطة إمكانية الاستفادة الكاملة من مزايانا فى إنتاج بعض السلع التى يمكن أن

تخصص مصانع كاملة فيها ، ليكون إنتاجها مقصوراً على التصدير وغزو الأسواق الدولية وهو قادر على ذلك ولا شك ، اعتماداً على المزايا التى تجعلنا فى وضع أحسن من غيرنا بين الدول المنتجة لهذه السلع .

إن وضعنا النسبى من حيث عناصر الإنتاج وتوافر الخبرة العالية يجعلنا أكثر امتيازاً على كثير من دول العالم فى إنتاج المنسوجات القطنية مثلا . . .

وأكبر الدول تقدماً فى الصناعة مثلا شعرت بهذا التفوق الذى نحققه عن جدارة فى إنتاج هذه المنسوجات . . . وأصبحت هذه الدول لا تخشى منافستنا وحسب ، بل إنها اليوم أصبحت ضمن الدول الكثيرة المستوردة لمنسوجاتنا القطنية وللغزل المصرى .

كذلك فإن السماد المصرى من السلع الهامة التى يتزايد الطلب العالمى عليها سنة بعد أخرى ، ولا بد أن نضع فى الحسبان إقامة المصانع التى تكفى الاحتياجات المحلية إلى جانب ضرورة تخصيص مصانع لإنتاج السماد المصرى للتصدير . . .

ونفس القول ينطبق على صناعات كثيرة أخرى كالبترول والأسمنت والسكر والجلود والملابس الجاهزة .

وفى نطاق السلع الزراعية ، كان من الواجب أن نعمل على زيادة صادراتنا من أنواع إضافية للسلع الزراعية ، نصدرها جنباً إلى جنب مع صادراتنا التقليدية من القطن وغيره ؛ وإذا كانت الخطة الخمسية الأولى قد خطت فى هذا المضمار خطوات طيبة ، فنحن فى حاجة إلى خطوات أكبر .

إن إمكانيات كبيرة يمكن أن تفتح أمام صادراتنا من الأرز والخضراوات والفاكهة والزهور والبصل والثوم . . . ولقد واجهت الخطة الخمسية الأولى قصوراً فى هذه الناحية بسبب عدم التنظيم الزراعى والصعوبات التى صادفت عمليات التصدير . . .

إن مناخ بلادنا وموقعنا الجغرافى ، وفترة ظهور كثير من أنواع الخضر والفاكهة والزهور على مدار السنة ، يجعل لنا مميزات نسبية هائلة فى التصدير . . .

ثامناً — المركزية الموروثة من النظام المتخلف المستغل والنقص فى بعض نواحى التخصص الفنى والإدارى

ورثت الثورة من عهود الاستغلال صور المركزية التى كانت تتفشى فى الوزارات والمصالح . . . وآمنت الثورة أن المركزية تتنافى مع روح المجتمع الاشتراكى ، وهويقيم بناءه الاقتصادى والاجتماعى على أسس جديدة وثورية .

وبرغم أنه تم خلال الخطة الخمسية الأولى إصدارقانون الإدارة المحلية ، وحققت أجهزتها نجاحاً ملحوظاً فى تحقيق اللامركزية فى كثير من النواحى ، وبرغم أن قوانين يوليو الثورية قد ضمنت التمثيل الديمقراطى لقوى الشعب العاملة فى المجالس والهيئات والإدارات ، إلا أن مزيداً من النجاح سوف يتحقق لمحو هذه السمة الموروثة من مجتمعات ما قبل الثورة ، وذلك حينما تستكمل التنظيمات الشعبية أجهزتها ، وهى التى تستطيع أن تلمس عن قرب مشكلات المجتمع فى القرى والمدن ، وهى تعيش مع الجماهير هذه المشكلات .

وقد استهدفت القوانين التى صدرت خلال الخطة الخمسية الأولى ، بشأن تنظيم الأجهزة الإدارية فى الحكومة ومؤسسات القطاع العام ، أن تؤدى هذه الأجهزة دورها الطليعى فى البناء الاشتراكى ، وإزالة صور المركزية الموروثة ومحو الامتيازات الطبقية من أى نوع ، حتى تكفل التقدير والتقييم السليم مع الحركة السريعة فى كل عمل يؤدى فى المجتمع وللشعب ، سواء كان إنتاجاً أم خدمات أم إدارة . . .

وكان لزاماً أن يتطور مفهوم الوظيفة العامة بحيث يتلاءم مع قيم المجتمع الاشتراكى وطبيعته وأسلوبه . . .

ولقد ضمنت القوانين التى صدرت فى القطاع العام أو للعاملين فى الدولة أن الوظيفة تقوم اليوم على أساس طبيعة العمل وما يتطلبه من مجهود وخبرة وعلم دون الاعتماد على المعيار الشكلى الذى كان مرتبطاً بالمؤهل وحده .

وذلك أفسح أمام المجيدين وذوى الكفايات الترقى إلى درجات لم يكن فى

مقدورهم أن يصلوا إليها فى الماضى ، كما قضى ذلك على ما كان يحدث عادة من بقاء العاملين فى درجات مجمدة مدداً طويلة . . .

وبذلك أعطت هذه القوانين العاملين مزيداً من المرونة والاستقرار ، يقضى على عوامل القلق والركود التى كانت تحد من إيجابيتهم وكفاياتهم .

وحين بدأنا تنفيذ الخطة الخمسية الأولى — ضماناً لبلادنا أن تستفيد بكل ما لديها من إمكانيات وموارد لتحقيق التنمية الشاملة — لم نكن نملك حينئذ الأجهزة الفنية ولا الخبرة العلمية والإدارية الكافية لتحقيق برامج التخطيط الشامل كفاية وخبرة ، ودراية عملية . . . وكان علينا أن نختار أحد أمرين :

● إما أن ننتظر حتى نتمكن من إعداد وتدريب وتهيئة الأجهزة الفنية الواعية والمدربة على التخطيط الشامل ؛

● وإما أن نبدأ بما لدينا من إمكانيات وأجهزة فنية . ليست على درجة عالية من الكفاءة والكفاية حتى لا نتوقف عن المضى فى التنمية الشاملة ، فإذا أخطأت أو حدث تقصير أصلحنا من أخطائنا مع التقييم المستمر لأعمالنا وخطانا .

وكان واضحنا أن إيجابية التقدم بالتخطيط العلمى الشامل ، برغم ما سيواجهنا من مشاكل وأخطاء ، وما قد يحدث من عثرات خلال تنفيذ الخطة . هى أفضل من سلبية التوقف عند مستوى التخلف أو الانتظار خوفاً من الخطأ .

إن التقدم خلال الخطة الأولى دون تردد أو خوف والمضى بالتجربة والخطأ وبالأعداد القليلة من الخبرات الفنية والإدارية — هو الذى صنع لمجتمعنا اليوم ذخيرة عالية ومتجددة من الخبرة العلمية والكفاية الفنية والأعداد الهائلة من ذوى الدراية فى المجالات المختلفة .

بل إنهم اليوم وبعد سنوات الخطة الأولى يعتبرون بمثابة ذخيرة متجددة وخلايا تتضاعف وتموج بالحياة والأمل ، وتستطيع أن تمد الخطة الثانية وكل تجربة جديدة وخطة قادمة بجميع احتياجاتها من الذخيرة والعلم والفن والدراية .

تاسعاً — بعض نواحي الإسراف فى الإنفاق وعمليات الإنتاج

ليس من شك أن الإسراف ، فى أية صورة وبأى قدر ، يعتبر علة إذا أصابت المجتمع المتطور النامى فإن خطورتها تمتد ولا شك إلى طاقاته وإنتاجه ومدى قدرته على التقدم .

إن العمل الوطنى يحتاج إلى مراجعة أوجه الإنفاق وعاداتنا الاستهلاكية ضماناً لمنع الإسراف الذى لا مبرر له ، سواء حدث هذا الإسراف على المستوى الحكومى أم فى القطاع العام أم على المستوى الفردى الخاص . . . ولقد نبهنا الميثاق إلى هذه الآفة فقال : « إن الإسراف ، حتى وإن لم تتبعه استفادة شخصية هو نوع من الانحراف ، لأنه إهدار لثروة الشعب » التى هى طاقة معركة التطوير .

وعند متابعة وتقييم الخطة كل سنة تبين لنا أن الإسراف له وجهان :

الوجه الأول :

يتميز بالطابع المظهرى وأصحابه يهتمون بالشكل الخارجى أكثر من اهتمامهم بكفايتهم فى الإنتاج .

وبدا ذلك على سبيل المثال فى تكاليف الأبنية والمنشآت وطابع الإسراف الواضح فيها .

وهناك طابع آخر يتمثل فى الحرص من البعض على الحصول على امتيازات عينية يختص بها كبار الأشخاص فى الشركات والمؤسسات والأجهزة الحكومية . وإذا كانت مقاومة هذا النوع من الإسراف قد بدأت بالفعل إلا أنها لم تؤد إلى زيادة ملموسة فى الميزانية لكن النظرة إليها يجب أن تتركز من جانب خطورتها الاجتماعية ، لأنها تشكل نوعاً من الانحراف والروح المظهرية غير المقبولة التى هى عدوة السلوك الاشتراكى .

الوجه الثانى :

ويبدو فى عدم رفع الكفاية الإنتاجية بالقدر المطلوب ، وعدم الاستفادة بالبحث العلمى ، مما يسبب هبوطاً فى نوعية الإنتاج فى بعض الأحيان أو ارتفاع تكاليفه فى أحيان أخرى .

إن الارتفاع بالكفاية الإنتاجية فى ظل الاشتراكية أكثر سهولة منه فى ظل النظام الرأسمالى ، إذا ما أحسنّا الاستفادة من التطور العلمى الحديث ومن الأجهزة العلمية المتخصصة لاستخدام الفن الإنتاجى المتقدم وتوعية العاملين وتدريبهم والارتقاء بمهاراتهم .

كما أن الكفاية الإنتاجية تتوقف - إلى درجة كبيرة - على إتقان العامل لعمله والحرص على وسائل الإنتاج حتى تزداد هذه الكفاية ويزداد بالتالى أجر العاملين دون ارتفاع فى تكاليفه ، والعكس فى ذلك ينتج عنه إسراف خطر فى أجهزة الإنتاج وقيمته . . . ولقد كانت الجوانب العديدة من الحافز الثورى الذى حققته الخطة الأولى للارتفاع بمستوى معيشة العاملين مادياً وثقافياً ومعنوياً وصحياً ، عوامل أساسية من بين نتائجها دون شك الارتقاء بالكفاية الإنتاجية إلى المستوى الذى نتمناه .

وإذا كانت ثورتنا الاشتراكية قد ردت إلى العاملين حقهم فى الأجر العادل وفى التأمينات والمعاشات والحقوق الأساسية التى نص عليها الميثاق فإن مسئولية العاملين فى السنوات القادمة هى العمل على تقليل تكلفة الإنتاج مع الارتفاع بمستواه كمّاً وكيفاً ، حتى يمكن أن يستمر التحسن فى أجورهم ومكافآتهم ويرتفع البناء الاشتراكى شامخاً .

هذا إلى جانب أن الآفاق التى يمكن أن يفتحها التقدم الحديث - بالأسلوب العلمى الصحيح لزيادة الكفاية الإنتاجية - إنما هى آفاق واسعة أوسع من أن يصل إلى مداها التعبير .

الفصل الثالث

الاتحاد الاشتراكى ودوره فى تحقيق خطط التنمية

قبل أن أتناول دور الاتحاد الاشتراكى العربى ،خلال المرحلة القادمة ، فى دفع خطط التنمية وبلوغ أهدافها ، أرى من الأهمية بمكان أن أعرض سريعاً لأهمية العمل السياسى لتحقيق التنمية فى أى مجتمع من المجتمعات، مهما كان مذهبه الاجتماعى ، وأياً كان النظام الاقتصادى الذى يلتزم به . . .

وليس جديداً أن يكون التنظيم الشعبى عندنا — وهو الإطار الشامل لتحالف قوى الشعب العاملة وحركتها — قائداً ومحركاً للحياة اليومية للجماهير من أجل تحقيق غاياتها فى التنمية . . .

وقد يبدو من النظرة السطحية أن الحديث عن التنمية تقتصر جوانبه على النواحى الاقتصادية والشئون الاجتماعية وحسب، وأن قضية التنمية هى مهمة العاملين فى المجالات الاقتصادية فقط . . . لكن الحقيقة أن العمل السياسى كان وما يزال هو القوة الفعالة والمحركة لاندفاع المجتمعات فى طريق التنمية ، والعمل السياسى المنظم هو القادر على تحريك الجماهير وتحديد الطريق لها وتجسيد الهدف أمامها . . .

إن التنظيمات السياسية بأشكالها الكثيرة ، وظواهرها المتباينة . عبر التاريخ كانت وما تزال هى التى تجمع حركة الشعوب دائماً نحو هدف سياسى معين ، وتدافع عن الطريق الذى ترسمه نحوه ، وتحميه من الضعف أو التداعى إلى مسالك أخرى . . . لأن الهدف الذى تضعه التنظيمات السياسية مرتبط بها مصيرياً ومصلحياً . . .

التنمية ودور التنظيمات السياسية فى التاريخ

يؤكد الواقع التاريخى فى وضوح لا يقبل الجدل أن الدول الاستعمارية ما استطاعت أن تحقق التنمية على أرضها إلا عن طريق نزح ثروات الشعوب ، واستنزاف جهد أبنائها . واستغلال كل خير تمنحه هذه الأرض، لمصلحة القوى الرأسمالية وثرائها . . .

لكن . . . هل كانت القوى الاستغلالية والرأسمالية بأفرادها ، قادرة أن تغزو دولاً وقارات بمفردها ؟ . . . وهل كانت تستطيع البقاء عصوراً متتالية ، تنزح ثروات الشعب ، دون أن تكون هناك جيوش معبأة ، وقوية ، قادرة على حمايتها وهى تنهب وتعتصر فى مقدرات الأمم ؟

كأفراد وجماعات لم يكن فى قدرة القوى الاستغلالية أن تمارس هذا الذى فعلته فى دول العالم وشعوبها ، بغير الجيوش والأساطيل والسلاح والقوة الغاصبة .

ومرة أخرى يؤكد الواقع التاريخى أن الشعارات والنعرات السياسية ، اصطنعتها قوى السيطرة هدفاً أمام شعوبها فى القرون الوسطى ، تتغنى بمجد الإمبراطوريات التى لا تغيب عنها الشمس ، وسلطان التيجان وسيادتها على أرجاء الأرض . . .

كانت هذه الأهداف السياسية والدعوة إليها ، بمثابة طاقة الاندفاع للشعوب فى ذلك العصر . . . تعبىء المشاعر والحماس فى الجيوش الأوربية ، لتحارب وتتحمل الحياة والمشقة فى الأدغال والأحراش وفوق رمال الصحراء ، بل أن تشعر بالفخار والاعتزاز وهى تحس أنها تساهم فى تحقيق هذا الأمل السياسى .

والدول التى كانت تمارس مغامراتها فى الاستعمار والسيطرة ، وضعت الأمل أمام جيوشها وشعوبها فى ازدهار الإمبراطوريات واتساع أركانها والإبقاء على أعلامها مرفوعة تسود البحار وتعلو قمم الجبال وتصل إلى خط الاستواء وتمتد حتى القطبين فى الشمال والجنوب . . .

وكانت الرأسمالية وهى المسيطرة على كل الثروة وكل المقادير ، تغذى وتنمى هذه المشاعر ، وتجدد الحوافز وتثير النعرات الطنانة ، وتقود هذا الاندفاع حتى لا تتوقف الجماهير ولا تضعف قوة اندفاعها . . .

وعلى أكتاف الجيوش الغالبة الغازية ، المدفوعة سياسياً بأناشيد الإمبراطوريات

وتحت أعلامها . . . ومن ثروات الشعوب المغلوبة والمستضعفة ، تمت التنمية فى قلاع الاستعمار وقواعده . . .

وحين كانت قوى السيطرة والاستغلال ، تحس وهناً أو ضعفاً فى الاندفاع أو تردداً وتساؤلاً من قوات الاحتلال ، كانت تصطنع الدوافع وتصور هدفاً سياسياً قائماً ، حين تعلن أن شعب الدولة صاحبة الإمبراطوريات ، لا يستطيع أن يعيش بمستواه الذى يحياه أكثر من أيام إذا تخلى عن حدود إمبراطوريته وانحسرت آفاقها المترامية . . .

وبرغم ظهور الأحزاب الكثيرة فى الدول الاستعمارية مع القرن التاسع عشر . وبرغم اختلاف السياسة الداخلية لكل حزب . بسبب التصارع على المصالح الطبقية لكل منها فى المجتمعات الرأسمالية . فإنها جميعاً كانت تلتقى وتتفق معاً على هدف واحد تحرك الجماهير وتدفعها إليه وهى تجسد مجد الإمبراطوريات ومصيرها ومكانتها ، وموقع أعلامها تحت الشمس . . .

ومن ناحية أخرى فإن الثورات الشيوعية . التى حققت التنمية فى بلادها ، تحركت جماهيرياً نحو أمل سياسى وهدف بلورته ونادت به الأحزاب الشيوعية ورسمت الطريق الموصل إليه ، حتى تتمكن من اللحاق بالعالم الآخر فى تطوره وتقدمه وحتى تستطيع أن تحمى مجتمعها من عداوة القوى الأخرى المواجهة على الطرف الآخر من العالم . . . ثم تريد بعد ذلك تحقيق السبق عليها . . .

كانت حركة الجماهير وحماسها وآمالها عملا سياسياً أولا وأخيراً ، أمامه ومن خلفه تنظيمات الأحزاب الشيوعية تقود العمل السياسى وتجدد من طاقات الشعوب وتحمى خطاها . . .

حتى فى المجتمعات الفاشية التى أقامت التنمية على أرضها : كانت التنظيمات السياسية هى التى تقود ، وهى التى تغذى حركة الجماهير اليومية فى الطريق الذى يوصلها إلى أملها السياسى فى « ألمانيا الكبرى وألمانيا فوق الجميع » وغير ذلك مما لا نزال نذكره عن الأهداف السياسية التى رسمتها التنظيمات السياسية الفاشية أمام

الجماهير وجذبت حركتها إليها وقادتها إلى الحرب العالمية الثانية . . .

ونصل إلى ثورات الدول النامية . . . البلاد التى عانت من الاستعمار والاحتلال . . . ولم تتركها قوى السيطرة إلا وهى مثخنة بالجراح ، واهنة القوى قاصرة عن إشباع جماهير شعبها ، لاعتمادها كلية على دول الاستعمار وقوى السيطرة . . .

كانت خلال عصور الاحتلال تحاول أن تغضب أو تثور مطالبة بحقها الشرعى فى الاستقلال واستثمار ثرواتها وجهد أبنائها ، لكنها كانت تواجه القهر العسكرى والخنق الاقتصادى القاتل . . . فتستكين وتستسلم إلى حين . . .

ومنذ بدأت الأعلام الوطنية ترتفع فى عهد الاستقلال السياسى للشعوب التى ظلت تحت نير الاحتلال قروناً طويلة ، أخذت الثورات الواعية فيها من تجارب الماضى ومن عذابه دروساً لحاضرها ومستقبلها . . . وحددت هذه الثورات أملها السياسى فى تدعيم الاستقلال السياسى والحياة الفضلى وإقامة القاعدة الاقتصادية وكلها تتركز فى هدف سياسى عظيم هو التنمية . . .

وعن طريق التنظيمات الشعبية والسياسية ، أخذت هذه الثورات الواعية ترسم الطريق إلى تحقيق التنمية ، فتنظم حركة الجماهير فى طريقها ، وتقود اندفاعها إليها ، مرددة دعاء الحرية الكاملة والخلاص من الاستعمار القديم والحديث ، والسيطرة الأجنبية ، مذكرة شعوبها بمحن الماضى وعذابه ، مصورة الغد المشرق بالأمل والحياة الفضلى ، مؤكدة أنه ما من قوة تحمى الطريق إلى هذه الحياة المرتقبة وتوصل الجماهير إليها ، سوى التنمية التى هى ضرورة حتمية ولازمة للتقدم والتطور . . .

إن التنظيمات السياسية الواعية والقادرة فى الدول النامية ، تستحث حركة الجماهير المنتظمة ، حتى تسابق الزمن وتقطع المسافات الشاسعة بين التخلف والتقدم ، لتصل بالتنمية إلى ما وصلت إليه شعوب أخرى غيرها ، ويتحقق النجاح لهذه التنظيمات السياسية والشعبية إذا أحسنت قيادة الجماهير المتعطشة

إلى الحرية والتقدم والعدل الاجتماعى والحياة الفضلى ، وإذا رسمت لها الطريق واضحاً ، وتصدت لكل خروج عنه أو تهديد لمسيرة شعوبها نحو أملها السياسى الواضح . . .

تلك إذن ظاهرة من ظواهر التاريخ عامة . . .التنمية كانت دائماً هدفاً وأملا سياسيًّا ، قبل أن تكون إجراءات اقتصادية .

والتفسير البسيط لهذه الظاهرة هو أن حركة الإنسان لا تقدر على البناء والتنمية تلقائيًّا ، دون أن تكون عملا منظماً نحو هدف معلوم تسعى إليه بالأمل المتجدد ، وترى فيه مصلحتها ومصيرها ، فتندفع لتشارك فى العمل التاريخى الكبير . . .

وراء مثل هذه المسيرة المنظمة الواعية وأمامها ، يقف التنظيم السياسى الذى يستطيع أن يعبر عن أمل الجماهير ويكشف لها الرؤية ، ويغذى خطى حياتها بقوة الدفع حتى لا تضعف أو تهن أو تتوقف . . .

إن حركة الإنسان إذا أخذت الصورة الرتيبة ، وليس لها من هدف إلا أن يأخذ الإنسان من الحياة ما تجود به عليه ، سرعان ما يصيبها الضعف والملل . . . ويتسرب إلى نفس الإنسان شعور الجمود واللامبالاة والسلبية. . . حينئذ لا يعرف الإنسان قيمة العمل الذى يؤديه وأثره فى المجتمع ، بل يصل به الأمر فى جموده هذا ، أن لا يدرك قيمة نفسه . . .

أما إذا ما أحس الإنسان فى حركته اليومية بهدف سياسى ، يسمو على رتابة الحياة اليومية المملة ، ويفتح أمامه الأمل فى مستقبل أفضل ، وقيمة إنسانية أعلى ، بحيث يرتبط حاضره بهذا المستقبل المشرق، فإن هذا الأمل يعطى قوة متجددة ، تتغلب على الملل والسلبية ، وتجعل لكل حركة أهميتها وقيمتها ، ولكل مجهود مهما كان وزنه وفى أى موقع تحقق ، أثره ووزنه . . . أى أن الهدف السياسى يعطى الحياة الإنسانية والعمل الوطنى ثورية ، والعمل السياسى يتابع

خطاه ويتلمس مشاكله ، ويجعل كل فرد فى المجتمع يشعر بمسئوليته التاريخية فى حركة التغيير الكبرى . . .

وتحضرنى هنا عبارة للرئيس جمال عبد الناصر فى اجتماعه بضباط وجنود المنطقة الشرقية بنادى القوات المسلحة بالإسماعيلية عام ١٩٦٤ ، قال فيها : إن أى إنسان مهما كان عمله يستطيع أن يؤثر وأن يغير فى المجتمع سلباً أو إيجاباً ، ولا يقل تأثير عامل النظافة فى حى من الأحياء عن أحد رؤساء الإدارات . . . ولا يقل تأثير كاتب بسيط أو غفير يحرس منشأة عن رجل له رتبة رسمية أعلى . . . وكلما كان للإنسان هدف لخدمة المجتمع عن طريق عمله وإخلاصه وثوريته وسلوكه ، فإن تأثيره يكون أهم وأكثر إيجابية . . .

إن وضوح الهدف أمام جماهير الشعب أمر لازم ، لكنه لا يكفى وحده لتحقيق أمل المجتمع . . . فإن عمل الجماهير يحتاج إلى التنظيم السياسى الذى يحرك مسيرة الجماهير ويوضح الرؤية أمامها . . . يحتاج إلى الرعاية والتوعية وتجسيد الهدف ، يحتاج إلى القيادة القادرة المخلصة والمؤمنة بالجماهير وأملها . . . وذلك هو الضمان الذى يجعل من حركة الجماهير وحياتها واندفاعها بهذا الأمل ونحوه حركة منتجة واعية منتظمة وليست عشوائية ، تتجنب الدروب والمسالك الفرعية التى لا تصل بها إلا إلى متاهات الفراغ والضياع . . .

إن التنظيم السياسى يحدد للجماهير أقصر السبل لتحقيق الهدف ويقودها إليه . . .

إن التنظيم السياسى القادر يستطيع أن يخلق من العمل اليومى للجماهير فاعلية أكثر إنتاجاً وقيمة يحافظ معها على مواصلة الدفع الثورى . . .

إن التنظيم السياسى القادر الواعى هو الذى يحصن حركة الجماهير من أساليب الخداع بالباطل ، ويتصدى بالحق لما يروجه ويخلقه أعداء الأمل وخصومه .

وكذلك فإن التنظيم السياسى القادر الواعى هو الإطار الذى يكتل القوى الجماهيرية لمجابهة ما قد يبدو من مخاطر أو يظهر من عراقيل ، أو يطرأ من انحرافات ، تؤدى إلى عرقلة خطى الحركة المنتظمة والقوية الساعية إلى هذا الأمل أو تشتتها . . .

وفوق ذلك فإن التنظيم الشعبى هو الذى يستطيع دفع إمكانيات التقدم ثورياً لمصلحة الجماهير وحماية المبادئ التى أرستها القوى العاملة للشعب بعد كفاح طويل .

دور التنظيمات السياسية فى مراحل التطور

مرت التنظيمات السياسية بعد الثورة بمرحلتين رئيسيتين :

الأولى :

مرحلة مواجهة الاستعمار ، وتمتد عبر سنوات معركة التحرير ضد الاحتلال البريطانى .

وفى هذه المرحلة تجمعت كل القوى الوطنية من أجل هذا الهدف السياسى المشترك ، برغم تناقض مصالحها الاقتصادية والاجتماعية بصورة عنيفة . . . وضم هذا التنظيم كل المواطنين ، فجمع فى إطاره الرأسمالية الكبيرة والمستغلة إلى جانب الحرفيين والرأسمالية الوطنية . . . جمع بقايا الإقطاع ممن ظلوا ملاكاً للأراضى الواسعة بعد قانون الإصلاح الزراعى الأول إلى جانب الأجراء وصغار الزراع . . . جمع المثقفين والعمال والجنود فى حشد لمواجهة الاحتلال البريطانى . . .

كان الهدف هو تحرير مصر من احتلال دام خمساً وسبعين سنة . . . وكان كل من هؤلاء ينظر إلى هذا الهدف من زاويته الخاصة . . . العمال والفلاحون والجنود والمثقفون والحرفيون والرأسمالية الوطنية المنتجة ، تنظر إلى هذا الهدف أنه تحرير طريق الثورة الكبرى من عقبة الاستعمار ، ثم الاستمرار فى

الكفاح والثورة لتحقيق مبدأ جديد آخر من المبادئ الستة التى أعلنتها الثورة ، يليها مزيد من الانتصارات حتى تستكمل الثورة أهدافها وتنطلق إلى الآفاق الأرحب . . .

وأما بقايا الإقطاع والسيطرة والرأسمالية الكبرى المستغلة والرجعية فكانت تنظر إلى الثورة أنها ستقف عند حد طرد الإنجليز بعد أن طردت الملك وحددت الملكية الزراعية بمائتى فدان للفرد . . . وكانت تعتقد أن ذلك قصارى ما تستطيع أى ثورة أن تحققه . . . وظنت أنه لو أقدمت الثورة على التنمية والتطور فإن إمكانيات التطور الاقتصادى فى أيديها وملكية الأجهزة الاقتصادية تحت سيطرتها وسوف تكون هى المستفيدة من ذلك بعد طرد أدوات الاستعمار الأجنبى . . .

استمرت هذه المرحلة حتى خرج الإنجليز أول مرة ، وبقيت مستمرة بعد تأميم القناة وبعد حرب السويس . ولكن الشعب وهو يخوض معركة التحرير ضد الاستعمار ، لم تخدعه المظاهر . وحرص طول المعركة أن يعزل عن صفوفه كل الذين ترتبط مصالحهم مع الاستعمار ، وحرص فى الوقت نفسه ألا يدمر الإطار السياسى الذى يضم كل المواطنين .

وتحددت فى حرب السويس القوى العاملة للشعب ، التى تصدت للعدوان وهرعت تحمل السلاح وتحارب فى بورسعيد من بيت إلى بيت وتقف بجوار القوات المسلحة وتتمكن من إجبار الأعداء على الجلاء مرة ثانية فى عام واحد . . .

وبعد الوحدة بدأت القوى الاستعمارية — وهى المندحرة الحاقدة — تنفث سموم الشك وتتحالف معها القوى الرجعية العربية التى وجدت قصورها تهتز وتكاد تتساقط على رءوسها . . . وبعد ثورة العراق أصاب الرجعية والاستعمار هلع من المد العربى ، وتأكد التحالف الرجعى الاستعمارى الذى تربطه مصلحة المصير بين هذه القوى المتحالفة على الاستغلال . . .

ولقد تساقطت على الطريق عناصر لم تقدر عقولها ونفوسها أن تساير حركة التاريخ وتطوره ، وانحرفت عن الطريق عناصر لم يكن من الغريب أن تنحرف وتهوى مع تيارات الانحراف والضياع . . .

إن الشعب المصرى بقيادته الواعية وقدرته الأصيلة أدرك، وهو يبدأ حركة أوسع مدى فى التطوير والبناء ، أن الرأسمالية الوطنية المستغلة تريد أن تحول ناتج الجهد الثورى إلى أرباح لها وبذلك تصل إلى مواقع الاحتكار والسيطرة الاقتصادية من جديد . . . ولذلك كان لا بد من أن يسقط تحالف الرجعية ورأس المال المستغل، وكان لا بد أن ينفسح المجال أمام التحالف الشرعى للقوى العاملة للشعب . . .

وانتهت المرحلة الأولى من مراحل التنظيم السياسى ، وانتهى الدور الذى قام به . . .

الثانية :

مرحلة التحول الاشتراكى والثورة الاجتماعية التى تحققت بقوانين يوليو عامى ٦١ و ٦٣ ، معبرة عن إرادة التغيير الشامل فى مصر .

لقد كان مستحيلا أن يبقى الإطار السياسى الأول ، بعد أن انتقلت ملكية وسائل الإنتاج وهياكله إلى الشعب وسيطر عليها . . .

وكان واضحاً وقاطعاً أن المجتمع الاشتراكى الذى تنتفى منه صور استغلال الإنسان للإنسان وتتحقق فيه العدالة الاجتماعية ، لا يمكن أن يكتمل بناؤه إلا إذا كان العمل السياسى يرتكز على أساسيين :

أولا :

لن يقيم البناء الاشتراكى ، ويسانده ، ويضحى من أجله مخلصاً ، إلا الاشتراكيون . . .

ثانياً :

لا بد أن يقوم التنظيم السياسى الكفء ، الذى يجمع قوى الشعب الحقيقية صاحبة المصلحة فى الاشتراكية ، لتنظيم جهودها ، ويجدد الحوافز الثورية لها ويتحسس مشاكلها واحتياجاتها . . .

ومن هنا كان لا بد من قيام الاتحاد الاشتراكى ، التنظيم الشعبى السياسى المعبر عن تحالف قوى الشعب العاملة ، يجمعها ويوجه حركتها فى كافة المجالات لتحقيق الهدف السياسى ، وهو إقامة المجتمع الاشتراكى . . . مجتمع الكفاية والعدل ، مجتمع الأحرار الذى يكفل تكافؤ الفرص أمام كل أبنائه بالحق لا بالهوى . . .

وإذن . . . فالاتحاد الاشتراكى الذى يضم طليعة النضال العربى ، ويتسلح بالوعى القائم على الاقتناع والإيمان ، ويملك الحركة السريعة والطليقة ووضوح رؤية الأهداف ومتابعتها لا يمكن أن يحبس عمله ودوره فى الجوانب السياسية ويغفل تحقيق الجوانب الاقتصادية والاجتماعية ، فإن هذه الجوانب مترابطة لا يمكن فصمها . . .

دور الاتحاد الاشتراكى السياسى والاقتصادى والاجتماعى

إذا كان الاتحاد الاشتراكى هو التنظيم السياسى الذى يجمع كل الفئات والقوى الممثلة لجماهير الشعب ، فإن هذا المضمون السياسى الظاهر لا يحجب الدور الرئيسى الذى يجب أن يضطلع به الاتحاد الاشتراكى فى تحقيق التقدم الاقتصادى والاجتماعى . . . أى فى نجاح خطط التنمية . . .

وعلى ضوء تقويم الخطة الخمسية الأولى ، والدور الذى يجب أن يقوم به التنظيم السياسى الممثل لقوى الشعب العاملة نستطيع أن نستخلص أربع حقائق هامة :

أولا :

إن التنظيم السياسى طوال مرحلة الخطة الخمسية الأولى لم يحقق كل النجاح فى دوره القيادى الهام فى فترة كنا نمارس فيها أول خطة شاملة ، وندخل ميداناً جديداً فى حياتنا لأول مرة . . .

وهذا الدور يكمن فى توعية الجماهير بمسئوليتها . وإشعارها بالهدف السياسى العظيم، وتحريكها نحوه بالإقناع فى طريق واضح صريح ، وإلقاء الضوء الكاشف على الأمل السياسى الجديد الذى حددته قيادة التغيير الثورى ، وأعلنت أنه « الأمل فى تحرير الإنسان العربى تحريراً لا ظل فيه للاستغلال أو السيطرة ، وقهره كل أسباب التخلف ورواسبه القديمة » .

ثانياً :

لم يتمكن التنظيم السياسى من خلق القيادات الكافية ودفعها إلى الأمام لقيادة الأعمال اللازمة لخطة التنمية الأولى . باكورة الانطلاق فى التنمية الشاملة والطموحة . . .

ولو تمكنا من توفير القيادات الثورية اللازمة لحمل مسئوليات التنمية فى الخطة الأولى لاستطعنا دون عناء وبالفهم السياسى أن نتغلب على صور الروتين الموروثة وقوى التعقيدات الإدارية والمكتبية البغيضة . . .

لقد وضحت هذه الحقيقة فى بعض المشروعات والتحديات والتجارب التى تحققت . . . وكانت رائدة لأن القيادة السياسية كانت على رأس العاملين فى المشروعات ، تديرها بالمفهوم السياسى وبالفكر ، والوعى الناضج ، وتمكنت أن تتغلب على التعقيدات وأن تقهر صور البيروقراطية وتمحوها . . . وعلى سبيل المثال لا الحصر : إدارة قناة السويس ، تنفيذ مشروع السد العالى — — تهجير النوبة — استصلاح الأراضى — مشروع مجارى القاهرة والجيزة . . . إلى آخر هذه المشروعات . . .

ثالثاً :

حين كانت تشرف على التنفيذ بعض العناصر التقليدية لم تتضح الرؤية أمام جماهير العاملين فى بعض القطاعات ، فيما يجب أن تبذل من جهد . بل لقد كانت الإنجازات التى تتحقق لمصلحة هذه الجماهير فى بعض المواقع تبدو غامضة ومبهمة أمامهم ... فى حين استطاعت القيادات السياسية فى مواقع كثيرة أن تعمل بالفهم السياسى ، وتكشف بوضوح عن خطى العمل الثورى وجوانبه ، فكانت الجماهير تندفع بالإيمان وبالإصرار والجهد الصادق والتفاعل الأصيل ، تحقق فى معدلات الخطة أرقاماً قياسية لم تكن فى الحسبان .

رابعاً :

استطاعت الانتهازية فى ظل هذا المناخ السياسى أن تتسلل وتحاول بلبلة الرأى العام وتضخيم المشاكل دون أن تواجه بالتنظيم السياسى الذى يكشف محاولاتها ويجردها ويتصدى لها . . .

ومع أن قوى الانتهازية والرجعية لم تتمكن من النجاح فى بلوغ أهدافها إلا أنها كانت تثير بعض القلق عند القوى الشعبية بسبب محاولات بلبلة الرأى العام حتى فى أفضل وأقوى ما استطعنا تحقيقه من منجزات . . . إن الانتهازية والرجعية كانت تنظر إلى هذه الانتصارات التى تحققها الخطة لقوى الشعب ولخيره ومصلحته فى حقد ، وكانت فى حقدها على التطور الثورى تنسج الوهم فى خيالها ومناها ، وتحاول أن تنفث سموم الشك حتى تقلل من سرعة الاندفاع والتنمية . . .

ويتضح لنا بجلاء من هذه الظواهر التى برزت مع الواقع والتجربة خلال الخطة الخمسية الأولى أن دور الاتحاد الاشتراكى ليس مجرد واجب سياسى ، بل إنه دور سياسى مرتبط بأركان اقتصادية واجتماعية ملتحمة كلها ،

ومتكاملة ، والاتحاد الاشتراكى يقود العمل الهادف والمنظم فى كل نواحى المجتمع الذى يمثله . . .

وإلى جانب ذلك فإنه من ألزم الواجبات فى المرحلة الحالية أن يتلاشى هذا القصور مهما كان جزئياً ،ولا بد أن تزول هذه الظواهر السلبية التى برزت خلال الخطة الخمسية الأولى حتى لا تتكرر فى الخطة الخمسية الثانية . . .

وإذا كان الاتحاد الاشتراكى قد بدأ يتحرك ويتفاعل ويلتحم بالجماهير ويأخذ دور المبادأة فى كثير من الأحداث التى تعترض خطى المجتمع وهو يدعم البناء الاشتراكى فإن الطموح يدفعنا إلى المزيد من الحركة ومن التفاعل والتلاحم مع الجماهير الشعبية وحل مشكلاتها وإيضاح الرؤية أمامها . . .

واستناداً إلى ذلك نستطيع هنا أن نقترح مسئوليات أربعاً ،ولتكن واجبات يلتزم بها الاتحاد الاشتراكى فى مرحلته الحاضرة .

أولا :

يجب أن يعمل الاتحاد الاشتراكى بكل طاقته ، ليغرس فى نفس كل مواطن من أبناء قوى الشعب العاملة صورة واضحة مجسدة للأمل الكبير الذى نسعى كلنا لتحقيقه . . . هذا الأمل هو رفاهية الإنسان العربى وتحريره من كل قيود التخلف المادى والمعنوى وإزالة كل رواسب الاستغلال وصوره لإقامة العلاقات الاجتماعية السليمة .

ثانياً :

يجب أن يدرك كل مواطن عن طريق الاتحاد الاشتراكى أن هذا الأمل لا يمكن أن يتحقق بالأمانى ولا بالكلام الأجوف ولا بإغراق الجماهير فى الأحلام العريضة ، ولا بترديد التعقيدات الفلسفية السياسية التى تسبب الضياع الفكرى عند الجماهير . . . لكن الأمل العزيز يتحقق بالجهد المخلص الخلاق لدفع عجلة الإنتاج والتنمية . . .

ولقد أوضح لنا الميثاق هذا بجلاء :

« إن الإنسان العربى قد استعاد حقه فى صنع حياته بالثورة . . . »

« وإن الإنسان العربى سوف يقرر بنفسه مصير أمته على الحقول الخصبة ، وفى المصانع الضخمة ، ومن فوق السدود العالية ، وبالطاقة الهائلة المتفجرة بالقوى المحركة » .

« إن معركة الإنتاج هى التحدى الحقيقى ، الذى سوف يثبت فيه الإنسان العربى مكانه الذى يستحقه تحت الشمس . . .

إن الإنتاج هو المقياس الحقيقى للقوة الذاتية العربية ، تعويضاً عن التخلف واندفاعاً للتقدم ، ومقدرة على مجابهة جميع الصعاب والمؤامرات والأعداء وقهرهم جميعاً وتحقيق النصر فوق شراذمهم المندحرة » .

فبدون الإنتاج إذن لن تتحقق رفاهية الإنسان العربى وتحريره ، لأن الإنتاج وحده هو العنصر الأساسى لإمكان الوصول إلى هذا الهدف . . . وبقدر قيمة الإنتاج ومستواه ، بقدر ما نصل إلى مستوى يعادله من الرفاهية . . .

وترتبط بذلك أيضاً عدالة التوزيع . . . فإذا كنا قد قطعنا شوطاً كبيراً فى طريق عدالة التوزيع فإن علينا — ونحن نبدأ مرحلة جديدة من مواقع أكثر صلابة وقدرة — أن نحقق قسطاً أكبر ونقطع مسافة أوسع فى هذا المجال . . .

تلك المهمة الكبرى لا يمكن تحقيقها فى المستقبل بدون زيادة الإنتاج والارتقاء بمستواه . . .

فالأمل السياسى الكبير إذن ، والهدف السياسى الواضح المشرق ، مرتبط كل الارتباط بنجاحنا فى معركة الانتاج .

ثالثاً :

يجب أن يكون تنظيم حركة الجماهير فى الطريق الذى يؤدى إلى هذا الهدف العزيز . . . عن طريق دفع هذه الحركة باستمرار وتجديد طاقات الشعب

القادرة والخلاقة فى ظل هذا الهدف مع تدعيم إيمانها بأبعاد هذه المعركة حتى تكون جماهير الشعب حامية للإنتاج ، وراعية له، حريصة عليه ، تعطيه كل جهدها وإخلاصها . . . وتؤمن عن يقين أنه أملها ومنبع سعادتها وحياتها الفضلى . . .

رابعاً :

بقدر ما تتمكن التنظيمات السياسية على كافة مستوياتها من تحقيق هذه المسئوليات وبقدر ما تلتحم بالجماهير . . . تنظمها وتحركها إلى هذا الهدف وتسلحها بهذا الوعى ، بقدر ما تكون التنظيمات السياسية قد أثبتت وجودها وحققت دورها السياسى والاقتصادى والاجتماعى . . .

المبادئ التى تقوم عليها هذه المسئوليات

١ — إن نجاح الاتحاد الاشتراكى فى تحقيق مسئولياته والقيام بدوره رهن بالوصول إلى كل مركز من مراكز الإنتاج عن طريق تنظيماته وجماعاته النشيطة القادرة . . . إلى المصنع — والحقل — إلى المدرسة — والمستشفى . . . إلى كل تجمع جماهيرى على أرض الوطن . . .

٢ — إن التنظيمات المختلفة فى كل وحدة وكل مركز من هذه المراكز يجب أن تدرك أن مهمتها الحقيقية هى تنسيق حركتها معاً فى سبيل زيادة الإنتاج . . .

ومهما كانت الاختلافات فى وجهات النظر ، بين أعضاء هذه التنظيمات كأفراد ، فلا يجوز مطلقاً أن يكون ذلك عاملا معرقلا للإنتاج أو مضعفاً لقوة ازدياده ونموه واندفاعه . . .

٣ — إن كثيراً من الجهود التقليدية لبعض التشكيلات — كالنقابات العمالية والاتحادات والهيئات مثلا لا تتصدر مهمتها الأساسية فى المجتمع الاشتراكى . . . إن بعضها ما يزال يمارس دوراً لا وجود له مثل دورها القديم فى حماية مصالح العمال . والثورة الاشتراكية كلها تحمى مصالحهم ... وإن دور هذه التشكيلات المهنية لا بد أن يتطور لخدمة الإنتاج ومضاعفته حتى يعود بالخير على العاملين .

٤ — إن الخطط الكلية للصناعة فى أى مصنع ،أو للزراعة فى أى قرية، لا بد أن تترجم بواسطة المشرفين والعاملين أنفسهم إلى خطط جزئية على مستوى كل مجموعة منهم ، وأن يتابع تنفيذها العاملون أنفسهم . . . العاملون المرتبطون بالاتحاد الاشتراكى المؤمنون به و بتحالف قوى الشعب العاملة وأهدافها .

٥ — إن التغلب الثورى على قوى الروتين والتعقيد الإدارى هى خطوة جوهرية لتحقيق التقدم ، ولتخليص مجتمعنا من عوامل ورواسب عاقت إلى حد ما تحقيق أكثر مما حققنا فى الخطة الأولى ، ولن يتم التغلب الثورى على هذه الظواهر والرواسب إلا عن طريق الحركة المدفوعة بالأمل السياسى . . .

٦ — إن هدفاً أساسياً من أهداف نشاطنا كله ، يجب أن يتبلور فى رفع إنتاجية العامل لأن ذلك هو وحده الطريق لجعله جديراً بتحمل مسئولياته و بشرف الانتماء إلى مجتمع الإنسان العربى الجديد ، الإنسان الذى يجتاز المسافة الشاسعة من عهد إقطاعى رأسمالى متخلف فرض عليه أن يعيش حياة القرون الوسطى ، الإنسان الذى استطاع أن يعبر بقدرة وقوة وكفاءة مراحل التطور إلى عصر الإنتاج والتنمية وعهد الذرة والتقدم العلمى .

إن ذلك يتطلب أيضاً من العاملين وضع خطط لأنفسهم لكى تزيد إنتاجيتهم وأن يسألوا أنفسهم — قبل أية مساءلة من غيرهم — عن مدى نجاحهم أو قصورهم فى تحقيق هذه الزيادة .

٧ — إن الحافز الثورى لزيادة الإنتاج الذى أعطى دون طلب أو إلحاح وبضمير الواجب الإنسانى والوطنى ، خلال الخطة الأولى،كان قوياً وكافياً ، وزيادة الاستهلاك فى المرحلة القادمة لا بد أن تسير ببطء وتوازن ، لكى تتولد المدخرات القوية والمتزايدة ، الكافية لتمويل الخطة ، حتى يقل اعتمادنا تدريجياً وفى أسرع وقت ممكن على الاقتراض من الخارج . . .

ومن هنا تأتى مهمة أساسية جديدة فى الاتحاد الاشتراكى ، عن طريق تنظيماته فى إقناع أبناء الشعب بالإقدام على المدخرات الاختيارية الفردية والجماعية ،

بحيث تجمع وتضاف إلى المدخرات المنظمة التى تجمعها المنظمات الحكومية التنفيذية . . .

ولا شك أن أقوى صور هذه المدخرات وأبسطها :

(ا) الصور المختلفة من التأمين .

(ب) الادخار فى صناديق خاصة توضع بعد ذلك فى صناديق التوفير . . .
وهنا لا بد أن توضح القيادات الشعبية الفائدة المزدوجة التى تعود على الفرد المدخر : فائدة نقدية على مدخراته — فائدة الإقلال من تزايد نسبة الاستهلاك — وفائدة زيادة استثمارات الدولة .

٨ — إن المناقشة المستمرة فى تنظيمات الاتحاد الاشتراكى يجب أن تعطى تحقيق هذه الأهداف اهتماماً زائداً طبقاً للخطط الجزئية التى توضع فى كل مصنع وفى كل قرية وفى كل مدرسة وفى كل وحدة إنتاج أو خدمات . . .

٩ — نجاح هذا سوف يدعم خطى عدالة التوزيع حتى تقطع مدى أبعد مما قطعت ، وبالتالى ستزيد من قوة انتقال السلطة الاقتصادية لقوى الشعب العاملة وتدعيم جهدها ، وبالتالى ستزيد من قوة البناء الاشتراكى الذى نقيمه بالحق والعدل فى مجتمعنا .

١٠ — إن كل ذلك يجب أن يتحرر من العقليات الإدارية الروتينية . . . ويجب أن يتخلص من السلبية واللامبالاة ، بل يلزم أن يتم بعقلية سياسية ، تقدر شرف الأمل المنشود وشرف النضال من أجله ، وشرف تحقيقه كاملا .

المضمون الاقتصادى

للعمل السياسى خلال المرحلة القادمة

أشرت مجرد إشارة إلى اتجاهين من الاتجاهات العشرة السابقة فى محاولة لتحديد الواجبات التى يلزم أن تتركز عليها مسئوليات الاتحاد الاشتراكى العربى ، خلال المرحلة القادمة ، أداء لدوره السياسى فى تحقيق المضمون الاقتصادى ، وضماناً لنجاح خطط التنمية المقبلة . . .

والاتجاهان هما « العمل على زيادة المدخرات » ، « وضرورة العمل على رفع الكفاءة الإنتاجية » . . . ويجدر بنا الآن أن نتعرض لهذين الموضوعين بشىء من التفصيل ، نظراً لأهميتهما البالغة فى إنجاح خطط التنمية المقبلة ، ولأن كلا من هاتين القضيتين تمس حياة كل فرد من أبناء قوى الشعب العاملة ، ويجب على كل مواطن يعمل فى أى مجال أن يشارك فى تحقيق أهدافهما :

أولا – زيادة المدخرات ضرورة حتمية وفائدة مزدوجة

أصبح من البديهيات فى تفكيرنا أن زيادة المدخرات عنصر حتمى لا غنى عنه لإنجاح خطط التنمية ، وتحقيق التطور فى أى بلد من بلاد العالم ، وخاصة بالنسبة لمجتمع نام يستهدف تحقيق آمال طموحة من أجل الاندفاع بخطى التقدم . . .

ولست أريد هنا أن أعيد ترديد هذه البديهة وحسب ، لكننى أجد من الأهمية بمكان أن أعرض تحليلا مبسطاً لشرح كل جوانب هذه البديهة ، حتى تتضح لدينا حتمية هذا الواجب وضرورته كمسئولية من مسئوليات الاتحاد الاشتراكى ، وحتى تزيد الأجهزة الشعبية من توضيح الرؤية أمام الجماهير فى شرح ومناقشة هذه القضية التى لم تكن بذات أهمية فى المجتمع الرأسمالى السابق ، لكنها ضرورة لازمة فى مجتمعنا الاشتراكى وخاصة فى المرحلة القادمة . . .

ولقد أوضح الرئيس جمال عبد الناصر ، فى كل كلماته إلينا ، القضايا التى يجب أن نضعها دائماً نصب أعيننا فى خطى عملنا الوطنى ، لتحقيق النمو والتقدم . . .

وإذا ما استعرضنا كلمات السيد الرئيس وبياناته نستطيع أن نستخلص منها أربعاً من أهم الجوانب فى قضية التنمية :

١ ــ أن اندفاعنا لزيادة الإنتاج ، يجب أن يكون بمعدلات مرتفعة ، ولا بد أن تتعدى كثيراً معدلات تزايد السكان ومعدلات الزيادة فى الاستهلاك والخدمات وغيرها من أبواب الإنفاق التى تتم بدون عائد ، حتى نضمن فائضاً يعود فى دورته الصحيحة ، ليساهم من جديد فى زيادة الاستثمارات وتحقيق الارتفاع المستمر فى الإنتاج ، لكى نتمكن من مضاعفة الدخل القومى ونضمن استمرار التحسن الحقيقى فى مستوى معيشة أبناء الشعب . . .

٢ ــ أن زيادة الدخل القومى ، بما يتناسب مع خطط التنمية الطموحة التى التزم مجتمعنا بها ، لا يمكن أن تتحقق إلا باستثمارات ضخمة تستخدم فى إقامة مصانع جديدة وتستصلح أراضى جديدة، وتقيم محطات للقوى وسدوداً للرى وتساهم فى إنشاء وحدات للخدمات من مدارس ومستشفيات . . . إلخ، بحيث تتزايد دائماً فى مجتمعنا وحدات الإنتاج والعمل والحياة الكريمة . . .

٣ ــ أن هذه الاستثمارات الضخمة يجب أن تعتمد أساساً على المدخرات المحلية بنفس القدر من الضخامة . . .

٤ ــ فى بداية التنمية نستطيع الاقتراض من الخارج لسد عجز المدخرات المحلية عن مواجهة برامج التنمية ، كما حدث فى الدول الأخرى التى حققت التنمية والتقدم . . . لكن هذا الاقتراض من الخارج لا بد أن يكون له بالضرورة حدود . . .

لقد لجأنا إلى الاقتراض من الخارج فى فترة التحول وإرساء قاعدة البناء ودفع عجلة التقدم وخلال مرحلة التغيير الأساسى للعلاقات الاقتصادية فى

المجتمع ، إلى أن يتم انتشال الملايين ممن فرضت عليهم النظم القديمة حياة الفاقة والحرمان ، ليصبحوا فى المجتمع الاشتراكى على مستوى كريم من الحياة ، وأمامهم مجال للعمل والرزق الحلال المتزايد . . .ولكن يجب أن تتضح فى أذهان الجماهير عن طريق أجهزة الاتحاد الاشتراكى الضرورة الواجبة لتزايد الادخار المحلى ، حتى تستعيض به عن الاقتراض من الخارج . . . كما يجب أن تدرك القوى العاملة للشعب — وقد تحقق لها الحافز الثورى مع بداية التنمية — أن هذه المدخرات لمصلحة المواطن الفرد قبل أن تكون لمصلحة المجتمع . . . علماً بأن ما نقترضه من الخارج فى الاستثمار ليس فى حقيقته إلا مدخرات غيرنا من أبناء الدول الأجنبية الذين يقبلون على الادخار حتى يعود عليهم بالربح المزدوج وعلى أوطانهم . . .

إن المدخرات فى المجتمع الرأسمالى السابق كانت كلها من قبل الإقطاعيين والرأسماليين المستغلين . . . وكان ذلك أمراً طبيعياً لسببين :

(ا) أن المواطن العادى لم يكن يملك ما يسد به رمقه ، وبالتالى لم يكن يملك ما يدخره . . .

(ب) أن المصلحة فى المدخرات كانت كلها تعود على طبقة الرأسمالية المستغلة التى كانت تسيطر على المجتمع ، وتستثمر هذه المدخرات لمصلحة هذه الطبقة وحدها . . .

أما اليوم فإن التحول الاشتراكى لم يكن لمصلحة الإقطاع ولا رأس المال المستغل، ولم يكن لمصلحة طبقة ،لكنه تم بالثورة لمصلحة قوى الشعب العاملة وحدها . . .

وبعد أن تمت فترة توفير الحافز الثورى ، وأصبح لكل فرد فى المجتمع حقه العادل من الدخل القومى ، أصبح الادخار المحلى النابع من قوى الشعب العاملة واجباً ولازماً لمصلحة هذه القوى ولضمان استمرار الارتفاع بمستوى معيشتها . . .

وانطلاقاً مما أوضحه لنا الرئيس جمال عبد الناصر — وهو يشرح لنا فضائل الادخار المحلى وضرورة زيادته — أود أن أجيب عن سؤالين لا بد أنهما يوجهان إلى قيادات الأجهزة الشعبية وهى تمارس مهمتها السياسية لتحقيق هذا المضمون الاقتصادى . . . ولقد وجه إلى هذان السؤالان فى ندوات ولقاءات كثيرة تمت مع الشباب الاشتراكى ومع القيادات الشعبية المختلفة . . .

الأول :

ماذا يحدث لو لم تزد المدخرات المحلية بالقدر المطلوب ؟

الثانى :

ما هى الوسائل التى يجب اتباعها والدعوة إليها ، حتى نحقق زيادة مدخراتنا المحلية ؟

نتائج عدم زيادة المدخرات المحلية

إذا استمر ضعف المدخرات المحلية فإنه لا بد أن تظهر فى العمل الوطنى هذه المضاعفات والظواهر :

١ — إما أن نستمر فى تنفيذ الاستثمارات الكبيرة ، لمواصلة تحقيق التقدم الذى نسعى إليه ، برغم قصور المدخرات المحلية عن مواجهة حاجة هذه الاستثمارات . . . وفى هذه الحالة ، يتعين علينا أن نستمر فى الالتجاء إلى الخارج ، ونضاعف ما نقترض منه ، لنغطى به استمرار عجز مدخراتنا المحلية . . .

وإذا ما استمر هذا التيار فترة طويلة ، فنتيجة ذلك هو تزايد الديون التى نقترضها من الخارج ، وهذا يضعنا أمام مشكلتين :

(ا) تزايد عبء سداد هذه الديون وفوائدها المتراكمة إذا لم ترتفع نسبة مدخراتنا لسداد الديون السابقة شيئاً فشيئاً ، حتى تتلاشى . . .

(ب) ضعف قدرتنا على الاقتراض من الخارج كلما ازدادت هذه القروض الخارجية نتيجة لضعف مدخراتنا المحلية . . .

والذين لا يواجهون استثماراتهم المتزايدة فى التنمية ، عن طريق المدخرات المحلية المتزايدة ، يصلون لا محالة إلى نقطة يصبح عندها الاقتراض من الخارج أمراً عسيراً . . . ويصبح عبء هذه القروض وأرباحها مرهقاً مما يضطرهم إلى التوقف عن الاقتراض وكذلك التوقف عن التنمية أو التقليل منها . . .

وحين نتحدث عن هذه المضاعفات وحلولها ، لا نعنى بذلك إلا المجتمعات التى تريد المحافظة على استقلالها السياسى والاقتصادى ، أما المجتمعات التى تربط نفسها ومصيرها بقيود سياسية واقتصادية ، وتقبل أن تضع شعوبها فى سجون الأحلاف والتكتلات والقواعد العسكرية نظير هبات ومنح تعطى منة وحسنة من الدول الاستعمارية ، فهذا ليس موضع استعراضنا هنا . . .

إننا نقصد المجتمعات التى تتمتع بالاستقلال السياسى والاقتصادى وتعمل على التنمية وتتعاون مع الدول الأخرى على أساس من الاحترام المتبادل والمنفعة المشتركة والتعامل الاقتصادى السليم . . .

٢ — إذا لم نستطع التوسع فى الاقتراض الخارجى والاستمرار فيه ، نتيجة لعدم زيادة مدخراتنا المحلية . . . وإذا وصلنا إلى الدرجة التى يصعب فيها الحصول على قروض جديدة . . . فعنى ذلك أننا نضطر اضطراراً إلى التقليل من حجم الاستثمارات التى التزمنا بها لتحقيق خطط التنمية الطموحة . . . وبالتالى فإننا لن نتمكن من توفير التقدم الذى وضعناه نصب أعيننا أملاً وضرورة للارتفاع المستمر بمستوى الحياة لجموع الشعب . . .

وقد تزيد هذه المعادلة الاقتصادية وضوحاً إذا ما افترضنا بالأرقام مثالا لتطورات هذه المضاعفات . . .

إذا لم تصل مدخراتنا المحلية إلا إلى ٣٠٠ مليون جنيه مثلا .

وكان علينا حسب خطة التنمية أن نستثمر ما قيمته ٥٠٠ مليون جنيه ضماناً لاستمرار تزايد الدخل القومى بالمعدل المرتفع . . .

وإذا لم نستطع الاقتراض من الخارج . . . أو تراكمت الديون وأرباحها دون زيادة المدخرات التى تساهم فى سدادها تدريجياً . . .

فمعنى ذلك أننا لن نستطيع أن نستثمر إلا بقدر المدخرات المحلية التى تبلغ ٣٠٠ مليون جنيه فقط . . .

ونتيجة لذلك أننا لن نقطع من شوط التقدم والتنمية إلا ٣٠٠/٥٠٠ أى ثلاثة أخماس ما كان مقرراً ، بدلا من الشوط كله الذى كان يضمن زيادة مستمرة فى مستوى المعيشة إلى جانب مواجهة زيادة عدد السكان المستمرة . . .

وهذه النسبة المحدودة لا تلبث بالطبع أن تضيع كل آثارها بسبب زيادة عدد السكان . . .

ومما لا شك فيه أن الالتجاء إلى الاقتراض من الخارج ، لتمويل جزء من الاستثمارات فى بداية التنمية ، هو أمر سليم ومقبول ، كما سبق أن أوضحت قياساً على تجربة غيرنا من الدول الأخرى ، بسبب ضعف المدخرات قبل تحقيق التطور الثورى ، واعتماد حصيلة المدخرات السابقة على من كانوا يملكون السيطرة والسلطة والأرض وحدهم فى مجتمع متخلف . . . ولكن مع دفعة التنمية ودورتها ، يجب أن نقلل تدريجياً من الاعتماد على الاقتراض الخارجى حتى نستطيع أن نحتفظ بثلاث نواح جوهرية نحرص عليها :

الأولى :

نتجنب ازدياد الديون التى نقترضها ، حتى لا تشكل عبئاً على الاقتصاد القومى فتضعف قدرتنا على سداد هذه الديون فى يسر .

الثانية :

تأكيد وصيانة الاستقلال الاقتصادى والسياسى . . . وهذا الاستقلال دونه الحياة . . . ونحرص على ألا يتعرض لأية ضغوط مهما كانت .

الثالثة :

أن زيادة المدخرات المحلية تساعد على تثبيت الأسعار واستقرارها والإقلال من الاندفاع فى التيار الاستهلاكى . . . وكل منا يعلم أن الاندفاع فى تيار الاستهلاك يؤدى بالتالى إلى ارتفاع مصطنع فى الأسعار يدفع ثمنه الشعب نفسه ، للذين يستغلون وجود هذا الاندفاع من المستهلك لرفع السعر عن المقرر له . . .

من هذا كله نصل إلى نتيجة هامة ، هى أن الشعب هو صاحب المصلحة الأولى والأخيرة فى زيادة المدخرات المحلية زيادة مطردة فى المرحلة القادمة . . . وذلك هو السبيل الذى يؤدى بنا إلى تحقيق التنمية بالمستوى الذى ننشده ، وتحقيق زيادة مستمرة فى الدخل القومى تضمن لنا رفع مستوى المعيشة لأبناء الشعب . . .

كذلك فإن زيادة المدخرات المحلية تساهم مساهمة إيجابية فى تأكيد وتثبيت استقلالنا الاقتصادى والسياسى ، وحمايتهما من التعرض لأى هزات أو ضغوط ، وخاصة فى مواجهة الظروف الدولية الراهنة والتيارات التى تنتاب عالمنا المعاصر . . .

إن هذه النتيجة قد دفعت رجال الاقتصاد الذين يضعون تقييماً لأهمية الادخار بالنسبة للمجتمعات النامية ، أن يرتفعوا بقيمته إلى مستوى « الفضائل الخلقية » حيث يجمعون على وصف الادخار فى هذه المجتمعات النامية بأنه « فضيلة » تعود بالسعادة على المجتمع النامى فى حاضره ومستقبله . . . كما تعود على الفرد المدخر بالخير والفائدة المزدوجة ، حينما يشارك فى الحد من الاستهلاك المسرف ، ويحفظ لنفسه ولأولاده ما يعينهم على ظروف الحياة المختلفة وحاجاتها . . . إلى جانب ما يستفيده الفرد من أرباح لكل ما يدخر . . .

والادخار فوق ذلك يساهم — مهما بلغ حجمه — فى بناء التطور ، ونجاح التنمية وحماية السلامة الاقتصادية للاستقلال الوطنى . . .

وإذا كانت هذه الدعوة تلقى فى الدول النامية الأخرى استجابة من أبناء شعوبها — برغم أنها لم تستكمل بعد التطور الاجتماعى والاقتصادى الثورى ولم تحقق ما حققناه عندنا من حافز ثورى ملموس — فإننا فى مجتمعنا لا بد أن نكون أكثر استجابة وأكثر إيماناً بهذه الفضيلة . . . فلقد حققنا التحول الاشتراكى العظيم ، وأرسينا العلاقات الاجتماعية والاقتصادية الإنسانية والعادلة فى مجتمعنا الاشتراكى . . .

ولا شك أن « الحافز الثورى » الذى فرضته الثورة المصرية على نفسها ، وأنجزته حقًّا وعدلا لقوى الشعب العاملة مع بداية التنمية ، قد خلق تحسناً ملموساً فى المستوى المعيشى لفئات الشعب المختلفة ... ولا شك أن القوى العاملة للشعب أصبحت تؤمن بهذا الواقع المادى وتدرك أن النظام الاقتصادى قد تغير بالفعل لمصلحتها ،ويجب عليها أن تندفع فى زيادة الإنتاج لتزيد من مستوى معيشتها ، وتعرف أهمية زيادة الادخار كفضيلة خلقية ، ويجب أن تؤكد وجودها بعد أن بدأت عجلة التنمية ، وتحقق الحافز الثورى فى المجتمع .

وسائل زيادة المدخرات المحلية

هناك صورتان من صور الادخار المحلى . . .

الأولى — المدخرات المنظمة

وهى تتولد فى نطاق الأنظمة الادخارية المقررة والملزمة ؛ وأهم هذه المدخرات المنظمة :

(ا) حصيلة الفائض من أرباح المشروعات الإنتاجية وخاصة فى شركات القطاع العام .

(ب) الزيادة التى قد تتوافر من الضرائب التى تجمعها الدولة بعد

المصروفات التى تنفقها على ميزانية الخدمات وأبواب الإنفاق التى تتم بدون عائد .

الثانية ـ المدخرات غير المنظمة

وهى تتولد بغير الأنظمة الملزمة والمقررة . . . وتتم خارج نطاق المنظمات الاقتصادية التقليدية .

وأهم هذه المدخرات ما يدخره الأفراد ، أو تتم بواسطة القطاع العائلى كما يطلق عليها رجال الاقتصاد والتخطيط . . .

وهنا . . . لا بد أن نقيم حصيلة المدخرات المحلية خلال تجربة الخطة الخمسية الأولى وسنجد أن معدل الادخار بالنسبة للدخل القومى زاد من حوالى ١٢٪ إلى حوالى ١٥٪ فقط لكنه لم يتجاوز هذه النسبة . . .

وأمام هذه الحقيقة يجب أن ندرك بجلاء لا يحتمل الشك أن نجاح خطط التنمية الحالية والقادمة كلها يحتم علينا أن نرتفع بهذه النسبة إلى ٢٠٪ على الأقل . . . إن دولا عديدة ـ رغم أن شعوبها لا تتمتع بخير الإنتاج والدخل القومى ، بقدر ما تستمتع فيها بالخير كله قلة من أصحاب الاحتكارات ورءوس الأموال المستغلة ـ هذه الدول وصلت نسبة المدخرات غير المنظمة فيها إلى أكثر من ٣٠٪ من قيمة الدخل القومى . . . إن أبناء هذه الدول تعمقت لديهم فضيلة الادخار وفوائدها منذ الصغر ، وتمكنت الأجهزة السياسية والثقافية المختلفة أن تخلق لدى هذه الشعوب الوعى الادخارى وتنميه وتعمقه . . .

وبدون الدخول فى أية تعقيدات فنية أو تفصيلات اقتصادية فإنه من الممكن بلوغ هذا المستوى المطلوب للمدخرات الوطنية بالوسائل التالية :

المدخرات المنظمة :

١ ـ إن الارتفاع الذى حققته الخطة الأولى من المدخرات المنظمة ، جاء معظمه من حصيلة التأمينات المنظمة المختلفة . . . إلا أن الأبواب الكثيرة مازالت

مفتوحة لزيادة هذه المدخرات المنظمة بشكل أقوى وأوسع عن طريق مزيد من التأمينات الجديدة . . . إن هناك قطاعات بأسرها من أبناء الشعب، لم تمتد بعد إليها أنظمة الحصانة الاجتماعية عن طريق التأمينات ، كحق من حقوق القوى العاملة للشعب . . .

إن أبناء القطاع الريفى مثلا من الفلاحين وصغار الملاك والعمال الزراعيين ما زالوا يعيشون يومهم ولا يجدون أى تحصين لغدهم بضمان جدى أو حقيقى لمستقبلهم ، أو لفترات شيخوختهم ومفاجآت المرض . . .

إن هذه الصورة الاجتماعية يجب أن تتبدد فى ظل نظام اشتراكى يقوم بكفالة الطمأنينة لكل فرد على يومه وغده ، فى صحته ومرضه ، فى شبابه ، وشيخوخته ، وذلك لا يتأتى إلا عن طريق امتداد نظام التأمينات الاجتماعية لمثل هذه القطاعات . . .

إن توعية أبناء القطاع الريفى بحقهم فى هذا الامتياز ، وما يكفل لهم من أمن ، سوف تجد ولا شك استجابة سليمة لزيادة المدخرات وتنظيم هذه التأمينات الاجتماعية . . .

ويمكن أن تشكل هذه المدخرات فى النهاية مورداً من أهم موارد زيادة الاستثمارات عن طريق زيادة حصيلة المدخرات المحلية . . .

ولقد حرصت فى لقاءاتى العديدة بالقيادات والقواعد من أبناء القطاع الريفى والحرفيين والمهنيين ، أن أتلمس الأسباب التى تجعل الكثير منهم يحجمون عن تطبيق هذه الصورة من نظم التأمينات الاجتماعية ، مع أنها كسب للعاملين ، وفوز كبير بالنسبة للقوى العاملة فى مجتمعات أخرى ، وهى امتياز تحقق بالنسبة لبعض القطاعات فى مجتمعنا . . . فكان هناك شبه إجماع فى الإجابات التى سمعتها على وجود صعوبات فى عمليات التنفيذ . . . وقيل لى ان تطبيق نظام التأمينات الاجتماعية على قطاع الفلاحين والعمال الزراعيين

مثلا ، يحتاج من كل منهم إلى جهد ووقت... كما أنها تحتاج من الأجهزة التنفيذية إلى إمكانيات أكثر للتسجيل والتحصيل . . .

وبرغم التسليم بهذه الصعوبات يجب ألاّ نواجهها سلبيًّا بعدم البحث الجدى عن حلول لهذه الصعوبات. . . فليس من المعقول أن تظل مثل هذه القطاعات فى مجتمعنا محرومة من حق التأمين الاجتماعى ، وهى أحوج الفئات إليه ، وتستطيع فى الوقت نفسه بنصيبها فى حصة التأمين أن تشارك فى رفع نسبة المدخرات المحلية . . .

من اللازم إذن أن نفكر فى كيفية التغلب على هذه الصعوبات حتى لا تظل حجر عثرة فى سبيل تعميم نظام يفرض نفسه اشتراكيًّا وإنسانيًّا واجتماعيًّا واقتصاديًّا .

٢ ــ تستطيع شركات التأمينات أن تبتدع ألواناً جديدة من التأمينات البسيطة التى تخدم أساساً مصلحة صغار الحرفيين وتجار التجزئة وغيرهم من فئات الشعب العامل . . .

ومهما كانت أقساط التأمين فى مثل هذه الحالات بسيطة فإنها تحقق الطمأنينة لهذه الفئات من ناحية . . . ومن ناحية أخرى تشكل على المستوى القومى ، عاماً بعد عام ، مصدراً هامًّا من مصادر الادخار .

٣ ــ هناك عنصر من أهم عناصر زيادة المدخرات المحلية ، يجدر بى الإشارة إليه هنا دون استباق لتحليل جوانبه الكثيرة ، وهو ما يلزم أن أعرض له بعد قليل . . . ذلك هو « الارتفاع بالكفاءة الإنتاجية كمًّا وكيفاً » .

إن رفع مستوى الكفاءة الإنتاجية فى شركات القطاع العام يتولد عنه وفر فى استخدام المواد الأولية ، واقتصاد فى استهلاك وسائل الإنتاج وأجهزته ، إلى جانب توفير وقت العاملين ،فيمكن أن يوجه كل ذلك الوفر إلى مزيد من الإنتاج . . . وذلك يعنى أن تكاليف إنتاج قدر معين من السلع يمكن ــ بالكفاءة الإنتاجية للقوى العاملة ــ أن تلتزم بنفس التكاليف ، ولكنها تستطيع

باستمرار إنتاج كمية أزيد من السلع نفسها وعلى نفس المستوى من الجودة بل قد تتفوق عليها . . .

هذه الزيادة فى الكمية والمستوى هى بالموازين الاقتصادية فائض بشكل صورة من صور المدخرات المنظمة .

إن دور الاتحاد الاشتراكى بكل تنظيماته وعلى كافة مستوياتها فى هذه المجالات دور هام ورئيسى . . .

ومهما كانت الأجهزة والإجراءات والقوانين التى تتقرر ، فإنه يلزم قبل كل شىء خلق الوعى الادخارى ، عن طريق الاقتناع لدى الأفراد بأهمية هذه التأمينات والمدخرات التى تعود على الفرد ولمصلحته قبل أن تكون لمصلحة المجتمع . . .

إن أجهزة الاتحاد الاشتراكى ، فى قطاع الفلاحين وقطاع الحرفيين وصغار التجار ، يجب أن تناقش هذه القضية مع أبناء هذه القطاعات المحرومة من التأمينات ، توضح لهم أهميتها بالنسبة ليومهم وغدهم ، وتتحسس منهم وسائل تحقيقها وتنفيذها حتى تنبع إجراءات التنفيذ بناء على مطالبة هذه القطاعات نفسها بحقها وامتيازها ، الذى تمتعت به القطاعات الأخرى ، وتشعر بالطمأنينة والأمان. وهذه الأجهزة الشعبية المرتبطة المندمجة بالخلايا الإنتاجية والعاملة مطالبةٌ بأن تبحث مع هذه القطاعات عن حلول لهذه الصعوبات القائمة .

كذلك فإن وحدات الاتحاد الاشتراكى مطالبة بالاهتمام برفع الكفاءة الإنتاجية فى كل موقع من مواقع العمل . . . فى الحقل . . . فى المصنع . . . فى المدرسة . . . فى المستشفى . . . ، وأن تضع مع العاملين برامج محدودة ومستويات وأرقاماً قياسية تلتزم هذه الأجهزة بتحقيقها عن اقتناع ، وعليها أن تراقب وتتابع التنفيذ شعبياً .

المدخرات غير المنظمة

إذا كان دور الاتحاد الاشتراكى ، بالنسبة لتحقيق زيادة مستمرة فى المدخرات المنظمة ، هامًّا ورئيسيًّا ، فإن دوره فى مجالات زيادة المدخرات غير المنظمة أساسى وخطير ، وأهم من دوره السابق . . .

إن كل فرد من قوى الشعب العامل يستطيع أن يدخر من إنفاقه اليومى قدراً بسيطاً ، قد يبدو فى النظرة العابرة أنه عديم القيمة ، ولكن مع دورة الأيام والسنوات ، يصبح القدر الضئيل ذا قيمة بالغة وخاصة فى ظروف الحاجة والشدة التى تمر بحياة الإنسان عادة . . .

كذلك فإن الادخار اليومى البسيط يشكل على مستوى الدولة كلها ، حصيلة ضخمة فى نهاية كل سنة تزداد على مدار سنوات الخطة . . . ويمكن أن تصل هذه المدخرات الضئيلة اليومية إلى أرقام لها أهميتها بالنسبة لحصيلة المدخرات القومية . . .

إن الوعى الادخارى على مستوى الأفراد لم يبلغ بعد الدرجة التى تدفع الفرد إلى الادخار اليومى عن اقتناع . . . وخلق هذا الوعى الادخارى وتعميقه لدى الجماهير يتوقف على عاملين رئيسيين :

أولا :

إيمان الفرد بالتزام سياسى يدفعه إلى ادخار هذا الجزء البسيط من إنفاقه اليومى . . . واقتناعه بألاّ ينفق إلا فيما هو ضرورى وبالقدر الذى يحتاج إليه وأسرته ، والتزامه بادخار كل ما يستطيع ادخاره من إنفاقه اليومى مهما كان بسيطاً . . .

ثانياً :

وجود التنظيمات المهنية والتعاونية والشعبية والعمالية القائدة والواعية ، التى تستطيع أن توجه وتنظم عمليات تحصيل هذه المدخرات .

ويحتاج كل من هذين العاملين إلى جهد لجان الاتحاد الاشتراكى فى الوحدات المختلفة وجماعاته القيادية حتى تقوم بدورها الأساسى فى التوعية والتنظيم...

إن أجهزة الاتحاد الاشتراكى يجب أن توضح أهمية المدخرات للفرد ، وفائدتها المزدوجة التى تعود عليه مباشرة ولزومها للمجتمع بحيث يتولد عند كل فرد شعور بالالتزام السياسى نحو مشاركته فى الادخار . . . كذلك فإن أجهزة الاتحاد الاشتراكى المختلفة مطالبة بأن تبحث عن التنظيمات الملائمة لكل فئة حتى توفر وسائل جمع المدخرات وتوريدها للمصارف أو الأجهزة المركزية مثل صناديق التوفير أو صناديق البريد .

ولقد تمت فى الشهور الأولى من سنة ١٩٦٦ تجربة قامت فيها أجهزة الاتحاد الاشتراكى ولجانه بإنشاء دفاتر توفير للعاملين والعمال فى عديد من المصانع ، وتغذية هذه الدفاتر بمدخرات شهرية منتظمة . . . وفى رأيى أن هذه التجربة تستحق الدراسة من القطاعات كافة ، سعياً إلى تحقيقها بواسطة جميع لجان الاتحاد الاشتراكى وأجهزته فى الوحدات المختلفة .

ولكن يجب أن تكون أى تجربة فى هذا المجال قائمة أولا وأخيراً على الاقتناع الكامل، بل الاندفاع فيها والإحساس بأهميتها المباشرة للفرد قبل المجتمع ، ولا يمكن أن تتم هذه التجربة أو غيرها على أية صورة من صور الضغط والإلزام وإلا أوجدت أثراً سياسياً سيئاً لا تعوضه أية زيادة فى حجم المدخرات . . .

أثر زيادة المدخرات المحلية فى التصدير

فى ختام هذا العرض لجوانب الادخار وأهميته فى تحقيق خطط التنمية ، يجدر بنا الإشارة إلى الارتباط بين زيادة المدخرات وقدرتنا على التصدير .

إن زيادة الادخار المحلى كما اتضح لنا يقلل من تيار الاندفاع فى الاستهلاك

الذى يصل فى بعض الأحيان إلى حد الإسراف ، وبالتالى فإن زيادة الادخار المحلى سيقلل من مضاعفة الاستهلاك ويؤدى إلى وجود فائض من السلع المحلية كان تيار التزايد الاستهلاكى أو كان الإسراف فى الاستهلاك سيبتلعها ، بل يضطرنا فى كثير من الأحيان إلى الاستيراد أو الاقتراض من الخارج ، لسد حاجة هذا الاستهلاك المسرف . . . ومعنى ذلك أن الفائض من الاستهلاك المحلى — نتيجة لزيادة المدخرات — سيوجه كلية للتصدير .

ومن هنا تتزايد حصيلتنا من النقد الأجنبى بدلا من تزايد ديوننا من هذا النقد الخارجى . . .

وبديهى إذن أن سياسة زيادة المدخرات تتطلب لنجاحها أن تزداد فى الوقت نفسه قدرتنا على التصدير وفتح أبواب جديدة له لتصريف السلع المتزايدة ، التى سوف تفيض عن حاجة الاستهلاك المحلى ، ولا شك ، فى المرحلة القادمة لسببين :

الأول :

أننا سنهتم بزيادة المدخرات وسيزداد وعينا الادخارى .

الثانى :

أن مصانع كثيرة قامت فى الخطة الأولى ولم يبدأ إنتاجها بعد . . . ومن هنا نستطيع أن ندرك جانباً آخر من جوانب المضمون الاقتصادى ، وهو أهمية العمل على زيادة التصدير إذا لاحظنا أن الإنتاج المحلى من السلع سوف يتزايد مع سنوات الخطة الجديدة بحيث تتزايد الكميات المتاحة للتصدير أكثر مما هى عليه الآن . . .

فإذا لم ننجح فى زيادة التصدير وفتح أبواب جديدة له ، بمقدار هذه الكميات المتاحة ، فمعنى ذلك أننا سنواجه بتراكم كميات متزايدة من السلع ، التى لا يمتصها الاستهلاك المحلى بسبب إقبال الشعب على زيادة مدخراته ، ولا نتمكن من تصديرها . . . وهذا وضع يخلق ولا شك خطورة يجب أن نتنبه إليها من الآن . . .

ضرورة الارتفاع بالكفاءة الإنتاجية

لعل قضية زيادة حجم المدخرات والارتفاع بنسبتها ، مقاسة إلى حجم الدخل القومى ، قد وضحت جوانبها بحيث تتمثل لنا أهمية هذه القضية فى تحقيق أهداف الخطة الثانية للتنمية والخطط التالية لها ، علاجاً لكثير من مشاكل التنمية ، وتوفيراً لفوائد كثيرة ، تعود على الأفراد وعلى المجتمع . . .

وهناك قضية أخرى لا تقل أهمية وضرورة لنجاح خطتنا القادمة والخطط المتعاقبة بعدها . . . وتلك هى ضرورة العمل على تزايد الكفاءة الإنتاجية . . .

مفهوم الكفاءة الإنتاجية

كثيراً ما يحدث عند المواطن العادى اختلاط بين مفهوم « الإنتاج » « والإنتاجية » ولعله من الأفضل قبل الدخول فى تحليل جوانب قضية الارتفاع بالكفاءة الإنتاجية أن أشير إلى الفرق بين « الإنتاج » و « الإنتاجية » .

الإنتاج

يمثل بمعناه العينى كمية معينة من السلع ، صناعية أو زراعية ، أو من الخدمات ، تتولد من أجهزة الإنتاج فى المجتمع خلال فترة معينة من فترات الزمن . . .

والإنتاج بمعناه النقدى يمثل قيمة هذه الكمية من السلع أو الخدمات . . . أى قيمتها بالنقود .

الإنتاجية

تختلف فى معناها ومضمونها عن ذلك تماماً . . . وإننى سأحاول هنا أن أتحاشى التعقيدات الفنية ، أو الدخول فى المصطلحات الاقتصادية ، حول

مضمون الإنتاجية وفكرتها ، ولا سيما أن الاقتصاديين دأبوا على إعطاء التعاريف المختلفة والمتباينة للإنتاجية . . .

وأعتقد أنه يكفى فى هذا المجال آن نقول أن الإنتاج يعتمد على عناصر رئيسية ، أهمها :

● العمل الإنسانى .

● رؤوس الأموال المتمثلة أساساً فى الآلات والمعدات والأجهزة التى تقام بالاستثمارات .

● المواد الأولية المستخدمة فى الإنتاج .

وهذه العناصر الثلاثة الرئيسبة ، تتضافر معاً فى كل وحدة إنتاجية لإنتاج كمية معينة من السلع . . .

فإذا أخذنا فكرة الإنتاجية ، فى أبسط صورها ، نستطيع القول بأن كل عنصر من هذه العناصر له إنتاجية داخل وحدة الإنتاج ، سواء الحقل أو المصنع أو غيرها — أى له قدرة على توليد كمية من المنتجات ، بالتضافر مع قدرة معينة من العنصرين الآخرين . . .

مثال ذلك : إذا كان هناك مصنعان بكل منهما كمية واحدة من المواد الأولية وكمية واحدة من الآلات ، وعدد معين من العاملين ،لهم نفس الخصائص ، ويعملون نفس ساعات العمل يومياً . . . ثم استطاع أحد المصنعين أن ينتج كمية من المنتجات أكثر مما ينتج المصنع الآخر ، بنفس كمية العناصر . . . فمعنى ذلك أن إنتاجية المصنع الأول أكبر وأكثر كفاءة من إنتاجية المصنع الثانى . . .

ويمكن القول عندئذ بأن جميع العناصر فى المصنع الأول ذات كفاءة إنتاجية أعلى من جميع العناصر فى المصنع الثانى . . .

ولكن إذا أمعنا النظر فى هذه المقارنة نجد أن عنصر العمل هو العنصر الأساسى والأصيل فى كل عمليات الإنتاج . . . ولذلك فإن الإنتاجية

ومدى كفاءتها وقدرتها ، يجب أن تقاس على أساس عنصر العمل .

إن إنتاجية العمل تقاس بما يتولد من كمية المنتجات ومستواها ، نتيجة لعمل ساعات معينة ، بواسطة عدد معلوم من الآلات والمعدات ، وحجم مقدر للمواد الأولية . . . فإذا استطاع العاملون ، بنفس ساعات العمل ، وبنفس العدد من الآلات والمعدات والقدر المعين من المواد الأولية ، توليد كمية أكثر من المنتجات أو أفضل مستوى ، مما كان يتحقق بواسطتهم من قبل ، يكون ذلك برهاناً مادياً وملموساً على زيادة كفاءتهم الإنتاجية في العمل . . . ويكون هذا دليلا على أن متوسط إنتاجية العامل قد ازداد . . .

ونفس الحكم ينطبق على قدرة العاملين فى هذا المصنع على إنتاج نفس الكمية من السلع أو المنتجات على نفس المستوى الذى كان يتحقق من قبل ، ولكن باستخدام مواد أولية أقل ، أو باستهلاك نسبة أقل فى الآلات . . .

وإذن فأى زيادة فى الإنتاج دون زيادة فى التكاليف ، وأى ارتفاع بمستوى الإنتاج دون زيادة فى المواد الأولية ، وأى تخفيض فى كمية المواد الأولية دون تقليل فى حجم الإنتاج أو مستواه ، وأى وفر فى استهلاك الآلات والمعدات ، هو فى مضمونه زيادة فى الكفاءة الإنتاجية للعاملين . . .

وإذا كان هناك عامل فى دولة ما يستطيع ، بقدر محدد من ساعات العمل ، ومن الآلات ، ومن المواد الأولية ، أن ينتج قدراً من المنتجات يزيد عما ينتجه عامل آخر من دولة أخرى بنفس القدر من هذه العناصر ، فإن إنتاجية العامل فى الدولة الأولى تكون أعلى من إنتاجية العامل المماثل فى الدولة الثانية .

ويجب ألا يكون هناك عامل أحرص على زيادة إنتاجيته من العامل الذى يعيش فى مجتمع اشتراكى ، يحس أنه شريك فى ملكية المصنع ، سيد للآلة وليس جزءاً من تروسها ، يتمتع بكل ما لا يتمتع به غيره من العاملين فى المجتمعات الرأسمالية المستبدة ، ويعلم عن يقين أن زيادة الإنتاجية معناها وترجمتها الحرفية زيادة الأجور ومستوى المعيشة بين العاملين . . .

وقد يظن البعض أن زيادة الإنتاج فى مؤسسة أو مصنع من حيث كميته ، نتيجة إنشاءات وتوسع فى عدد الآلات أو زيادة فى استخدام المواد الأولية ، تعنى أن الإنتاجية للعاملين قد زادت . . . هذا ظن خاطئ . . . لإن إنتاجية العامل تزيد إذا استطاع أن يحقق وفراً فى المواد الأولية أو فى استخدام الآلات ،أو ارتفع بمستوى الإنتاج ، أو أن يكون قد حقق ارتفاعاً فى متوسط إنتاجه . . .

الكفاءة الإنتاجية فى الخطة الأولى وفى الخطة الثانية

إن تقييم ما تم فى الخطة الأولى ، يقتضى أن نقرر ما يلى بصراحة وشجاعة فى مجال النقد الذاتى لأنفسنا :

١ ــ إذا كان الإنتاج قد زاد فى الخطة الأولى بمعدلات كبيرة فى جميع القطاعات ، ومحققاً نجاحاً فى جوانب الكم والعدد لا نظير له ، فإننا لا نستطيع أن ندعى ، أن نفس النجاح قد تحقق فيما يتعلق بالإنتاجية وكفاءتها . . .

٢ ــ إن التحليل الصحيح لتجارب النمو ، فى الدول التى سبقتنا إلى التقدم ، يبين بوضوح ، أن زيادة الاستثمارات كانت عاملا مهمًّا لتحقيق التقدم الاقتصادى ولتحقيق الزيادة فى الإنتاج . . . إلا أن الارتفاع بإنتاجية العامل قد لعب دوراً لا يقل أهمية فى تحقيق زيادة الإنتاج . . .

لقد كانت الاستثمارات الضخمة ، بجانب الإنتاجية التى ارتفعت لدى العاملين بشكل مضطرد ، فى الدول الغربية والولايات المتحدة الأمريكية خلال القرنين الماضى والحالى ، هما العاملان الرئيسيان فى تحقيق التقدم والتطور فى هذه البلاد . . .

ونفس الظاهرة تنطبق على الدول الشرقية . . . بل إن ما حدث ويحدث

مما نقرأ عنه فى الفترة الأخيرة ، من إصلاحات اقتصادية فى هذه الدول ، إنما يهدف أساساً إلى الارتفاع بالإنتاجية إلى المستوى الذى بلغته الدول الغربية .

وهذا يبين لنا أهمية ، بل ضرورة العمل على الارتفاع بإنتاجية العاملين فى الخطة الثانية وبالتالى فى الخطط التالية لها . . .

إن جهوداً كبيرة يجب أن تبذل ، سواء على المستوى التنفيذى أو على مستوى أجهزة الاتحاد الاشتراكى والتشكيلات المنبثقة منه ، حتى ترتفع الكفاءة الإنتاجية للعاملين ارتفاعاً قوياً ومستمراً . . . بحيث يكون ذلك هدفاً — وصل إليه غيرنا — ويمكن الوصول إليه ، فنلتزم به ونحدده ، وتتابع هذه الأجهزة تطبيق خطى تحقيقه بكافة الوسائل الممكنة . . .

وقد يلح هنا تساؤل فى الذهن عن الآثار المترتبة على رفع الإنتاجية ، مما جعلنا نركز الاهتمام على هذه القضية بهذه الصورة . . .

والواقع أن هذه الآثار لزيادة القدرة الإنتاجية عند العاملين كثيرة ومتشعبة . . . لكن أهم هذه الآثار ما يأتى :

١ — أن زيادة إنتاجية العامل فى كل فرع من فروع الإنتاج معناها انخفاض حجم ما نحتاج إليه من المواد الأولية والسلع الوسيطة اللازمة للإنتاج فى كل وحدة من وحدات هذه السلع . . . ومعنى ذلك أيضاً أننا إذا أردنا أن ننتج نفس الكمية من السلع التى ننتجها الآن ، فسنحتاج إلى كمية أقل من هذه المواد الأولية وإلى قدر أقل من السلع الوسيطة . . .

فإذا لاحظنا أن جزءاً من هذه المواد الأولية أو أجزاء من هذه السلع الوسيطة تنتج محلياً ، لكن جزءاً آخر يستورد من الخارج ، فإننا بزيادة الكفاءة الإنتاجية سنوفر جزءاً من إنتاجنا المحلى للمواد الأولية والسلع الوسيطة يكون قابلاً للتصدير أو لمضاعفة الإنتاج . . . كما أننا فى الوقت نفسه سنوفر جزءاً مما نستورده من الخارج سواء من المواد الأولية أو من السلع الوسيطة . . . وبذلك تتحقق الفوائد الآتية :

(ا) توفير فى المواد الأولية والسلع الوسيطة المحلية .

(ب) إمكانية زيادة تصدير فائض المواد الأولية والسلع الوسيطة أو استثمارها فى مزيد من الإنتاج .

(حـ) تحقيق زيادة فى تصدير المواد الأولية والسلع الوسيطة المنتجة محلياً والمتوافرة من ارتفاع الكفاءة الإنتاجية . . .

(د) توفير المستورد منها بقدر الوفر الذى حققته الكفاءة الإنتاجية ، الأمر الذى يساهم فى تحسين موقف ميزان المدفوعات باستمرار ، ويقلل بالتالى من احتياجاتنا للاقتراض من الخارج . . .

ومن ناحية أخرى فإن كميات السلع التى ننتجها تزيد من سنة إلى أخرى ، والارتفاع بإنتاجية العاملين معناه أننا سنقلل من نسبة استخدامنا للمواد الأولية والسلع الوسيطة فى إنتاج هذه السلع بنفس الجودة والمستوى . . .
وإذن فإن استيرادنا لهذه المواد والسلع الوسيطة لن يزيد بالمعدلات الضخمة التى كان يزيد بها من قبل ... وذلك فى حد ذاته عامل مهم من عوامل تخفيف الضغط على ميزان المدفوعات . . .

ويكفى كمثال لذلك أن نقول: لو أن صناعتنا تستخدم مواد أولية وسلعاً وسيطة بما قيمته ١٠٠٠ مليون جنيه ، واستطعنا بالكفاءة الإنتاجية للعاملين أن نوفر ٥٪ من هذه المواد والسلع الوسيطة — وهى نسبة ليست كبيرة على الإطلاق — فإننا بذلك نوفر ٥٠ مليون جنيه ، تقتطع بالطبع من الاستيراد أو تخصص للتصدير . . .

٢ — أن الارتفاع بإنتاجية العامل سيؤدى إلى توفير فى استهلاك الآلات ولا شك . . . وذلك عن طريق النقص فى فترات تعطلها والمرات التى تتعطل الآلات فيها نتيجة لكفاءة الإنتاجية للعامل والحرص الذى يبديه العاملون . . . وهذا بالطبع يطيل من عمر الآلة ، ويقلل من استيرادنا لقطع الغيار اللازمة لها ..

ويعنى ذلك كله تخفيف الضغط على ميزان المدفوعات ، والحد من احتياجنا للاقتراض الخارجى . . .

٣ ــ زيادة الإنتاجية للعاملين من جهة أخرى تعنى أننا نتمكن من إنتاج كمية من السلع الاستهلاكية أكبر مما كنا ننتج من قبل بنفس القدر من المواد الأولية والسلع الوسيطة التى نوفرها . . . وهذا يخلق تزايداً من السلع المتاحة للاستهلاك بالوفرة التى تخفف من حدة الضغط على تزايد الاستهلاك ونقص السلع . . .

٤ ــ أن الارتفاع بإنتاجية العامل ، إلى جانب أنه يؤدى إلى وفر فى المواد الأولية والسلع الوسيطة ، يحقق وفراً فى استهلاك الآلات والمعدات . . . وهذا ترجمته أن تكاليف الإنتاج سوف تنخفض مع الاحتفاظ بمستوى الإنتاج وجودته . . . وخفض تكاليف الإنتاج يتيح لنا فرصاً أكثر للمنافسة والتصدير . . . ويتيح فى الوقت نفسه فرصاً لتخفيض الأسعار داخلياً . . .

إن بعض صادراتنا تجد فى بعض الأحيان صعوبة فى شق طريقها أمام منافسة السلع الأجنبية المماثلة لأن تكاليف الإنتاج بالنسبة لها أقل من تكاليف الإنتاج لدينا ، رغم أن متوسط الأجور عندنا وتكاليف التشييد قد تقل عن بعض البلاد الأخرى . . . لكن خفض التكاليف فى الإنتاج فى البلاد الأجنبية مرجعه أولاً وأخيراً إلى أن إنتاجية العاملين فى هذه البلاد ــ التى سبقتنا فى مجالات الصناعة سبقاً زمنياً طويلاً ــ على درجة عالية تفوق إنتاجية العاملين عندنا . . . والوسيلة الوحيدة لإتاحة القدرة لدى السلع المقرر تصديرها على أن تنافس غيرها فى الأسواق العالية ، هى العمل على خفض تكاليف الإنتاج والارتفاع بمستوى الإنتاج ، وبالتالى يمكن خفض الأسعار التى نعرضها بها . . .

وهكذا تؤدى زيادة الإنتاجية لدى العاملين ، من هذا الجانب أيضاً ، إلى مضاعفة حصيلتنا من العملات الأجنبية . . . وبالتالى نخفف الضغط على ميزان المدفوعات ، ونتمكن من توليد فائض إيجابى فى هذا الميزان تدريجياً . .

إن مجهودنا فى هذا المجال وفى الحد من تزايد الاستهلاك فى السلع ، تؤدى إلى زيادة صادراتنا زيادة مطردة . . . وهذا هو المصدر الأساسى للتقليل من

اعتمادنا على القروض الخارجية تدريجياً للاستثمارات التى تتطلبها خطط التنمية ، ثم نستغنى نهائياً عن هذه القروض . . .

٥ — استمرار ارتفاع إنتاجية العامل هو الوسيلة الوحيدة التى تضمن استمرار ارتفاع متوسط أجر العامل ، بالطريق الاقتصادى السليم . . .

إن إعطاء « الحافز الثورى » خلال الخطة الخمسية الأولى قد زاد متوسط أجر العاملين فى كل القطاعات . . . وكان هذا إجراء عدالة وحقاً أساسياً ، لتصحيح الأوضاع الظالمة التى كانت تسود فى توزيع الدخول ، ولإعطاء العاملين نصيباً عادلاً من دخل الإنتاج الذى يقومون به وأصبحوا هم وقوى الشعب العاملة الأخرى يملكون السيطرة على وسائله . . .

ولكن لا يمكن فى المستقبل زيادة متوسط أجر العامل ، بدون الزيادة فى إنتاجيته . . ولو أردنا أن نفعل ذلك لما أمكننا . . . لأنه يؤدى إلى رفع الأجور بما لا يتناسب مع حجم وقيمة السلع المنتجة . . .

وبالتالى ترتفع أسعار هذه السلع ، ويترتب على ذلك ضرر بالعاملين أنفسهم ، لأنهم عماد القوى الشرائية ، وهم حين يحصلون على السلع بأسعار مرتفعة إنما تتحول أى زيادة فى أجورهم ، بدون ارتفاع فى الإنتاجية ، إلى زيادة وهمية لا تترجم بزيادة فى كمية السلع التى يمكنهم شراؤها .

هكذا نجد أن استمرار التحسن فى أجور العاملين مرتبط ارتباطاً وثيقاً بما يحققونه من زيادة فى الإنتاجية . . .

٦ — ارتفاع الإنتاجية يزيد من الفائض أو الوفر الذى يتكون لدى شركات القطاع العام ومصانعه ، نتيجة لما يحققه ارتفاع الإنتاجية من توفير فى تكاليف الإنتاج . . .

وهذا الفائض يعتبر مصدراً هاماً من مصادر المدخرات المحلية المنظمة وبذلك تؤدى زيادة الإنتاجية إلى زيادة المدخرات ، وإلى التقليل من الاعتماد على الاقتراض الخارجى . . .

ومن هنا يتضح لنا مدى ترابط هذه القضايا وتشابك جوانبها ومدى تأثر بعضها بالبعض وتكاملها معاً . . .

دور الاتحاد الاشتراكى العربى
فى زيادة إنتاجية العاملين

إن الدور الهام الذى يجب أن يتحقق فى مجال زيادة إنتاجية العاملين ، يلزم أن تمارسه النقابات واللجان النقابية والاتحادات العمالية فى إطار الاتحاد الاشتراكى.

وهذا يستدعى أن نتوقف عند دور النقابات العمالية والمهنية فى مجتمعنا الاشتراكى لنلقى مزيداً من الضوء على جوانبه . . .

فالنقابات هدفها بصفة عامة هو تحسين حال العاملين . . . وفى المجتمع الرأسمالى يتركز جهد النقابات ، فى مجال تحسين أحوال العمال ، على محاولات لانتزاع بعض حقوق العاملين من أصحاب السيطرة الرأسمالية . . . ويتم ذلك فى إطار الصراع الطبقى الذى يسود دائماً المجتمعات الرأسمالية والطبقية . . . ويتخذ جهد النقابات سبيل المناداة والدعوة بكل الوسائل ، لمنح العاملين شيئاً من حقهم فى عدالة التوزيع بين العمل ورأس المال . . . سعياً إلى الارتفاع بمعدلات الأجور ، التى يود أصحاب السيطرة الرأسمالية لو أمكنهم أن يخفضوها إلى أدنى المستويات .

وطبيعة المجتمع الرأسمالى أن صاحب رأس المال يتابع ويراقب بنفسه وبأدواته المشتركة معه فى السيطرة ، ليتأكد من ارتفاع إنتاجية العاملين ارتفاعاً مستمراً ، وهو يحرص على أن يستغل بقدر ما يستطيع ، طاقة العمال وكفاءتهم وعرقهم ، لتوليد أكبر كمية من المنتجات ، مستغلاً فى ذلك كل مجهود العمال الذين يعملون عنده . . . ولا يتردد فى طرد العامل الذى يصبح على مستوى ضعيف من الإنتاجية . . .

لذلك فإن العامل مهدد فى المجتمع الرأسمالى . . . ومساق . . . وعليه أن يزيد من إنتاجيته باستمرار ، ويدفع من عرقه وجهده لصاحب رأس المال ، وإلا فإنه يجد المصير المحتوم فى الطرد من العمل . . .

ولا شك أن هدف النقابات والاتحادات فى مجتمعنا الاشتراكى هو تحسين حال العاملين . . .

لكن يجب أن نضع هذا الهدف فى إطاره الاشتراكى . . . ويقتضى ذلك أن نذكر ما يلى :

١ ــ أن عدالة التوزيع أصبحت إحدى المهام التى حملتها الدولة على عاتقها . . . فقد قضت على الاستغلال الطبقى للعامل من قبل الرأسمالية المستغلة ، وجعلته سيداً للآلة ، بل فرضت له نصيباً من الربح المتولد عن الإنتاج نصيباً عادلاً ، وأعطته الحافز الثورى الكافى ، حينما قررت رفع متوسط الأجور للعاملين . . . وأمنت حياتهم ومستقبلهم وحددت ساعات العمل . . . حتى لقد أخذ الكثيرون علينا هذه الخطوات الثورية التى حققناها وقالوا إننا سرنا فى هذا الطريق شوطاً أطول بكثير مما كان ينبغى . . .

إن النقابات المهنية والعمالية عاشت فى عصور الظلم الاجتماعى ، وسيطرة رأس المال المستغل والإقطاع ، ولم تتمكن برغم صيحاتها المكبوتة أن تنتزع للعاملين حقوقهم من الذين كانوا يلتهمون كل خير فى المجتمع ، وكانوا لا يتركون للطبقة العاملة إلا الضياع والفاقة والتهديد فى رزقهم ومصيرهم . . . وإذا ما أمكن أن تحصل فئة على مسحة من الحق يومئذ ، فكان يعطى من أصحاب السيطرة منة وإحساناً وفضلاً . . . لكن الثورة الاشتراكية ما قامت إلا من أجل الطبقة العاملة المظلومة ، لتضعها فى موقع القيادة للمجتمع ، بعد أن كانت من قبل وقوداً يحرق على مذبح الظلم الاجتماعى ، حين كانت تساق الطبقة العاملة إلى السخرة . . . ولقد قدمت الثورة الاشتراكية ، بدون طلب أو إلحاح ، ما لم يخطر على حسبان أى نقابة أو اتحاد ، وما لم يحلم به أحد من العاملين ، وقد عاصر الكثيرون منهم عهود الرأسمالية المستغلة وعانوا من ويلاتها ، بل كثيراً ما عانى هؤلاء العاملون من سيطرة الطبقة الرأسمالية المتحكمة على النقابات العمالية والمهنية نفسها والاتحادات وقتئذ . . .

٢ ــ نتيجة لذلك أنه لا مجال لأن يكون دور النقابات استمراراً لدورها

التقليدى السابق فى المجتمع الرأسمالى ، محدوداً وقابعاً فى قوقعة لا ينطلق منها إلى الآفاق الجديدة . . . إن المطالبة بالمزيد من عدالة التوزيع ، أمر وضعته الدولة ضمن واجباتها وأهدافها الأساسية . . . ولذلك فإن النقابات المهنية والعمالية مطالبة بالبحث عن الوسائل التى تكفل الارتفاع بمستوى العاملين عن غير طريق محاولات انتزاع حق مهضوم من حقوق العاملين . . فليس هناك حق مهضوم للعاملين ، إنما حقق لهم المجتمع الاشتراكى أملهم وأحلامهم . . وبقى على العاملين أن يحققوا للمجتمع الاشتراكى أمله فيهم ، وكما يقول الميثاق « إن ذلك التغيير الثورى فى الحقوق العمالية لابد أن يقابله تغيير ثورى فى الواجبات العمالية » . . .

٣ ـ ويثور التساؤل : كيف إذن يمكن للنقابات العمالية والمهنية أن تحسن من أحوال العاملين داخل هذا الإطار الاشتراكى ؟

والجواب أن هذه التنظيمات والنقابات يجب أن ينطلق دورها من مجرد كونها طرفاً مقابلاً لطرف الإدارة فى عملية الإنتاج ، إلى الحد الذى يجعل منها قاعدة طليعية فى عمليات التطور والارتفاع المستمر بالكفاءة الإنتاجية . . .

إن النقابات العمالية تستطيع ممارسة مسئولياتها القيادية عن طريق الإسهام الجدى فى رفع الكفاءة الفكرية والفنية ، ومن ثم الارتفاع بالكفاءة الإنتاجية للعمال .

وكذلك تستطيع النقابات أن تعمل على رفع مستوى العاملين فى المجال السياسى والثقافى والصحى والاجتماعى ، فإن مكانة العمال فى المجتمع الجديد لم يعد لها من مقياس غير قدرتها على إنجاح عملية التطوير فى الإنتاج وكفاءتهم فى الوصول إلى الأهداف المرتقبة . . .

> إن الجهد النقابى والمهنى لرفع إنتاجية العاملين هو الطريق الوحيد الذى يؤدى إلى ازدياد مستمر وسليم فى أجور العاملين وتحسن متواصل فى مستوى معيشتهم . . .

وجدير بالذكر أن القيام بهذا الدور إنما يوطد دعائم التقدم الاشتركى

عن طريق تزايد الإنتاج تزايداً اقتصادياً بحساب التكاليف ، لأن قوة المجتمع الاشتراكى هى فى قوة إنتاجه وسلامة هذا الإنتاج .

من هنا يرتبط الجهد النقابى والمهنى بإطار التحالف السليم والشرعى بين مصلحة العمال ومصلحة قوى الشعب العاملة كلها ، على عكس الجهد النقابى فى الدول الرأسمالية الذى لا يوجد إلا فى إطار من تصارع وتضارب المصالح الطبقية .

ونتيجة هذا فإن دور النقابات فى مجال العمل على تحسين حال العمال يتخذ مضموناً جديداً فى المجتمع الاشتراكى وهو العمل على رفع إنتاجية العامل ، لتحسين حالته المعيشية فى إطار عدالة التوزيع التى هى مبدأ أساسى تكفله الدولة وتسهر عليه . . .

وتستطيع النقابات من هذا المنطلق أن تؤدى أجل الخدمات الكبرى للعامل والمهنيين وللمجتمع الاشتراكى . . .

٤ – يتعين على النقابات واللجان النقابية والتشكيلات المهنية أن تلتزم ببعض الواجبات خلال الخطة الجديدة والخطط التالية ، وهى تمارس دورها فى ضوء هذا المفهوم الجديد والمحدد :

(ا) تدرس كل نقابة إنتاجية العمل فى الفرع الذى ترتبط به ، دراسة علمية دقيقة ، وتقارنها بالإنتاجية فى الفروع المماثلة فى البلاد الأخرى . . . وبخاصة البلاد التى سبقتنا فى هذه المجالات حتى تستطيع أن تحدد أسباب وعوامل تخلف الإنتاجية عندنا فى أى فرع من الفروع عن مثيله فى البلاد الأخرى .

(ب) يمكن أن تضع النقابات فى مجال تخصصها – على ضوء هذه الدراسات الواعية والعميقة – هدفاً عاماً لمتوسط إنتاجية العامل فى هذا المجال أو ذاك . . . ويجب أن يبلغه العاملون خلال مدة معينة سنة بعد أخرى . . . والنقابات هى التى تستطيع أن تساهم إيجابياً فى بيان السبل الواجب اتخاذها للوصول إلى تحقيق هذا الهدف النابع من التشكيل المهنى نفسه . . . وتستطيع النقابات فى أبحاثها العلمية أن تدرس ظروف الوحدات الإنتاجية وأسباب

ضعف أو ارتفاع إنتاجية العاملين فيها ، حتى تقوم بدورها الطليعى فى المساهمة لرفع الكفاءة الإنتاجية فى جميع الوحدات التى ترتبط بها ، وتضع لنفسها خطة واقعية نابعة من العمل الميدانى ولا تكون خطتها مجرد شعارات أو نداءات مكتبية .

(ج) يجب أن تبذل النقابة الجهد اللازم ، ليكون الهدف الكلى للإنتاج جزءاً من نشاطها السياسى ، بمعنى أن تلقنه لقواعدها بالوضوح الكافى والاقتناع الكامل وتصل بهذا الهدف فى وجدان القواعد العمالية إلى مستوى المبدأ السياسى الذى تلتزم به النقابات وتوجه له الجهود النقابية حتى يؤمن به العامل ويلتزم به عن عقيدة . . .

وهذا يقتضى بالضرورة جهداً كبيراً فى مجالات التوعية والتوضيح والإقناع عن طريق المناقشة المفتوحة والصريحة ، التى تلازم الحركة اليومية للعاملين ...

(د) تتلقى اللجنة النقابية فى كل وحدة إنتاجية من وحدات الفرع المتخصصة فيه ، هدف رفع متوسط الإنتاجية إلى المستوى الذى حددته النقابة العامة وناقشته ودرسته علمياً وعملياً . . .

وعلى اللجنة النقابية أن تحيله إلى خطة جزئية ، تنفذها على مستوى الوحدة الإنتاجية التى تعمل بها اللجنة النقابية .

(ه) هذه الخطة الجزئية لا بد أن تناقش مع العاملين ، ومع إدارة الوحدة الإنتاجية ، ومع لجنة الاتحاد الاشتراكى ومجموعاته القيادية ، لكى ينتج عن ذلك اقتناع واتفاق عام على هذه الخطة فى أسلوبها وهدفها ، بحيث تلتزم بها جميع هذه الأجهزة التزاماً سياسياً ، وليس مجرد وعد عادى أو التزام إدارى . . . ولهذا فيجب متابعة تحقيق أهداف هذه الخطة الجزئية للوحدة وتقييمها على المستوى السياسى أى بواسطة اللجنة النقابية أولاً . . . ثم بواسطة لجنة الاتحاد الاشتراكى والجماعة القيادية والإدارة . . . وتتحدد الأسباب التى قد تؤدى فى بعض الحالات إلى عدم تنفيذ الخطة الموضوعة وتناقش هذه الأسباب بنفس العقلية السياسية . . . ثم ترفع النتائج للنقابة العامة لكى تتابع الخطة

الأشمل على مستوى فرع التخصص كله فى الجمهورية أو الإقليم . . .

(و) يجب أن تشتمل الخطة الجزئية على أهداف عينية لتحقيق فائض فى استخدام السلع الوسيطة والمواد الأولية ، وتحديد عدد مرات وأوقات تعطل الآلات وأسباب ذلك . . . والطرق الكفيلة بتلافى أى قصور أو إسراف أو إهمال حتى يتحقق الهدف المقرر . . .

(ز) لا بد من التركيز على أهمية المتابعة والتقييم الذى يتم على مستوى كل من اللجنة النقابية، والنقابة العامة ، بحيث تكون متابعة دقيقة وتقييماً سليماً للخطوط الموضوعة من قبل ، ومدى ما يتحقق وما لم يتم تنفيذه ، لإمكان اكتشاف الصعاب التى تواجه العمل والعمال ودراسة الوسائل الكفيلة بالتغلب عليها .

(ح) إن تدريب العاملين عامل هام للتغلب على ضعف إنتاجيتهم ، والنقابات العامة ، واللجان النقابية ، يجب أن تسهم فى هذا التدريب بأوفر نصيب ، خاصة وأنها متصلة ومرتبطة بالقيادات الفنية فى هذا المجال . ولا بد أن تنظم النقابة العامة برامج تدريبية مركزية ، وفى داخل الوحدات الإنتاجية ، حسب ظروف واحتياجات أى فرع من فروع العمل . . . ويجب ألا تتوقف هذه البرامج عند حد ، بل تتوسع النقابة فى هذه البرامج تدريجيًّا حتى تصبح عملية لا ينقطع أثرها الإيجابى الفعال فى الارتفاع المستمر فى كفاءة العاملين .

ولا شك أن مراكز التدريب التى تنشئها الدولة والمؤسسات العامة والشركات هى الحقل الرئيسى فى المرحلة القادمة ، لتنظيم وممارسة هذا التدريب المنظم ... لكن لابد من التوسع التدريجى فى إنشاء المراكز التدريبية التابعة للنقابات نفسها ، وتستطيع النقابات تمويلها تدريجيًّا من ماليتها و بمعاونة الدولة . . .

(ط) إن النقابات لها دور طليعى فى البحث والدراسة المرتبطة بمشاكل الإنتاج عامة . . . وتستطيع أن تقدم نتائج هذه الدراسات التطبيقية لتساهم فى تطوير كل فروع الإنتاج ، والوصول إلى وسائل علمية وتجارب تعود على المجتمع بكل خير ، عن طريق استغلال طاقاتها الكامنة فى الخبرات الفنية العالية . . .

إن هذه الصورة من الاستثمارات للجهد الفنى والعملى والعلمى والثقافى المنظم هى فى رأيى أهم ما يمكن أن تقوم به النقابات من جهد استثمارى، لأنها ستعمل عملاً ضخماً فى تنمية ملكات العاملين وكفاءتهم وخبرتهم، وتنظيم جهودهم والارتفاع بوعيهم السياسى والاقتصادى والفنى والثقافى . . . واستثمار هذه الملكات والخبرات ، يعتبر أقوى جوانب الاستثمار المنتج ، لأغنى وأغلى العناصر التى يتحقق على يديها التقدم ، لأنها ترتبط بالإنسان وحياته وعمله ، وتفتح آفاقاً واسعة لتحسين أحواله والوصول بها إلى أرقى الدرجات . . .

أسلوب العمل السياسى لإنجاح خطط التنمية

لم يكن القصد مما عرضت حول دور الاتحاد الاشتراكى فى إنجاح خطط التنمية ، أن أستعرض تفاصيل مهمة الاتحاد الاشتراكى ، كتنظيم سياسى يضم قوى الشعب العاملة فى المجتمع ، ولا أن أشرح برنامجه فى الفترة المقبلة . . . لكنى أردت أن أحدد من وجهة نظرى و بصفة عامة جوانب المضمون الاقتصادى الذى يجب أن يركز الاتحاد الاشتراكى جهده عليه لمساندة نجاح خطط التنمية القادمة .

١ — لقد كانت الوحدات الجماهيرية للاتحاد الاشتراكى خلال الخطة الخمسية الأولى أشبه بمكاتب البريد تذهب إلى مقار وحداتها لتصل إليها الآراء والمشكلات والشكاوى . وما عليها إلا إحالة هذه العرائض كما هى إلى الجهة التنفيذية أو إلى مستواها الأعلى فى القسم أو المحافظة ، التى كانت تقوم بدورها هى الأخرى بتحويلها للتوزيع على الجهة التنفيذية أو الإدارية . . .

أما دورها فى النزول والالتحام بالجماهير ، فى تلمس مشكلاتها العامة ودراستها لأحاسيس القاعدة الجماهيرية دراسة واقعية ، ومحاولة حلها حلاً ذاتياً أو إحالتها إلى المستوى الأعلى ، باقتراح الحل القائم على الفهم والوعى بكل الإمكانيات و بالنواحى الفنية ومقررات الخطة التنفيذية والمالية — فنادراً ما كان يحدث ... ولذلك فإن لجان هذه الوحدات إذا لم تكن معوقة فى كثير من الأحيان فإنها

على الأقل لم تؤد دورها المطلوب فى دفع خطى النجاح الذى تهدف إليه الخطة فى التنمية .

٢ ــ كذلك فإن بعض الذين كان لهم شرف الانتخاب من القواعد الجماهيرية، ليكونوا ممثلين لها فى لجنة الوحدة أو القسم أو المحافظة ، كانوا يحسبون أنهم تبوءوا مناصب ووظائف تؤهلهم أن يصدروا تعليماتهم وطلباتهم، لتكون واجبة التنفيذ مادامت قد أرفقت ببطاقة كتب عليها بالروح المظهرية وبأسلوب التعالى عبــارة تشير إلى عضوية صاحبهــا فى لجنة الاتحاد الاشتراكى ...

إن هذا البعض لم يستطع أن يدرك مفهوم خدمة الجماهير ، ولم يقدر شرف الانتماء إلى التنظيم الشعبى وأنه ليس وظيفة ، ولا يشكل طبقة جديدة إنما التنظيم الشعبى هو الوعاء الذى يضم تحالف قوى الشعب العاملة كلها . . . وهكذا أهمل الكثيرون من المنتمين إلى الاتحاد الاشتراكى واجبهم الأساسى نحو خدمة الجماهير ونحو المجتمع .

٣ ــ وحدث نوع خر من التخلف فى عدم تركيز الاهتمام على الشباب ... الطليعة العريضة التى تؤلف جيل المستقبل لهذا المجتمع المتحفز لتولى المسئولية فى مجال العمل والإنتاج ، وفى المجال السياسى على حد سواء . . .

الاتحاد الاشتراكى وأهمية تكوين الشباب

إذا كنا اليوم نحاول تقييم خطة التنمية الشاملة الأولى ، من نواحى الإنتاج والاستهلاك وما حققت من منجزات ، وما يمكن تحقيقه واستثماره مضاعفاً فى الخطة القادمة ، فإن الطاقة الضخمة الكامنة على أرضنا النامية بالأمل والوعى ، من الشباب ، هى القوة الحقيقية التى تمكن لمستقبل أمتنا أن يستمر فى نجاحه وثوريته ونموه . . .

إن أهمية تكوين الشباب الاشتراكى فى هذه المرحلة لا تكون فى خلق جيل جديد ناضج ، وقادر من الناحية السياسية والفنية وحسب ، إنما أهمية ذلك تمتد كذلك إلى أن يكون الجيل الصاعد لحمل المسئولية قوة دافعة لنجاح خطط التنمية .

ومهمة تكوين الشباب الاشتراكى الواعى والقادر ، والناضج سياسياً وعلمياً وفنياً وثقافياً ورياضياً ، لم تحتمل التأخير . . . فإن الشباب دائماً فى سن التكوين والنمو يتعرضون لتيارات الانحراف والتضليل والإغراء واللامبالاة والسلبية وغير ذلك ، إذا لم يجدوا الأيدى الأمينة والمخلصة التى ترعاهم وتوجههم الوجهة الصالحة لأنفسهم ولأوطانهم وللمثل العليا . . .

ومن الواجب أن توجه هذه الطاقات بالاقتناع والإيمان بوحدة الفكر ، والوعى العميق ، إلى الطريق السليم الذى يتم فيه تكوين الشباب فكرياً وجسمانياً ، عقلياً وروحياً ، فنياً وعلمياً ، ثقافياً ورياضياً . . .

وكان لا بد أن يعطى الاتحاد الاشتراكى أهمية قصوى للشباب وتكوينه فى دوره الحالى . . . لقد حمل هذا الجيل عبء الثورة كاملة .. أعد لها وفجرها ، وحطم قلاع الظلم والتخلف والفساد والسيطرة ، التى كانت جاثمة على قلب المجتمع .. ثم حمل هذا الجيل عبء التصدى للاحتلال والعدوان وللتحديات التى واجهت الزحف الشعبى بالثورة فى مرحلة التحول الاشتراكى . . وحمل هذا الجيل عبء إرساء الأساس للبناء الاشتراكى وإقامة المجتمع على دعائم من الحرية الاجتماعية والحرية السياسية ، من الكفاية والعدل . . . وهو لا يزال يحمل الأعباء بشرف وشجاعة وراء قيادته المؤمنة القادرة ، ليسلم كل ما صنع إلى جيل الشباب الصاعد ، الذى يجب أن يندفع بالثورة إلى آفاق أوسع ، ويحتفظ بالنجاح ، بل يضاعف النصر الذى تحقق بعد الجهد والمشقة ، وبذل الدم والعرق . وإذا كان النجاح أمراً صعباً فإن الاحتفاظ به ليس هيناً ... ونحن لا نتصور ولا نريد للجيل القادم أن يهرب من الصعب إلى الليونة أو يستعيض عن الثورة بالانحراف أو التواكل أو السلبية ، لكننا نريد لأبنائنا

أن يثبتوا ذاتهم ، ويفرضوا قيمتهم على الحياة كما فرضها هذا الجيل بالحق والعدل والكفاح . . . وإن الكسب الحقيقى من ثورتنا الاشتراكية، سيعود فى النهاية أكثر مما يعود على الجيل الصاعد الذى يحمل اليوم مشعل العمل والبناء لأن اتصال الحياة وطبيعة التطور تفرض ما يلى :

أولا :

ليس هناك فراغ أو انقطاع بين جيل اليوم وجيل الغد . . . وامتداد العمر وانتقال القيادة إلى الجيل القادم ، فى ظل الاشتراكية التى نقيمها ، هو استطراد طبيعى لنضال هذا الجيل ، وهو امتداد لطاقات شعبنا المصرى المتجددة . . . وليكن من ثورية الجيل الحاضر ونضاله وانتصاراته وصموده للتحديات ، حافز إلى حركة الجيل القادم ، حتى يتقدم بالأمانة والإرادة ، وهو يملك الحافز الثورى وأمامه الهدف السياسى واضحاً محدداً . . .

ثانياً :

إن المجتمع الاشتراكى الذى أقامه الجيل الحاضر ألزم نفسه منذ أول أيام التحول الاشتراكى بحقوق أساسية ، يأخذ الجيل القادم منها اليوم وغداً أوفر نصيب — وبعضها التعليم والتثقيف والرعاية الصحية والتأمين . . . وفوق ذلك وقبله ، أن الجيل القادم فتح وعيه على أرض طهرت من الاستعمار ، لايدنسها احتلال ، ولا تقيد حركتها أغلال الإقطاع أو الاحتكار ولا تمزقها الحزبية والفساد السياسى . . .

كل هذا وغيره خلق للشباب الصاعد مناخاً صالحاً للقوة الفكرية وللعمل المنتج وللنمو السليم والانطلاق دون توقف إلى الآفاق الواسعة . . .

إن الجيل الصاعد أوفر حظاً من جيلنا ومن الأجيال السابقة التى عانت من ظروف الحياة القاسية وعاشت فى ظل سيطرة الإقطاع ورأس المال ، وكادت تضيع فى متاهات الاتجار بالسياسة واحتراف الزعامات واستخدام

الشباب وقوداً يطبخون على احتراقه موائدهم ومغانمهم . . .

ثالثاً :

إن البناء الاشتراكى الذى نقيمه فوق أرضنا لن يتوقف عن النمو ، وكلما ارتفع هذا البنيان الراسخ أحس أبناؤه بمزيد من الثقة بالنفس ، وازدادوا قوة واندفاعاً . . . ولكن إذا كان الكسب الحقيقى من منجزات الثورة الاشتراكية يعود بالخير الكثير على الشباب الصاعد ، فإن من الواجب أيضاً أن يدرك الشباب منذ حداثته ، ما هو المطلوب منه ، ليتحقق استمرار الثورة الاشتراكية ودوام نجاحها سياسياً واقتصادياً واجتماعياً .

وإذا كنا ننظر إلى ما تحقق فى جيلنا ، نظرة تقدير لصورة كفاح رائع ، لشعب عظيم ثائر ، فإننا نتطلع بالأمل إلى احتمالات كفاح أكثر روعة ، وأقدر فى الإبداع والاندفاع بالثورة والبناء والتنمية .

ذلك منطق طبيعى يبين الترابط بين المزايا والمسئوليات ، بين الحقوق والواجبات ، فإن الآمال والانتصارات لا تستمر عبر الأجيال بالميراث التلقائى ، لكنها تتجدد وتتضاعف بالجهد والبذل ، إذا حرص كل جيل أن يواصل الانطلاق فى سباق الزمن ، من حيث ينتهى الجيل السابق ، بطاقة أكثر اندفاعاً واحتمالا وشباباً . . .

إن مسئولية الشباب فى الحفاظ على الثورة اليوم والاندفاع بها غداً مسئولية ضخمة بقدر ضخامة الهدف الذى نتطلع إليه :

١ — إن الشباب اليوم هم الفئة الغالبة ، وهم الوزن الأكبر ، والتشكيل الأضخم عدداً فى المجتمع ، إذ يؤلف الشباب النسبة الكبيرة من قوى الشعب العامل فى كل وحدات الإنتاج وفى التجمعات الجماهيرية . . . فى الحقل والمصنع ، فى المدرسة والجامعة ، فى القرية والمدينة ، فى الميادين العسكرية والنواحى المدنية . . . وعلى قدر حركتهم ، وعلى قدر ما يبذلون اليوم من جهد فى شبابهم وبطاقتهم الفتية ، بقدر ما يكون النجاح والتقدم والانتصار فى مجالات

الإنتاج والتنمية ، وبقدر ما يبذلون غداً من جهد وثورية حينما يتسلمون القيادة ، بقدر ما تتحقق آمال أعظم وأوفر . . .

٢ — إن الشباب بطبيعة تكوينه الذهنى وحماسه يكون أكثر ثورة ضد قوى الاستغلال أو رواسب السلبية ، ولذلك فهو أكثر ارتباطاً بالمثل والمبادئ التى يقوم عليها مجتمعنا الاشتراكى . . . وبالتالى فإن الشباب أكثر استعداداً واندفاعاً ، لبذل الجهد والطاقة فى سبيل تدعيم هذه المثل والمبادئ التى تهدف إلى مزيد من الإنتاج ، ومزيد من العدالة الاجتماعية ، ومزيد من الانتصارات .

وعلى ذلك فإن الشباب إذا كان مسئولاً عن قيادة المجتمع فى غدنا ، فإنه اليوم مطالب بأن يثبت جدارته كقوة دافعة من عوامل النجاح الذى يتحقق فى مجتمعنا اليوم . . .

٣ — إن المجتمع الاشتراكى الذى أقمناه فوق أرضنا ، بالكفاح الأصيل والنضال المتصل ووراء القيادة السديدة ، يعدّ نموذجاً لغيرنا من الشعوب المتطلعة إلى الحرية والتقدم ، لكنه فى نظر أعداء الشعوب من قوى الاستعمار والرجعية خطر يطاردهم ، ويهدم قواعدهم ، ولذلك فإنهم لا يتوقفون عن العمل لعزله ومحاولة التآمر والضغط عليه . وبقدر ما نتصدى لهذه القوى المعادية ، وبقدر ما نحرز من انتصارات ونحقق من نجاح ، ونرتفع بالبناء الذى نقيمه ، بقدر ما تزداد حالات اليأس والفزع عند أعدائنا ، وتتهاوى العروش الظالمة المستغلة وتتساقط قلاع السيطرة من حولنا . . . إن ذلك يبدو من أعدائنا المتربصين فى صور الفزع وهم يتصرفون فى جنون المقبلين على الغرق . وإذا كانت الثورة التى قامت فى الثالث والعشرين من يوليو ١٩٥٢ قد قضت على الإقطاع والرجعية والانتهازية ، فإنها لم تقض بعد على الإقطاعيين والرجعيين والانتهازيين الذين ترتبط مصالحهم ووجودهم بالاستعمار والرجعية الخارجية . . وإذا كان مجتمعنا قد حرص على أن يصفى الإقطاع والرجعية والاستغلال دون إراقة دماء، فما من شك أن الاستغلال لا يستسلم بسهولة ، وما من شك أنه ستبقى من حولنا

فلول الرجعية المتربصة ، وستبقى فى مجتمعنا بقايا لا تحيا ولا تقبل أن تحيا إلا على الاستغلال التى يرفضه مجتمعنا الاشتراكى . . . إن بقاء الاستغلال فى أى صورة من صوره وبأى قدر – إن وجود بقايا الرجعية والانتهازية وممارستها لطبيعتها المعادية لمصالح الشعب ، يشكل دائماً الخطر على البناء الاشتراكى .

والشباب . . . وهو المتغلغل فى كل مكان . . المتفتح بالوعى لكل ما يجرى من حوله وفى الأنحاء المختلفة ، هو القوة الحقيقية التى تحمل مسئولية التصدى والدفاع عن المجتمع الاشتراكى ، ضد كل ما قد يتعرض له من تحرك رجعى أو بلبلة أو استغلال أو ضغط أو تآمر ، بل ضد أى لون من ألوان الاعتداء على قداسة المجتمع الاشتراكى ووجوده ، وصورته الزاهية .

كل ذلك يحدد لنا دور التنظيم السياسى فى تكوين الشباب . . وفى رأيى أن يكون دور الاتحاد الاشتراكى العربى فى إعداد الشباب قائماً على أسس محددة نذكر منها ما يلى :

أولا :

إعداد هذا الجيل الصاعد ، إعداداً سياسياً وثقافياً ، يؤمن بربه وبدينه ، وبوطنه وبالمثل العليا والمبادئ التى صاغها الكفاح الوطنى من تجارب الزمن ، ومن أمل المستقبل فى منهج للحياة العادلة التى يقيمها شعبنا على أرضه .

ثانياً :

إذابة الفوارق النفسية بين فئات الشباب المختلفة ، حتى لا تستمر البقايا الطبقية التى فرقت من قبل شباب الجامعات مثلاً وشباب المصانع وعزلت شباب المصانع عن شباب الحقل ، وخلقت هوة سحيقة بين شباب القرية وشباب المدينة ، وأقامت الحواجز بين شباب الجامعة والشباب العامل المنتج . . .

إنهم جميعاً ، برغم اختلاف المهنة ودرجة الثقافة والبيئة الجغرافية ، يلتقون على عنصر أساسى ، هو أنهم شباب المجتمع الاشتراكى ، جيل واحد ينهل

من تعاليم هذا المجتمع ومن مثله ومبادئه ومنهجه ، بحيث يقدس الشاب فيه العمل الإيجابى ، ويعدّه دون غيره معيار قيمة المرء . . .

إن الشباب يؤلفون معاً على اختلاف طبيعة عملهم جسداً واحداً ، وحياة واحدة ، وأملاً واحداً ، وعملاً متكاملاً ، وقيماً واحدة تشكل قدراً من الثقافة المشتركة التى تمحو كل صور الاختلافات الشكلية والبيئية الأخرى . . .

ثالثاً .

يجب أن يؤمن الشباب إيماناً كاملاً بأن الإنتاج والتفانى فى زيادة معدلاته والارتفاع بمستواه وزيادة كفاءته ، هو الجسر الوحيد إلى الرخاء والرفاهية والعدل والكفاية له ولغيره . . سواء كان هذا الإنتاج فى المصنع أو الحقل . . . فى المدرسة أو المتجر . . فى المستشفى أو المؤسسة ، فى المكتب أو الشارع ، فى الجامعة أو فى الورشة . . كل ذرة من جهد وكل قدر من الإخلاص وكل خطوة إلى الأمام فى أى عمل مهما كانت طبيعته وأيًّا كان قدر الجهد وقيمة الزيادة والتحسن فى إنتاجيته ، إنما يعود كله على المجتمع وعلى كل فرد فيه وخاصة على الشباب .

رابعاً :

إن وضوح الرؤية من أهم ما يلزم أن يتزود به الشباب . والمناقشة الحرة والواعية ، والفهم العميق لكل الأمور فى صراحة ووضوح كامل ، تحصين للشباب ضد كل زيف أو تضليل أو انحراف . . .

إن معرفة الشباب بتاريخهم الوطنى والقومى ، وتوضيح عناصر القوة فى شعب مصر الأصيل خلال عصور التاريخ وتعاقبها ، يضاعف من ثقة الشباب فى نفسه وفى نضال أمته الممتد عبر الأجيال . . . ولقد زيف الاستعمار ودعاة الهزيمة من أعداء الشعوب تاريخ الشعب المصرى الأصيل ، محاولين بذلك أن يقللوا أو يستهينوا بكفاح هذا الشعب وصور أمجاده ، وبالقرائن التى تؤكد أصالة معدنه وصلابته ، وتثبت عمق جذور النضال المصرى على طول التاريخ الإنسانى .

إن إزالة الزيف والتزوير فى تاريخ النضال المصرى سوف يزيد شعور الشباب بقيمة أمتهم وبمجدها وجدارتها ببلوغ المنى والأمل المرموق .

خامساً :

خلق وحدة الفكر وتنظيم وحدة النضال ووحدة العمل وتوضيح خطى الطريق الواحد إلى الهدف الواحد بين الشباب عن طريق لقاءاتهم معاً على اختلاف مهنهم وبيئاتهم فى عمل جماعى يعمق فى نفوسهم الإيمان بالقيادة الجماعية ، ويربط بين فئاتهم ، ويزكى فى وجدانهم شرف تحمل المسئولية ، وينمى فى قلوبهم روح التعاون والعمل الإيجابى ، ويعمق فى أذهانهم الوعى الاشتراكى عن طريق المعسكرات والندوات والتثقيف الذاتى ، ويمحو من سلوكهم أى صور للتعالى أو الانعزال ، ويقوى من قيمتهم عند أنفسهم وفى نظر الآخرين عن طريق عملهم اليدوى والخدمة العامة فى البيئة التى يعملون فيها أو يعيشون بينها . . .

فى هذه المعسكرات . . ومع كل هذه الواجبات وعند مناقشة كل هذه القضايا . . . يجب أن تكون قضية الإنتاج ومشاكله . من أهم الموضوعات التى يتناولها البحث والنقاش الرشيد العميق . جنباً إلى جنب مع العقيدة السياسية والنواحى الاجتماعية . . .

ولقد بدأ الاتحاد الاشتراكى هذا البرنامج الضخم . . وركز على الشباب وأولاه كل اهتمام ، حتى لقد جعل للشباب أمانة عامة من الأمانات الرئيسية له تنبثق عنها منظمة للشباب الاشتراكى ... وإذا كانت هذه التجربة الضخمة والرئيسية لم يمض على البدء فيها إلا وقت قصير ، فإنها أخذت تملأ الأسماع ، وتحدث حركة جديدة تبشر بحياة جديدة تضم الشباب الاشتراكى فى منظمة تجمعهم حول فكر واحد وطريق واحد نحو الهدف الواحد . . .

وإننا نتطلع إلى هذه النواة بأمل شديد ونرجو لها قوة أكبر على الاندفاع بالثورة ، وإيجابية أقدر على الوفاء بتحقيق هذه المسئولية التاريخية .

ذلك هو السبيل لتهيئة وإعداد وتكوين أصحاب المصلحة فى المستقبل ، الذين سوف يحملون المسئولية ويؤدون أمانتها الغالية المقدسة أكثر قوة وأقوى ثورية وأشد حماساً ، وأعمق وعياً، وأحسن حظاً ، وأفضل من جيلنا الحاضر ، الذى يسعد وهو يرى أن الثورة سوف تواصل خطاها وأن الذين سيعيشون فى مجتمع أفضل هم أولادنا وأكبادنا وامتداد عمرنا وثمار جهدنا ، وأمل نضالنا الرائع والمنتصر .

البناء الاشتراكى
والدفاع عن الاشتراكية

كان طبيعياً أن نستطرد فى تحليل واجبات الاتحاد الاشتراكى، لنستعرض الجوانب الكثيرة ، لدوره الرئيسى والهام فى إنجاح خطط التنمية وتدعيم البناء الاشتراكى — خاصة ونحن فى صدد تقييم الخطة الخمسية الأولى وما تحقق فى سنوات التحول الاشتراكى العظيم . . .

ويمكن تلخيص واجبات الاتحاد الاشتراكى بوصفه التنظيم الذى يجمع قوى الشعب العاملة صاحبة المصلحة فى الاشتراكية وفى التحول الاشتراكى الذى تم ، وفى إنجاح خطط التنمية التى تدعم هذا البناء الاشتراكى فى النقاط التالية :

١ — يجب أن يسير العمل فى وحدات الإنتاج والخدمات على كافة مستوياته : إدارة وتنفيذاً، توجيهاً وتخطيطاً ، بالمفهوم السياسى . وبالوعى الناضج . حتى تتضح أهداف العمل وتتضح الوسائل الكفيلة بتحقيق هذه الأهداف . والمصلحة التى تعود من وراء ذلك : ارتفاعاً بالعمل اليومى فوق مستوى الروتينية والرتابة المملة ، حتى يأخذ العمل فى أى مجال وأى موقع مكانته فى إطار من القيم الوطنية والقومية ، وبذلك يتمكن النشاط الثورى الذى يضم جميع وحدات الإنتاج والخدمات من أن يكسر جمود الروتين والتعقيدات المكتبية ويقضى على الوسائل الإدارية والدروب الموروثة المعوقة لأى عمل . . .

٢ — إن الوعى السياسى فى مجالات العمل الإنتاجى يجب أن يكون له مضمون اقتصادى واجتماعى قائم على فهم المشكلات التى واجهتنا فى الخطة الأولى والتوصل إلى الحلول الصحيحة للتغلب على هذه المشكلات .

والوعى السياسى بهذا المضمون قادر على أن يقود ويحرك أفراد قوى الشعب العاملة عن اقتناع ، فى الطريق الذى يؤدى إلى حل هذه المشكلات والتغلب على كل الصعوبات ولذلك حرصت أن أبين بالتفصيل أهمية قضية المدخرات

وقضية زيادة الكفاءة الإنتاجية وكانت كل منهما بمثابة مشكلة واجهت الخطة الأولى وعانت الخطة من قصورهما . . .

٣ ــ الاتحاد الاشتراكي مطالب من خلال تنظيماته وعن طريق تجميع وتنظيم وقيادة جهود قوى الشعب العاملة أن يستكشف العناصر الصالحة التى تعمل خلال أجهزته الشعبية حتى تحيلها إلى خلايا ثورية نشيطة ومنتجة تعمل إيجابياً للتوصل إلى حلول لكل المشاكل التى تواجه العمل الوطنى فى وحدات الإنتاج والخدمات وتمارس هذه الحلول السليمة .

٤ ــ الشباب بوجه خاص يؤلف الجيل الصاعد والأمل المرتقب . وعلينا الاهتمام به وبذل كل الجهد من أجله ، وعليه مسئوليات كبرى فى إنجاح خطط التنمية والحفاظ على المكاسب الثورية التى تحققت بالكفاح والدم والجهد والمعاناة على مر الأجيال . . . والاندفاع بهذه المكاسب ثورياً إلى الآفاق الرحبة الواسعة من مسئوليات جيل المسئولية القادم .

٥ ــ التنظيمات النقابية والتشكيلات المهنية يجب أن تطور دورها فى ظل المجتمع الذى حقق عدالة التوزيع ، بحيث تباشر جهودها لتحقيق هدفها الأكبر والرئيسى فى المجتمع الاشتراكى وهو الارتفاع المستمر بإنتاجية العاملين . وهو السبيل الوحيد لتحقيق التحسن المطرد فى أحوال هؤلاء العاملين فى ظل مجتمع العدالة الاجتماعية . . . وعليها أن تعمق من الوعى الثقافى والسياسى لدى العاملين . . . إن هذا كله يرتبط ببناء الاشتراكية . . .

لكن الاشتراكية لا يمكن أن تبنى فى فراغ . . .

وهى فى الوقت نفسه لا تجد أمامها الطريق معبداً ومفروشاً بالورود ولا تواجه بالمناخ المناسب المهيأ لها ، دون عوائق أو تحديات ومتناقضات ... إن الثورات الوطنية تقيم البناء الاشتراكى فوق أرضها فى إطار يجمع المتناقضات الداخلية ورواسب عصور مضت . . . ثم هى تواجه دائماً متناقضات وتيارات دولية عاتية ، الأمر الذى يجعل البناء الاشتراكى فى أى دولة نامية عرضة للضغوط

وصور التآمر والتسلل والانقضاض . . . وهذه التيارات الداخلية والخارجية ، وهذه المحاولات الضارية واليائسة من قوى السيطرة وأعداء البناء الاشتراكى ، يجب أن تواجه بثورية وقوة ، بالوعى والتصدى ، حتى لا يكون البناء الاشتراكى عرضة للتصدع . . .

وهنا يبرز دور جديد ، وواجب أساسى لقوى الشعب العاملة صاحبة هذا البناء الاشتراكى ، والحامية له ، وهى تؤمن عن عقيدة أنها مرتبطة بهذا الكيان الاشتراكى والمجتمع العادل ارتباط مصير . . .

واجبها إذن هو الدفاع عن الاشتراكية وحمايتها من كل الغوائل والأعداء ، ومن أى أثر عكسى قد ينتج عن هذه المتناقضات الموروثة . . .

واجبها وهى ترعى وتحمى الثورة الاشتراكية فى إطار التنظيمات السياسية وأجهزة الاتحاد الاشتراكى ، أن تواصل العمل والجهد فى نفس الوقت لتدعيم البناء الاشتراكى الذى قام بعد الجهد والكفاح والنضال الإنسانى فوق أرضنا جيلاً بعد جيل . . .

إننى هنا لا أجد فى تصوير هذه الفكرة خيراً مما قاله الرئيس جمال عبدالناصر بأن هذا الجيل من شعب مصر على موعد مع القدر . . ولقد كتب عليه أن يدخل سلسلة من الثورات المتشابكة والمتلاحمة فى وقت واحد . . . وكتب عليه أن يحمل مسئولية تحقيق الاستقلال السياسى والاستقلال الاقتصادى وأن يصارع التحديات ويواجه العدوان العسكرى ويُسقط الدمى وينبذ الأحلاف وينتصر فى كل المعارك السياسية والاقتصادية والنفسية التى يخوضها بالعزم والإيمان . . . ثم كتب على هذا الجيل أن يتحمل شرف بناء مجتمع العدالة الاجتماعية وتكافؤ الفرص ... كتب عليه أن يحارب بيد ، وأن يبنى باليد الأخرى ، وكان الله معه دائماً وهو يحارب وكان معه وهو يبنى وكان الله معه وهو يحقق النصر فى كل الميادين . . . فتلك سنة الله جلت مشيئته أن ينصر المخلصين .

ولقد عبر الميثاق عن ذلك وقال : « إن الشعب المصرى ــ تحت ظروف المعارك

الثورية المتشابكة المتداخلة — كان مصراً على أن يستخلص للمجتمع الجديد الذى يتطلع إليه ، علاقات اجتماعية جديدة، تقوم عليها قيم أخلاقية جديدة وتعبر عنها ثقافة وطنية جديدة » . . . ونبه الميثاق القيادات الشعبية بدورها ، مطالباً إياها أن تتأمل تاريخها وأن تنظر إلى واقع عالمها ثم تقدم على صنع مستقبلها ، واقفة فى ثبات على أرضها .

« إن الرجعية ما زالت تملك من المؤثرات المادية والفكرية ما قد يغريها بالتصدى للتيار الثورى الجارف، خصوصاً فى اعتمادها على الفلول الرجعية فى العالم العربى المسنودة من جانب قوى الاستعمار » . . .

ولذلك فإن اليقظة الثورية كفيلة تحت كل الظروف بسحق كل تسلل رجعى ، مهما كانت أساليبه ، ومهما كانت القوة المساعدة له . . « وإذا كان مجتمعنا يؤمن بأن الحرية للوطن وللمواطن ، وأنها تتوافر قبل كل شىء بالسلام القائم على العدل فإن مجتمعنا مطالب إلى الوقت الذى تستقر فيه مبادئه العظيمة ، وتسود على العالم الذى نعيش فيه ، أن يكون مستعداً باستمرار للتصدى» والعمل لحماية حرية الوطن وحرية المواطن وحماية البناء الاشتراكى . . .

وقبل أن أعرض للمتناقضات التى ورثناها من مخلفات عهود مترامية مضت ، يجب أن أشير هنا إلى الأسباب التى تحتم على قوى الشعب العاملة أن تدافع عن الاشتراكية وتحمى البناء الاشتراكى وترتبط به رباط مصير وحياة . . .

فإذا كانت هذه الإشارة قد ترددت قبل ذلك كثيراً فإنه لا بأس من التذكرة والإشارة حتى لا ننسى . . . والذكرى دائماً تنفع المؤمنين وتضىء الطريق أمام خطاهم . . .

ومن المبادئ التى يتبعها علماء التربية أن يذكروا دائماً جوانب العمل الطيب ، ونتائج العمل الخاطئ ، حتى يغرسوا الكراهية فى نفوس الناس ضد الشر . . .

كذلك فإن الله سبحانه وتعالى قد صور للمؤمنين فى كتبه السماوية كلها وفى أبدع وأسمى الآيات ، مغبة الشر ومضاعفاته ومصير كل شرير مستغل ،

وحدد سبحانه مكان هؤلاء فى جهنم وعذابهم فى الدنيا ،كما صوّر سبحانه المجتمع الذى تسوده العدالة الاجتماعية والروح الإنسانية والمساواة وتكافؤ الفرص وحدد سبحانه للذين يعملون الخير مكانتهم فى الجنة وسعادتهم فى الحياة الدنيا .

إن مجرد تخيل حدوث نكسة للبناء الاشتراكى والثورة الاشتراكية التى تحققت ، يضعنا أمام صور يلزم أن تكون فى أذهاننا ، حتى لا ننسى أو نتهاون ، أو نتوقف عن الاندفاع ، وحتى يزيد حرصنا على البناء الاشتراكى وحمايته والدفاع عنه والتمكين له . . .

إن الترجمة الواقعية لأى نكسة هى حدوث مضاعفات ونتائج لا حصر لها . . . ولا يمكن فى صفحات محدودة أن أعددها ... لكننى أذكر هنا لمحة عن بعضها فقط :

● عودة سيطرة الإقطاع ورأس المال المستغل على مقدرات الحياة الاقتصادية والسياسية والاجتماعية . . . وتحكم طبقة النصف فى المائة من جديد فى مصائر جموع الشعب ، فى صورة أرهب وأقسى تشفياً وحقداً وإشباعاً للشره والاستغلال .

● عودة الفلاحين إلى مستوى العبيد للأرض بعد السيادة عليها وملكيتها. . . وتدمير كل معالم التطور والخدمة والإصلاح الذى تحقق فى القطاع الريفى ،حتى يعود الظلام والظلم الاجتماعى ، لا يرى فيه ملايين الفلاحين إلا العذاب والسياط والحرمان .

● عودة العامل إلى مستواه القديم : عبداً للآلة ، وتعود لتكون أغلى منه عند صاحب رأس المال الذى يسيطر ويسود من جديد . . . وسوف يلغى بالقطع الحياة الآمنة التى حققتها الثورة الاشتراكية للعامل . . . ويسخر من رفاهية العامل ومن تحديد ساعات عمله ،ويمنع كل امتياز أو حق حصل عليه العمال ، حتى يستحوذ هو على كل ذرة من ربح وكل درهم من مال .

● يعود المجتمع إلى صورة التخلف التى كان عليها من قبل ، وما تزال

شعوب من حولنا تعيشها تحت قسوة السيطرة والاستغلال . . . تعود البطالة ويعود الفقر وتغلق المدارس والمستشفيات . . . فإن ما ينفق على مثل هذه المؤسسات ، لن تقبله الرجعية التى كانت تصف العلم بأنه كفر حتى تخيف الناس منه ، وتصف الدواء بأنه سحر لا يرضى عنه الله ، فيأكلهم الموت . . . وليس ببعيد يوم خشى الخديو توفيق أحد حكام مصر فى العصر الحديث من أثر التعليم على أمواله وتاجه فأمر بإغلاق المدارس كلها . . . هل نذكر المحسوبيات فى فرص التعليم؟ ! يجب ألاّ ننساها . . .

● العودة إلى سوء التوزيع ، بحيث يكون إلغنى كله والصحة بأكملها والسعادة جميعها لفئة قليلة ؛ والفقر والحرمان كله للملايين من أبناء الشعب .

— هل يمكن أن يقبل صاحب رأس المال — فى حالة حدوث نكسة لا قدر الله — أن يشارك العمال فى الأرباح والإدارة ؟ ! ذلك هو المستحيل نفسه .

— هل يمكن أن تتحمل خزانة الدولة الإنفاق على رصف الطرّق وإنارة الشوارع وإقامة المساكن الشعبية وإنشاء المصانع التى تفتح آفاق الحياة الكريمة أمام العاملين ؟ ... هل يمكن أن تسعى الرجعية أو الإقطاع لاستصلاح أرض ليملكها الشعب والفلاحون ؟ . . . إن عهود الحرمان التى مضت استصلحت بعض الأرض بالسخرة وبعرق الفلاحين ، ولكن ملكيتها وكل خيرها كانت للإقطاع والشركات الاحتكارية .

● يعود تحالف الرجعية مع الاستعمار الذى ترتبط به مصيريًّا . . . فهل يظل الاستعمار حاملاً فى قلبه جمرة النار وهو يتطلع إلى قناة السويس ليجدها مصرية إدارة ومسئولية وعائداً ؟ .... ومصر تحكم قناتها وتسيطر عليها ؟ . . . ألا يكون جزاء الاستعمار أن يعود ولو إلى قناة السويس التى كاد يجن يوم تأميمها ؟ !

— هل تقبل الرجعية أن تعارض القوى الاستعمارية ، أو ترفض إدخال الشعب إلى سجون الأحلاف ومناطق النفوذ ؟ ! إن الارتماء فى أحضان الاستعمار

وأحلافه ومناطقه يضمن لها البقاء ضد القوى الشعبية ويحميها ضد الثورات التحررية .

● تعود مصائرنا وأقدارنا فى يد الاستعمار ، ليقرر من قواعده فى العواصم الاستعمارية أمورنا ، ولا توضع سياستنا وفق آمالنا ولا تنبع إلا من مصلحة الاستعمار والرجعية وحسب . . .

● يعود الحديث عن قوى العاملين فى الدولة ليكون جريمة ، ويعود الكلام عن الحرية ليصبح شيوعية أو إلحاداً ، وتضيع الحرية الاجتماعية والحرية السياسية . . . ويأخذ الإقطاعيون أماكنهم فى كل مقاعد الحكم والمجالس النيابية ، ليطرد العمال والفلاحون ، ومن كانوا يسمونهم الدهماء والغوغاء فى عهودهم . . . عهود السادة والعبيد . . .

● يعود الجيش إلى صورته قبل الثورة . . . فإن الرجعية والسيطرة الاستغلالية لا تقبل وجود جيش وطنى قوى . . . ولكنها تقبل فقط أن تذهب الأموال إلى جيوبها أو حساباتها فى البنوك الخارجية ، وتفضل حماية الجيوش الأجنبية لها ... والصور من حولنا وليست ببعيدة عنا ، تنطق بالحقائق .

● تعود مصر الزراعية ، مزرعة لمصانع الاستعمار ، ويومها سيهب دعاة الرجعية والاستعمار من جديد ويحملوا الأبواق ليحافوا أن مصر جنة الله فى الزراعة وأن الصناعة والكهربا والسدود شر مستطير . . . فالمنافقون يكذبون على الله . . . أفلا يكذبون على الإنسان ؟! وتلك سماتهم وهذه خصائصهم .

هذه بعض الصور والنتائج التى لا يمكن لى ولا لغيرى أن يعددها بالتحديد والحصر فى صفحات من كتاب . . . وهى فى الوقت نفسه تبين لنا نحن أبناء قوى الشعب العاملة لماذا يجب أن نرتبط مصيرياً ومصلحياً بالثورة الاشتراكية ، والبناء الاشتراكى الذى أقمناه فوق أرضنا بشريعة العدل شريعة الله . . .

وليس أشرف ولا أنبل من الدفاع عن مجتمع تسود فيه العدالة الاجتماعية والكرامة الإنسانية ويتحقق فيه التكافؤ فى الفرص . . .

وقد يتساءل البعض : ندافع عن المجتمع الاشتراكى والثورة الاشتراكية ضد من ؟ ونحميها ممن ؟

ونقول : ضد رواسب الماضى ، وضد بقايا المتناقضات الداخلية . . . ضد المتناقضات الدولية ، وكل التيارات المعادية لمجتمعنا وآماله .

المتناقضات الداخلية

لقد قضت الثورة على الإقطاع ، وعلى سيطرة رأس المال . . . وهنا يجب أن نقف قليلا أمام هذه الحقيقة لنقول إن الثورة لم تقض على الإقطاعيين ولا على الرجعيين . . . وقد بين الرئيس جمال عبد الناصر أننا فى ظل الثورة ، وضعنا ضمن مبادئنا ضرورة القضاء على الإقطاع وعلى سيطرة رأس المال ، ولكن هناك جانبين هامين ، لا ينبغى إغفالهما :

١ — استفادة الإقطاعيين السابقين من طبيعة شعبنا الذى يميل دائماً إلى السلم الاجتماعى ، ومحاولتهم التسلل فى ظروف هذا السلام الاجتماعى ، عن طريق وسائل غير مشروعة لاستبقاء حدود من الملكية تزيد عن الحدود المقررة والتى أجمعت عليها قوى الشعب العاملة للقضاء على الإقطاع فى كل صوره ... وإن ما كشفناه أخيراً فى هذا النطاق ليعطى أمثلة واضحة على ما نعنيه بذلك ...

٢ — أن الإقطاع ليس فقط حالة ملكية ، بل هو أيضاً سلوك معين له خصائص محدودة فى نطاق العلاقات الاجتماعية ، خصائص تقوم على الاستغلال والسيطرة والقمع والإرهاب ، بل اقتراف الجرائم ، ومقاومة تقدم قوى الشعب نحو الحصول على حقوقها العادلة والمشروعة فى الثروة وفى الأجر .

إن هذا السلوك لا يزول ، ولا يمكن أن نتوقع أن يختفى خلال عشر سنوات أو خمس عشرة سنة . . . لأن طبقة الإقطاعيين التى مارست سلوكها الإقطاعى طوال مئات السنين ، لا يمكن مرة واحدة أن تغير سلوكها وأن تخلع عقليتها ،

لكى يحل محلها سلوك وعقلية جديدة مختلفة تمام الاختلاف تسلم بما يجب أن تحصل عليه قوى الشعب من حقوق مشروعة عادلة . . .

ومن هنا لا بد أن نتوقع محاولات مستمرة للاستغلال وللسيطرة الطبقية على نطاق القرية .

ومن الممكن لهذين الاحتمالين أن يقوما كذلك فى ظل سيطرة رأس المال ، وإن كان يجب التسليم بأن احتمالات ذلك بالنسبة لرأس المال محدودة ويمكن كشفها سريعاً وهى تتركز أساساً فى قطاعات التجارة والمقاولات . . .

إن بقاء مثل هذه الرواسب المتخلفة من مجتمع ما قبل الثورة ، يعد ظاهرة خطيرة تهدد سلامة الاشتراكية :

أولا : لأنها تضعف ثقة الشعب فى الاشتراكية . . . وهذا أمر له خطورته .

ثانياً : لأنها تستبقى مراكز قوة معادية للشعب ، تنتهز الفرصة المواتية لكى تنقض على مكاسبه ... وهى فى الغالب تبحث عن هذه الفرصة فى التحالف البغيض المتآمر الذى يمكن أن تقيمه مع قوى السيطرة الأجنبية ، سواء كانت استعمارية من الدول الأجنبية ، أو عميلة لهذه القوى الاستعمارية من قوى الرجعية فى المنطقة . . . وإن مؤامرات القوى الرجعية فى بعض البلاد القريبة منا ، ومحاولة استغلالها للعناصر الإقطاعية وأذنابهم من جماعة الإخوان الإرهابية مثلا لأوضح صورة على ذلك . . .

كذلك فإنها دليل على أن الرجعية لا تتورع بكل شرورها أن تختفى تحت أقنعة للتضليل ولو أدى الأمر أن تستخدم وتدنس أقدس ما يعتز به أبناء مصر وهو دينهم الحنيف . . .

وإن واجب التنظيم الشعبى فى كل بقعة من أرض هذا الوطن وفى وجه هذه المتناقضات هو كشف أصحابها ، من الإقطاعيين والرجعيين ، ومناقشة وضعهم وسلوكهم فى منظمات الاتحاد الاشتركى لكى تتحرك أجهزته وأجهزة الدولة الأخرى حتى تضع حداً لكل ما قد يظهر أو يُكتشف . . .

إن هذا يتطلب من كل عامل زراعى ومن كل فلاح صغير ، من كل مثقف ومن كل وطنى يباشر حرفة أو عملا مستقلا ، من كل هؤلاء ، أن يتيقظوا تماماً وأن يبحثوا باستمرار عن الرواسب الإقطاعية والرجعية ، وأن يكشفوها لمنظمات الاتحاد الاشتراكى .

المتناقضات الخارجية

إن نمو الاشتراكية فى جمهوريتنا فيه خطر كبير على المصالح الاستعمارية وعلى المصالح الرجعية فى المنطقة . . . .

وليس هذا بسبب التقدم والتحرر الذى سيحققه شعبنا فقط ، وإنما بسبب المثال الرائد الذى تعطيه تجربتنا للشعوب الأخرى التى ما زالت – لسوء الحظ – ترزح تحت نير الاستغلال الداخلى الرجعى ، وتحت سطوة الاستغلال الاستعمارى الأجنبى ، وتتطلع إلينا كمثل وأمل . . . ولهذا السبب نفسه هناك خطر فى اشتراكيتنا على إسرائيل . . .

إننا يجب أن نتوقع من هذه القوى جميعها أن تتآمر ، وأن تستمر فى التآمر لكى تحقق ما يصوره لها خيالها السقيم من إمكان القضاء على اشتراكيتنا . . .

إنها فى ذلك تقف فى وجه تيار التاريخ وهو تيار لا يمكن مقاومته ، ولكن يجب أن ندرك أن تيار التاريخ إنما يتحقق اندفاعه من خلال جهودنا وأعمالنا ويقظتنا وحرصنا والوعى الذى تتسلح به قوى الشعب العاملة .

من هنا . . . يجب أن نكون فى يقظة مستمرة وأن نسلح الشعب بالوعى دائماً . . . وألا تخدعنا أساليب التضليل ولا الأقنعة الزائفة التى تخفى وراءها وجوهاً تكره الشعوب وتعادى مصالحها . . . لقد عانى شعبنا الطيب كثيراً من التضليل ولكنه كان دائماً يكشف هذه الأساليب المخادعة . . .

إن الأفاقين والمدعين لا يمكن إلا أن يصفوا أنفسهم بالطيبة ويخلعوا على شخصياتهم مسوح الملائكة للخداع . . . هكذا فعلت القوى الاستعمارية وهى

تحتل الشعوب ، وتسيطر على أرزاقها . . . وهكذا فعلت قوى الرجعية والاستغلال لتفرض وجودها ، حتى بلغ بالبعض من زعماء الرجعية أن يصنعوا نسباً زائفاً للرسول الكريم عليه الصلاة والسلام . . . . ورسول الله برىء منهم ومن أعمالهم ... ولو تمكنوا لأوصلوا نسبهم إلى الملائكة .أو ذات الجلالة . . . .

كذلك يجب التيقظ دائماً للتيارات المعادية التى تنتاب عالمنا المعاصر، وفيه الاستعمار وهو يحس بالخطر على كيانه ومصالحه ويرى رأى العين دورة التاريخ الحتمية . . . فتنتابه حالات الجنون المحموم، الذى ينتاب عادة. الوحش الضارى حينما تصيبه طلقات قاتلة وتصيبه معها نوبات من الصرع قبل الموت . . .

ولا يمكن لقوى الشعب العاملة ، مهما ظهر فى مجتمعها من متناقضات إلا أن تحرص على تكتلها ، حتى تواجه هذه الأخطار والتحديات والمغامرات .

إننا بيقظتنا وتكتلنا سوف نهزم كل الضغوط الأجنبية ، وكل المؤامرات الخارجية . . . والدليل على ذلك أننا هزمناها بالفعل سنة ١٩٥٢ وسنة ١٩٥٤ وسنة ١٩٥٦ وبعد سنة ١٩٥٦ . . . فى كل خطوة من خطانا الثورية . . .

فلنكن دائماً على استعداد لكل التضحيات فى إطار تكتلنا القوى وتحالفنا الشرعى الرائع . . . وإن هذا التكتل إنما يكون إيجابيًّا وقويًّا بوقوف قوى الشعب العاملة ضد تيارات التشكيك التى تنفثها أبواق القوى الاستعمارية والرجعية ، وضد مؤامراتها الخبيثة . . . هذا التكتل يجب أن نحافظ عليه باستمرار . أيًّا كانت الظروف التى نمارسه فيها .

إن عناصر المتناقضات الداخلية وقوى المتناقضات الخارجية . . . وهى ترقب من جحورها أن شعب مصر قد أنجز خطة التنمية الأولى وأقدم على تنفيذ الخطة الثانية ، أكثر قوة ، وأوسع تجربة . وأعمق وعياً . وأقدر على الاندفاع . . . هذه العناصر والقوى تحس بالجزع والمرارة والحقد . . . ويجب ألا نلتفت إلى الوراء ، وألا نتوقف عن الاندفاع فى تدعيم البناء الاشتراكى الذى نقيمه فوق أرضنا بالحق والعدل . . . فى النور وبالوضوح . . بالحرية والكرامة . .

وبعون من الله وبفيض من نوره ورعايته ، فهو سبحانه يشهد أن الثورة التى قامت فى الثالث والعشرين من يوليو ، كانت تهدف إلى إزالة الظلم الذى لا يحبه الله ولا يرضاه . . . وقامت لتحقق الحرية الكاملة ، وقد أمر الله بالحرية للإنسان الذى خلقه حراً . . . قامت لتزيل الضعف وتبنى القوة مكانه ، والله سبحانه قوى يحب الأقوياء بعملهم وعدلهم . . . واستطاعت أن تحقق العدل الاجتماعى الذى هو شريعته عز وجل ، واستطاعت أن تجعل الناس جميعاً سواسية فى المجتمع لا سيد ولا مسود ، سواسية فى الحقوق والواجبات ... واستطاع هذا المجتمع الاشتراكى أن يحقق بعد ذلك خطة للتنمية ، كانت تجربة ودرساً لقدرة الشعوب النامية على الانطلاق .

وحين نصل إلى هذا القدر من محاولة تقييم خطة التنمية الأولى . . . وعندما نبلغ هذا الحد من تحليل الثورة التى تمت خلال سنوات التحول العظيم . . يجدر بنا أن نتوقف لحظة نقدر فيها حصيلتنا بعد هذه المرحلة . . ونجدد من طاقاتنا لاستئناف المسير . . نستطلع مسالك الطريق الذى ينتظرنا . . ونستبين مواقع خطانا نحو الهدف الذى نسعى إليه . . ونقدر الزاد الذى يعيننا على قطع الشوط فى قدرة واحتمال . . .

لقد وصلنا إلى حيث نحن اليوم بعد رحلة فريدة ومشهودة . . وبرغم أنها لم تأخذ من عمر الزمان سوى سنوات قليلة ، فقد أوصلتنا إلى حيث لم تتمكن أجيال أخرى أن تبلغ جزءاً من مداها . .

ولقد بذلنا فى ذلك جهداً ونضالا . . دماً وعرقاً ، حتى أحرزت مسيرتنا الفوز فى سباق الزمن . . .

وحين تحركت قوى الشعب خلف رائدها ومعلمها العظيم ، وانتظمت فى المسيرة الكبرى ، بدأت يومئذ من الفراغ الموحش والظلام السحيق . . لم تحمل معها ذخيرة تعينها على عثرات الطريق ، ولا ملكت قوة تحصنها من التيارات العاتية ، أوتحميها من عاديات المتربصين بالخير ، سوى إرادة التغيير والإيمان العميق ، والإصرار العنيد .

إن قيمة المواقع التى وصلنا إليها اليوم تتجلى بكل القوى العظيمة الكامنة فى طاقة هذا الشعب وقدرته ، إذا عادت إلى الذاكرة كل جحافل الشر والظلام التى كانت تتربص بالأمل وبمسيرة الشعب التى بدأت فى الثالث والعشرين من يوليو ١٩٥٢ . . .

ولقد كان إخلاص شعبنا العظيم لقضية الثورة الاشتراكية ، ووضوح الرؤية أمامه ، واستمراره الدائب فى مصارعة جميع أنواع التحديات ، هى التى مكنته من بلوغ هذه المواقع التى يقف عندها اليوم . . بالأمل والقوة . . بالعزم والتحفز . . وبكل الإمكانيات التى تدفعه أن ينطلق فى مسيرته الثورية إلى أقصى مداها واثقاً فى الله ، واثقاً بنفسه ، فخوراً بما حقق ، معتزاً بقيادته . . .

ونظرة إلى نقطة البداية فى مرحلة الأمس ، ومواقع الانطلاق التى نتتظم اليوم عندها ، ونتأهب لنبدأ منها رحلة الغد ، تبين أين كنا وأين أصبحنا وأين نصل فى غدنا القريب .

	مليون جنيه
● كان الإنتاج القومى فى سنة الأساس ٥٩ / ٦٠ ماقيمته	٢٥٤٧,٩
ارتفع فى السنة الخامسة للخطة مقوماً بالأسعار الثابتة إلى	٣٤٧٤,١
وبالأسعار الجارية	٣٧٣٨
● بلغ الإنتاج الزراعى عام ٥٩ / ٦٠	٥٨١,٦
وصل عام ٦٤ / ٦٥ مقوماً بالأسعار الثابتة إلى	٦٧٩,١
وبالأسعار الجارية	٧٤٢,٦

● وأمكن الارتفاع بالإنتاج الزراعى فى جميع المحاصيل بنسب عالية وصلت فى بعضها مثل الذرة الشامية إلى ٤٤,٤٪ ، وفى بعضها الآخر إلى ١٩٪ ، وكانت الزيادة فى الإنتاج الزراعى ١٦,٨٪ ، وهى نسبة يندر أن تتحقق فى أى بلد من بلاد العالم فى مجال الإنتاج الزراعى نظراً لعدم ضمان الأحوال الجوية والطبيعية والظروف التى تؤثر عادة فى المحاصيل .

● كان مجتمع ما قبل الثورة لا يقدر على استصلاح الأراضى إلا بما يقل عن ٢٠ ألف فدان سنويًّا ، فارتفعت قدرة الاستصلاح بعد الثورة إلى ما يقرب من الضعف ، ثم بلغت قدرة فائقة مع بداية الخطة الخمسية الأولى ، حتى وصلت فى السنة الأخيرة وحدها من سنوات الخطة أكثر من ١٥٠ ألف فدان .

	مليون جنيه
● بدأت الخطة بإنتاج صناعى فى سنة الأساس لا يتعدى	١٠٨٦,٧
ارتفع الإنتاج المحقق عام ٦٤ / ٦٥ بالأسعار الثابتة إلى	١٤٦٩,٩
وبالأسعار الجارية	١٦٢٣,٦

● كانت مصر كما وصفها أعداؤها — زوراً — بلداً زراعيًّا لا يستطيع إقامة الصناعة ، فاستطاعت مصر إقامة صناعات حديثة ، ثقيلة وخفيفة ، وأنجزت مصر خلال سنوات الخطة وحدها ما يزيد على ٨٠٠ مصنع للصناعات الحديثة ، يعود خيرها على شعب مصر لا على قلة محدودة مستغلة ومحتكرة ، ويحطم انتاجها قيود السيطرة الأجنبية إلى جانب فتح أبواب العمل لمئات الآلاف من العمال بعد أن كانت البطالة تطحنهم وتطحن معهم أسرهم ومن يعولون .

● كان مجتمعنا لا ينتج أكثر من ٣ ملايين طن بترول خام سنويًّا .. وفى نهاية الخطة بلغ إنتاج البترول الخام أكثر من ٦ ملايين طن ، بخلاف المنتجات الأخرى القائمة على صناعة البترول .

● لم تعرف مصر صناعة الحديد والصلب قبل الثورة ، وكان الإنتاج منه فى بداية الخطة ٢٤٠ ألف طن سنويًّا ، ارتفع إلى ٥١٠ آلاف طن فى السنة الأخيرة للخطة .

● كنا ننتج قبل الخطة ٢٧٧ ألف طن من الأسمدة الأزوتية ، ارتفع إنتاجنا منها إلى ٩٤٥ ألف طن مع السنة الخامسة للخطة الخمسية الأولى .

● لم يتعد الإنتاج فى الطاقة الكهربائية سنة الأساس ما قيمته	١٨,٤ مليون جنيه
بلغ عام ٦٤ / ٦٥ ما قيمته	٣٧,٩ » »

	مليون كيلووات ساعة
كانت الطاقة الكهربائية قدرتها عام ٥٩ / ٦٠	٢٢٤٥
ارتفعت عام ٦٤ / ٦٥ إلى	٥٥٦٠

	مليون جنيه
● كان الإنتاج فى التشييد فى بداية الخطة بما قيمته	١٠٢,١
وصلت فى نهاية الخطة إلى	١٨١,٢

● بلغت مساحة الأرض التى تم استصلاحها خلال الخطة ٥٣٦٣٥١ فداناً

● وتم بناء ٢٢٢٠٣٣ وحدة سكنية

	مليون جنيه
● بلغت قيمة الإنتاج فى الخدمات فى أول الخطة	٧٥٩,١
ارتفت فى نهاية الخطة بالأسعار الثابتة إلى	١١٠٦
وبالأسعار الجارية	١١٥١,٥
بلغت قيمة الزيادة فى إنتاج السنة الخامسة وحدها من الخطة عنه فى سنة الأساس	٩٦٢,٢
● كان الدخل المحلى عام ٥٩ / ٦٠ ما قيمته	١٢٨٥,٣
ارتفع فى السنة الخامسة بالأسعار الثابتة إلى	١٨٤٠,١
وبالأسعار الجارية	١٨٨٤
● بلغ دخل الزراعة سنة الأساس	٤٠٥
وصل فى السنة الخامسة للخطة بالأسعار الثابتة إلى	٤٧٧
وبالأسعار الجارية	٥٢٨,٤
● كان دخل الصناعة عام ٥٩ / ٦٠	٢٥٦,٣
وصل فى السنة الخامسة للخطة بالأسعار الثابتة إلى	٣٨٥,٠
وبالأسعار الجارية	٤٢٣,٤

	مليون جنيه
• كانت قيمة الدخل من الكهرباء عام ٥٩ / ٦٠	٩,٨
قفزت خلال الخطة حتى وصلت فى نهايتها	
بالأسعار الثابتة إلى	٢٢,٤
وبالأسعار الجارية	٢٣,٢
• كانت قيمة الدخل من التشييد عام ٥٩ / ٦٠	٤٧,١
تضاعفت تقريباً ووصلت قيمته عام ٦٤ / ٦٥	
بالأسعار الثابتة إلى	٩٢,٦
• بلغت قيمة الدخل من النقل والمواصلات فى بداية الخطة	٦٢,٩
ارتفعت فى نهاية الخطة بالأسعار الثابتة إلى	١٥٧,٦
وبالأسعار الجارية	١٧٣,٠
• بلغت قيمة الدخل فى التجارة والمال فى أول الخطة	١٢٩,٢
وصلت فى نهايتها بالأسعار الثابتة إلى	١٥١,٩
وبالأسعار الجارية	١٦٨,٠
• كانت قيمة الدخل فى قطاع الخدمات عام ٥٩ / ٦٠	٥٦٧,٠
ارتفعت عام ٦٤ / ٦٥ بالأسعار الثابتة إلى	٧٨٥,٢
وبالأسعار الجارية	٨١٦,٥

• كان متوسط نصيب الفرد من الدخل المحلى	جنيه سنوياً
فى سنة الأساس	٥٠,٢
ارتفع فى السنة الخامسة للخطة إلى	٥٩,٨
• كان نصيب الأسرة من الدخل المحلى فى أول الخطة	٢٥٠,٤
أصبح فى السنة الخامسة	٣٠٣,١

مليون جنيه

● زادت الأجور فى السنة الأخيرة وحدها من سنوات
الخطة عن سنة الأساس بنسبة ٥٩,٩ ٪

● بلغت قيمة أجور المشتغلين فى الزراعة سنة الأساس ٩٨,٠
ارتفعت فى السنة الخامسة للخطة إلى ١٦٧,٤

● بلغت أجور المشتغلين فى الصناعة عام ٥٩ / ٦٠ ٨٨,٨
ارتفعت عام ٦٤ / ٦٥ إلى ١٤٩,٦

● بلغت قيمة أجور المشتغلين فى قطاع الكهرباء
عام ٥٩ / ٦٠ ٢,٤
ارتفعت عام ٦٤ / ٦٥ إلى ٤,٧

● بلغت قيمة أجو العاملين فى قطاع التشييد عام ٥٩ / ٦٠ ٢٩,٩
قفزت عام ٦٤ / ٦٥ إلى ٥٣,٧

● كانت أجور العاملين فى قطاع النقل والمواصلات
عام ٥٩ / ٦٠ ٣٩,٣
ارتفعت عام ٦٤ / ٦٥ إلى ٦٠,٧

● بدأت الخطة وقيمة أجور المشتغلين فى قطاع التجارة
والمال ٧٠,٢
ارتفعت مع نهاية الخطة إلى ما قيمته ١٠١,٧

● كانت قيمة أجور المشتغلين فى قطاع الخدمات ٥٩/٦٠ ٣٣٠,٤
وصلت سنة ٦٤ / ٦٥ إلى ٥٠٣,٥

● كانت قيمة الأجور للمشتغلين فى مختلف القطاعات
سنة ٥٩ / ٦٠ ٥٤٩,٥
وصلت مع نهاية الخطة إلى ٨٧٨,٩

وقد زادت أجور المشتغلين فى السنة الخامسة عن	مليون جنيه
سنة الأساس بما قيمته	٣٢٩,٤
وارتفعت بمعدل زيادة سنوية فى المتوسط نسبتها	٩,٩٪
	مشتغل
● بلغت العمالة فى الزراعة عام ٥٩ / ٦٠	٣,٢٤٥,٠٠٠
وصل عددهم عام ٦٤ / ٦٥ إلى	٣,٧٨٠,٠٠٠
● وكانت العمالة فى قطاع الصناعة فى سنة الأساس	٦٠١,٨٠٠
ارتفعت فى السنة الخامسة للخطة إلى .	٨٢٥,٠٠٠
● وفى قطاع الكهرباء كانت العمالة	١١,٩٠٠
وصلت فى نهاية الخطة إلى	١٨,٠٠٠
● وبلغت العمالة فى قطاع التشييد سنة الأساس	١٨٥,٠٠٠
ارتفعت فى السنة الخامسة للخطة إلى	٣٤٥,٢٠٠
● كانت العمالة فى قطاع النقل والمواصلات عام ٥٩/٦٠	٢١٨,٦٠٠
وصلت عام ٦٤ / ٦٥ إلى	٢٧٧,٧٠٠
● كانت العمالة فى قطاع التجارة والمال عام ٥٩/٦٠	٦٣٥,٧٠٠
بلغت عام ٦٤ / ٦٥	٧٢٨,٧٠٠
● كانت العمالة فى قطاع الإسكان عام ٥٩ / ٦٠	١٦,٠٠٠
وصلت عام ٦٤ / ٦٥ إلى	٢١,٠٠٠
● كانت العمالة فى قطاع الخدمات عام ٥٩ / ٦٠	١,٩٦٢,٣٠٠٠
ارتفعت عام ٦٤ / ٦٥ إلى	٢,٣٦٥,٢٠٠
● كانت العمالة المحققة فى الاقتصاد القومى سنة ٥٩ / ٦٠	
نحو	٦,٠٠٦,٠٠٠
وصلت فى نهاية الخطة إلى	٧,٣٣٣,٤٠٠
أى بزيادة بلغت	١,٣٢٧,٤٠٠

● كان متوسط أجر المشتغل فى الاقتصاد القومى سنة الأساس
٨٥,٥ جنيهاً سنوياً بالأسعار الجارية
وصل فى السنة الخامسة للخطة إلى ١١٢,٢ جنيهاً سنوياً بالأسعار الجارية
أى بزيادة قدرها ٢٦,٧ جنيهاً سنوياً
وبنسبة ٣١,٢ ٪

● ارتفع متوسط أجر المشتغل فى قطاع الزراعة
من ٣٠,٢ جنيهاً سنوياً عام ٥٩ / ٦٠
إلى ٤٤,٣ جنيهاً سنوياً عام ٦٤ / ٦٥

● ارتفع متوسط أجر المشتغل فى قطاع الصناعة
من ١٤٧,٦ جنيهاً سنوياً عام ٥٩ / ٦٠
إلى ١٨١,٣ جنيهاً سنوياً عام ٦٤ / ٦٥

● ارتفع متوسط أجر المشتغل فى قطاع الكهرباء
من ٢٠١,٧ جنيه سنوياً عام ٥٩ / ٦٠
إلى ٢٦١,١ جنيهاً سنوياً عام ٦٤ / ٦٥

● كان متوسط أجر المشتغل فى قطاع الخدمات
١٤٩,٠ جنيهاً سنوياً عام ٥٩ / ٦٠
وصل إلى ١٨٩,٥ جنيهاً سنوياً عام ٦٤ / ٦٥

جنيهاً بالأسعار الجارية

● كانت إنتاجية المشتغل فى قطاع الزراعة عام ٥٩ / ٦٠
ما قيمتها ١٧٩,٢
ارتفعت عام ٦٤ / ٦٥ إلى ما قيمتها ١٩٦,٥

● كانت إنتاجية المشتغل فى قطاع الصناعة سنة الأساس
ما قيمتها ١٨٠٥,٧
ارتفعت إلى ما قيمتها ١٩٦٨,٠

جنيهاً بالأسعار الجارية

● كانت إنتاجية المشتغل فى قطاع الكهرباء عام ٥٩/٦٠ ١٥٤٦,٢

ارتفعت عام ٦٤ / ٦٥ إلى ٢١٧٢,٢

● متوسط إنتاجية المشتغل فى قطاعات الخدمات كان

عام ٥٩ / ٦٠ ٣٥٠,٠

وصل عام ٦٤ / ٦٥ ٤١٨,٤

● بلغت جملة الاستثمارات المنفذة فى الخطة الخمسية الأولى

١٥١٣,٠ مليون جنيه

بمتوسط سنوى قدره ٣٠٢,٦ مليون جنيه ، وهو ما يعادل نسبة قدرها نحو ١٩ ٪ من الدخل القومى فى المتوسط خلال سنوات الخطة .

● وقد ارتفعت القدرة الاستثمارية للاقتصاد القومى حيث ارتفعت الاستثمارات المنفذة من ١٧١,٤ مليون جنيه فى سنة الأساس إلى ٣٦٤,٣ مليون جنيه فى السنة الخامسة للخطة .

● ترتب على الاستثمارات التى تمت فى قطاع الخدمات وما نتج عنها من زيادة الإنتاج والدخل والعمالة أن اتسع مجال الخدمات المختلفة ، وارتفعت نوعيتها وتحسنت أساليب أدائها . . .

وعلى سبيل المثال لا الحصر :

حدث تطور ضخم فى مجال التعليم ، وتمت توسعات كثيرة أدت إلى اتساع نطاق تلك الخدمة حتى شملت عدداً كبيراً من المواطنين .

● بلغت ميزانية التعليم عام ٥٩ / ٦٠ نحو ٥١,٥ مليون جنيه

تضاعفت عام ٦٤ / ٦٥ حتى بلغت ١٠٧,٠ ملايين جنيه

● بلغ عدد التلاميذ المقيدين فى المدارس الابتدائية قبل الخطة حوالى ٢,٤ مليون تلميذ ، وصل عددهم إلى أكثر من ٣,٢ مليون تلميذ فى نهايتها .

● كان عدد فصول الابتدائى ٥٦ ألف فصل . . وصلت إلى حوالى ٧٢ ألف فصل .

● لم يتعد عدد تلاميذ التعليم الإعدادى العام المقيدين ٢٠٩ ألف تلميذ قبل الخطة ، ارتفع عددهم إلى ٣٤٦ ألف تلميذ فى نهايتها .

● وصل عدد التلاميذ المقيدين فى التعليم الثانوى العام ١١٩ ألف تلميذ قبل الخطة ، وصل عددهم إلى ١٤٥ ألف تلميذ فى نهايتها .

● بلغ عدد الطلاب المقيدين فى التعليم الجامعى — بدون المعاهد العليا — ٨٣ ألف طالب قبل الخطة ، وصل عددهم إلى ما يزيد عن ١١٩ ألف طالب فى نهايتها .

● كان التعليم قبل الخطة وقفاً على من يستطيع دفع أجره . . وأصبح التعليم خلال الخطة فرصة متكافئة أمام الجميع وبالمجان فى جميع مراحله . .

● كانت قدرة النقل بالسكة الحديد قبل الخطة ٢٢٥٠ مليون طن كيلومتر
ارتفعت فى نهاية الخطة إلى حوالى ٣٤٣٢٠ مليون طن كيلومتر
وكانت قدرة النقل بالطرق عام ٥٩ / ٦٠ حوالى ١٧٠٠ مليون طن كيلومتر
وصل عام ٦٤ / ٦٥ إلى ٢١٤٠ مليون طن كيلو متر

● لم تكن طاقة الكهرباء التى تنتج فى مصر
قبل الثورة سوى ١,٠٥ مليون كيلووات ساعة
ارتفعت فى بداية الخطة إلى ٢,٢ مليونى كيلووات ساعة
وقفزت فى نهاية الخطة إلى ٥,٥ ملايين كيلووات ساعة
إلى جانب المحطات الأخرى التى أعدت وعلى وشك التشغيل ، والمحطة النووية وما ستحدثه محطات الكهرباء من السد العالى من ثورة كبرى .

● زاد عدد المساكن خلال الخطة بحوالى ٢٢٢ ألف مسكن ، منها ما يزيد عن ١٣٨ ألف مسكن فى الحضر ومنها ٨٤ ألف مسكن فى الريف .

هذا برغم التركيز على إمداد المشروعات الكبرى مثل السد العالى ومشروع تهجير أهالى النوبة ، ومستلزمات استصلاح الأراضى وإقامة المرافق بمواد البناء .

وفى قطاع الصحة :

● بلغ ما أنفق على الخدمات الصحية فى السنة الخامسة للخطة نحو ٣٢,١ مليون جنيه ولم تزد على ١٣,٤ مليون جنيه عام ٥٩ / ٦٠ .

● ارتفع عدد المنشآت الصحية فى الجمهورية من ٢٣٥٧ عام ٥٩ / ٦٠ إلى ٣٧٣٥ فى عام ٦٤/ ٦٥ بزيادة قدرها ١٣٨٧ منشأة .

● لم تكن هناك وحدات ريفية مع بداية الخطة وحققت سنوات الخطة إنشاء ٨٥١ وحدة ريفية .

● وبلغ عدد الوحدات المجمعة فى أول الخطة ٢١٣ وحدة ولم تكن موجودة قبل الثورة وبلغت فى نهاية الخطة ٢٩٨ وحدة مجمعة .

● وقد زاد عدد الوحدات الصحية فى الريف عام ٦٤ / ٦٥ على عام ٥٩ / ٦٠ بمقدار ٨٩٢ وحدة صحية وبنسبة قدرها ١٢٣ ٪

● وكان عدد الأطباء فى الريف ٢٨٩ طبيباً عام ٥٢ ارتفع عام ٦٠ إلى ٥٦٦ ، ووصل عددهم فى نهاية الخطة إلى ١٥٠٣ أطباء .

● كما زادت هيئة التمريض بالوحدات الريفية فقط من ١٢١٤ عام ٦٠ إلى ٢٥٣٨ عام ١٩٦٥ .

● وزاد عدد المساعدين والفنيين الصحيين من ٧٩٦ عام ٦٠ إلى ٣١٠٨ عام ٦٥ .

● وبلغت نسبة الذين عولجوا من أبناء الريف فى الوحدات الصحية بين أول الخطة وآخرها ٢٢٠ ٪ .

● واهتمت الدولة خلال سنوات الخطة بتصنيع الدواء وتخفيض أسعار الأدوية المحلية والمستوردة .

وقد بلغ الاستهلاك فى الدواء مع أول الثورة ٤,٥ ملايين جنيه
وصل فى أول الخطة إلى ١٤ مليون جنيه

ارتفع فى نهاية الخطة إلى ٣١ مليون جنيه

● وكان متوسط نصيب الفرد من الدواء عام ٥٢ عند قيام الثورة ٢٢ قرشاً سنوياً .

وصل فى أول الخطة إلى ٥٤ قرشاً سنوياً .

ارتفع عام ٦٤ / ٦٥ إلى ١٠٨ قروش سنوياً .

ازدادت القدرة على الاستهلاك بمعدلات عالية

● ارتفع الاستهلاك الجماعى من ٢٢٨,١ مليون جنيه عام ٥٩/٦٠
إلى ٤٣١,٣ مليون جنيه عام ٦٤/٦٥
بزيادة قدرها ٢٠٣,٢ ملايين من الجنيهات .

● ارتفع استهلاك الأفراد من ٩٧١,٦ مليون جنيه فى سنة الأساس
إلى ١٣٣٠,٩ مليون جنيه فى السنة الأخيرة للخطة .

● هكذا أصبح المجتمع يموج بالحياة الكريمة للعاملين. الذين فتحت الخطة أبواب الرزق والإنتاج لهم ولأسرهم التى تزيد فى عددها على مليون نسمة .

● كانت السلطة الاقتصادية قبل الخطة فى يد فئة من الرأسماليين المستغلين والمحتكرين والعاطلين بالوراثة . . انتقلت خلال الخطة إلى ملكية الشعب وسيطر على وسائل الإنتاج ، وانتقلت بالضرورة ، السلطة السياسية إلى قوى الشعب العامل حقيقة واقعة ، وتمثل ذلك بجلاء فى أول مجلس للأمة يقوم خلال سنوات الخطة تتمثل فيه فئات الشعب صاحبة المصلحة بحيث تزيد نسبة العمال والفلاحين فيه على ٥٠ ٪ من الأعضاء . .

● لم تكن هناك إدارة محلية قبل الخطة وكانت المركزية الموروثة ما زالت فى صورتها التقليدية . . واستطاع الحكم المحلى فى سنوات الخطة أن يحقق اللامركزية فى التنفيذ ، مما أحدث تطوراً عميقاً وكبيراً فى الحياة والعمل بالأقاليم .

● بدأنا الخطة الأولى ولم تكن لدينا الخبرة والكفاية الفنية والعلمية فى عددها وقياداتها ومستواها . . واليوم أصبح لدينا بعد الخطة خبرات تصل إلى أعلى المستويات العالمية ، وذخيرة لا تقدر من الفنيين والكفايات والقيادات الكثيرة . . حتى لقد أصبحنا اليوم محط أنظار دول عديدة نامية تتطلع إلى الاستعانة بخبرائنا وعلمائنا . . بل لقد دخلنا فى مشروعات عالمية تحتاج إلى خبرة وعلم وكفاءة فى التخطيط والإعداد والتنفيذ وأثبتنا جدارتنا وتفوقنا على بعض الدول الكبرى ، فأسندت إلينا هذه المشروعات العالمية . .

● كان أجر العاملين يحدده قبل الخطة صاحب رأس المال المستغل ويحدد مع الأجر الضئيل ساعات العمل التى يستنزف بها جهد العامل دون رحمة أو شعور بالواجب الإنسانى .

وجاءت قوانين يوليو سنة ٦١ و٦٣ لتؤكد أن العمل حق والعمل واجب ، والعمل شرف وليس تسلطاً أو استعباداً . . بل لقد رفعت قيمة العاملين إلى أسمى مكانة حينما منحتهم حق إدارة منشآتهم ، وحقاً عادلا فى الأرباح التى يحققونها بجهدهم وفنهم وإخلاصهم . .

● لم يكن العاملون قبل الخطة آمنين على يومهم ولا على غدهم ، فقررت قوانين التأمينات الاجتماعية حقاً لهم وواجباً على صاحب رأس المال ، كما تقررت لهم التأمينات الصحية والتأمينات ضد العجز والشيخوخة .

● لم يكن يحظى من العاملين فى الدولة بالترقيات والعلاوات قبل الثورة سوى المقربين إلى ذوى النفوذ ، والواقفين تحت الأضواء . . أما العاملون فى ميادين الخدمة العامة والنواحى التنفيذية بعيداً عن الأضواء وفى القرى والكفور والواحات ، فكانوا من المنسيين ، واستطاعت الخطة الأولى أن تضع قانون العاملين الذى يضع حداً للضياع الذى عاشه مئات الآلاف عصوراً طويلة ، وقضت الخطة الأولى بذلك على الإقطاع الوظيفى ، وجعلت العمل والترقى فرصة متكافئة أمام الجميع مثلما حققته فى كل فرص الحياة والعمل والتعليم . . .

● قررت الخطة الخمسية الأولى للعاملين فى الدولة مكافأة إنتاج تشجيعاً لهم وحافزاً على دفع وتطوير العمل التنفيذى ، لأنهم يشاركون فى الإنتاج القومى ويساهمون فى التنمية بأجهزتهم وجهودهم .. ارتفعت من عشرة أيام إلى اثنى عشر يوماً ، ثم إلى نصف شهر كل عام . . .

● كانت الزراعة قبل الخطة تسير بخطى غير منظمة وعفوية ، فأدخلت الخطة لأول مرة التسويق التعاونى للمحاصيل إنقاذاً للفلاح المنتج من الوسطاء والمرابين والمستغلين ، وأدخلت التنظيم الزراعى الذى زاد من إنتاجية الأرض وغلة الفدان ، وبدأت الزراعة تدخل طور التنظيم الذى يفيد الفرد والمجتمع على حد سواء . . .

* * *

لقد تحقق خلال سنوات الخطة إطلاق القوى الجبارة وطاقاتها الهائلة . . التى فجرتها ثورة ٢٣ يوليو ، ورعتها بالعناية والحرص وبقوة الدفع خلال سنوات ما قبل الخطة ، ومضت بها إلى حياة جديدة هى حياة التخطيط الشامل والتنمية الشاملة التى تقوم على أسس اشتراكية وقواعد علمية وإنسانية تقدر على مد المجتمع بجميع الإمكانيات التى توفر له أن يصنع حياته من جديد بجدارة وفق خطة مرسومة ومدروسة ، وكان ذلك هو الطريق الوحيد لضمان استخدام جميع القوى والموارد الوطنية والمادية والطبيعية والبشرية بأسلوب عملى وعلمى وإنسانى لكى يتحقق الخير لجموع الشعب وتتوفر لهم الحياة الفضلى . .

وحين قادت الثورة العمل الوطنى إلى التخطيط الاشتراكى الشامل لأول مرة لم نتردد برغم أننا ندخل التجربة لأول مرة ، وليست لنا فيها خبرة ولا إمكانيات ، حتى استطعنا أن نحقق ما حققنا !. . ونصل فى الطريق إلى المواقع التى نقف عندها اليوم نطل على ما قطعنا من الشوط بالجهد والإخلاص ونتطلع إلى ما نحن مقبلون عليه . . وندرك أن بداية المسيرة بالأمس تختلف اختلافاً كبيراً عن المنطلق الذى نبدأ منه مسيرة اليوم والغد . . .

وليس معنى ذلك أننا فى مرحلة الأمس حققنا صورة الكمال المطلق فليس

فى الوجود البشرى ما يمكن أن يصل إلى هذا المستوى ، ولم يدخل الغرور قلوبنا ونحن نعدد أو نحاول حصر بعض ما أنجزته الخطة . . . إنما نقولها بشجاعة لقد واجهتنا الصعاب . . ولقد وقعت أخطاء . . وظهرت المشاكل . . وفاجأتنا التحديات . . لكن لم يدخل قلوبنا خوف أو ضعف أو تردد .

إننا لا نخاف من الأخطاء . . فالخطأ دائمًا يقع من الذين يعملون . . أما الذين يحبسون جهدهم عن شرف العمل فهم وحدهم الذين لا يخطئون . . .

إننا نؤمن أن الخطر هو فى تجاهل الخطأ وعدم إصلاحه وتقويمه . . والخطر أن نرى الخطأ ونتركه يتمادى ويتضاعف .

•

ولقد كنا نرى الله فى كل خطانا على الطريق يهدينا . . ونرى أمتنا وأملها المجسد أمامنا ، فيدفعنا ذلك إلى أن نواصل الجهد والبذل حتى يبارك الله خطانا وحتى نكون أهلا لخدمة أمتنا .

إن ما تحقق خلال الخطة الخمسية الأولى هو من صنع كل مصرى . . فوق كل شبر من أرضنا الطيبة . . وبفضل كل نبضة من حياة فى مجتمعنا الاشتراكى .

والآن . . وقد بدأت أقدامنا تتحرك منتظمة قوية عزيزة فى مسيرتها القادمة ومرحلتها المشرقة الجديدة . . مرحلة تزودنا فيها من تجارب الخطة الأولى للتنمية بالدروس الغالية المستفادة ، وبالذخيرة والمدد الوافر ماديًا ومعنويًا ، نمضى فى حركتنا الثورية التى لا تعرف الجمود أو التردد ، ولا تقبل الرضى بما تحقق ، ولا تقنع إلا بكل أملها المتجدد .

نمضى بعون من الله فى مرحلة جديدة وخطة ثانية تزيد من قوة مجتمعنا وقدراته ، وتؤكد من حريته الطليقة وفاعليتها . . وتفتح الآفاق الجديدة التى لا تنتهى عند أفق محدد . .

نمضى لمرحلة جديدة أقوى عزماً وإيماناً وإصراراً على تحقيق نصر بعد نصر ، نقود حركة الثورة العربية لتحقق أملها الغالى فى الحرية والاشتراكية والوحدة . .

ونشارك فى حركة الإنسان وفى دنيا عصرنا بالإيجابية والتعاون المنزه وتحقيق العدل الإنسانى والسلام العالمى العادل . . .

نمضى فى مسيرتنا الجديدة ، ونعبر بها عن أصالة هذا الشعب وعظمته وقدرته . ونترجم بها عن إرادة الثورة وإرادة التغيير وإرادة الحياة التى نبتغيها . .

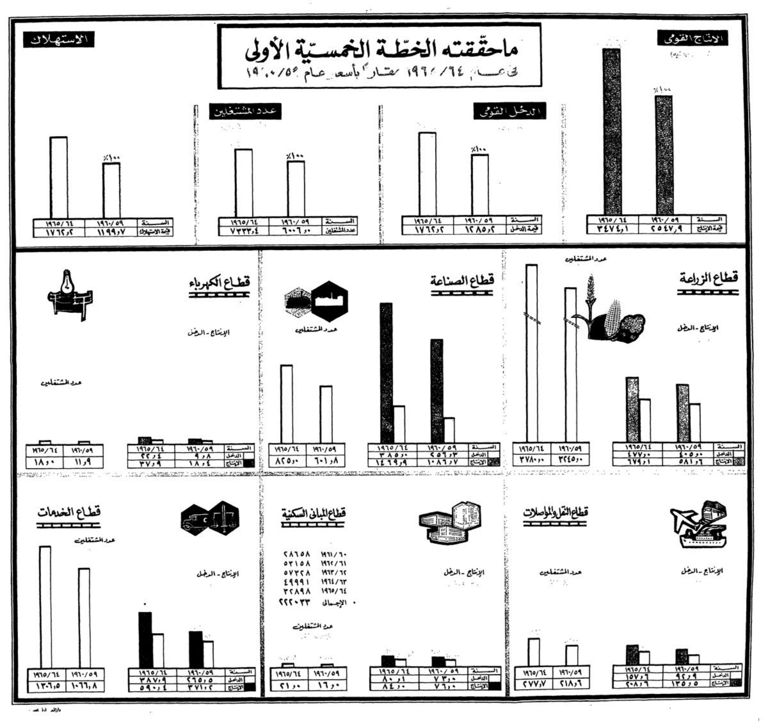
نمضى ونحن نعتمد على إيماننا بالله واستمساكنا بالقيم الروحية واثقين فى النصر . . .

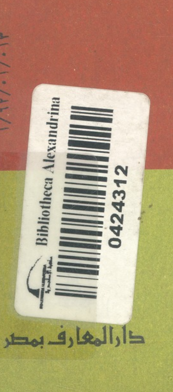
نمضى فى مرحلة جديدة إلى المستوى الذى يليق بثورتنا الاشتراكية ، وبقيادتنا القادرة المعلمة . التى وهبت جهدها العظيم كله ، وقلبها الكبير كله ، وفكرها السديد كله . وبالإيمان والعزم . لخدمة هذا الوطن العزيز والأمة العربية المجيدة . وحق الإنسان وسلامه العادل . . .

والله يرعى خطانا ويحفظ لنا مجتمعنا الاشتراكى . . .

والله يوفق كل يد مخلصة تعمل من أجل الخير والعدل والسلام . . .

تم طبع هذا الكتاب
على مطابع دار المعارف بمصر


ماحققته الخطة الخمسية الأولى
فى عام ١٩٦٥/٦٤ مقارناً بأسعار عام ١٩٦٠/٥٩
الانتاج القومى
السنة ١٩٦٠/٥٩ ١٩٦٥/٦٤
قيمة الإنتاج ٢٥٤٧,٩ ٣٤٧٤,١
الدخل القومى
السنة ١٩٦٠/٥٩ ١٩٦٥/٦٤
قيمة الدخل ١٢٨٥,٢ ١٧٦٢,٢
عدد المشتغلين
السنة ١٩٦٠/٥٩ ١٩٦٥/٦٤
عدد المشتغلين ٦٠٠٦,٠ ٧٣٣٣,٤
الاستهلاك
السنة ١٩٦٠/٥٩ ١٩٦٥/٦٤
قيمة الاستهلاك ١١٩٩,٧ ١٧٦٢,٢
%١٠٠
قطاع الزراعة
الإنتاج - الدخل
السنة ١٩٦٠/٥٩ ١٩٦٥/٦٤
الدخل ٤٠٥,٠ ٤٧٧,٠
الإنتاج ٥٨١,٦ ٦٧٩,١
عدد المشتغلين
١٩٦٠/٥٩ ١٩٦٥/٦٤
٣٢٤٥,٠ ٣٧٨٠,٠
قطاع الصناعة
السنة ١٩٦٠/٥٩ ١٩٦٥/٦٤
الدخل ٢٥٦,٣ ٣٨٥,٠
الإنتاج ١٠٨٦,٧ ١٤٦٩,٩
عدد المشتغلين
١٩٦٠/٥٩ ١٩٦٥/٦٤
٦٠١,٨ ٨٢٥,٠
قطاع الكهرباء
الإنتاج - الدخل
السنة ١٩٦٠/٥٩ ١٩٦٥/٦٤
الدخل ٩,٨ ٢٢,٤
الإنتاج ١٨,٤ ٣٧,٩
عدد المشتغلين
١٩٦٠/٥٩ ١٩٦٥/٦٤
١١,٩ ١٨,٠
قطاع النقل والمواصلات
الإنتاج - الدخل
السنة ١٩٦٠/٥٩ ١٩٦٥/٦٤
الدخل ٩٢,٩ ١٥٧,٦
الإنتاج ١٣٥,٥ ٢٠٨,٦
عدد المشتغلين
١٩٦٠/٥٩ ١٩٦٥/٦٤
٢١٨,٦ ٢٧٧,٧
قطاع المبانى السكنية
١٩٦١/٦٠ ٢٨٦٥٨
١٩٦٢/٦١ ٥٣١٥٨
١٩٦٣/٦٢ ٥٧٣٢٨
١٩٦٤/٦٣ ٤٩٩٩١
١٩٦٥/٦٤ ٣٢٨٩٨
الاجمالى ٢٢٢٠٣٣
الإنتاج - الدخل
السنة ١٩٦٠/٥٩ ١٩٦٥/٦٤
الدخل ٧٣,٠ ٨٠,١
الإنتاج ٧٦,٠ ٨٤,٠
عدد المشتغلين
١٩٦٠/٥٩ ١٩٦٥/٦٤
١٦,٠ ٢١,٠
قطاع الخدمات
الإنتاج - الدخل
السنة ١٩٦٠/٥٩ ١٩٦٥/٦٤
الدخل ٢٦٥,٥ ٣٨٧,٩
الإنتاج ٣٧١,٢ ٥٩٠,٤
عدد المشتغلين
١٩٦٠/٥٩ ١٩٦٥/٦٤
١٠٦٦,٨ ١٣٠٦,٥



١/٦٢/٠١/٠١٣

دار المعارف بمصر